الملاحـــــــق

ملحق رقم (1)

المؤشرات الديمغرافية ومستويات المعيشة للأراضي الفلسطينية:-

1- حجم السكان وتوزيعه:

قُدّر عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى الربع الأول من العام 2004م ، بنحو 3.767 مليون نسمة، منهم 1.909 مليون ذكر ، و 1.858 مليون أنثى بنسبة جنس مقدارها 102.7 ذكر لكل مائة أنثى ، ويتوزع السكان الفلسطينيون حسب المنطقة إلى 2.385 مليون نسمة في الضفة الغربية و 1.382 في قطاع غزة . [1]

هذا ومن المتوقع أن يبلغ عدد السكان في عام 2010 قرابة خمسة ملايين نسمة ويجب وضع ذلك في الاعتبار عند وضع الخطط المستقبلية للتنمية الاقتصادية الشاملة.

2- الكثافة السكانية:

تعتبر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية مرتفعة بشكل عام، وفي قطاع غزة بشكل خاص، إذ يعتبر القطاع من أعلى مناطق العالم كثافة.

وعموماً تقدر الكثافة السكانية في الأراضي الفلسطينية للعام 2004 بنحو 636 فرداً/ كيلو متر مربع ، بواقع 428 فرداً / كيلو متر. مربع في الضفة الغربية مقابل 3853فرداً كيلو متر مربع في قطاع غزة . ويعود ارتفاع الكثافة السكانية في التجمعات المأهولة إلى سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على معظم الأراضي الفلسطينية، واستمراره في سياسة مصادرة الأراضي، وبناء المستوطنات وتوسيعها، وشق الطرق الالتفافية، ومؤخراً مصادرة الأراضي وعزلها لبناء جدار الفصل العنصري.

3- فتوة المجتمع الفلسطيني:

يبين الهرم السكاني ، أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي ، وقد قُدّرت نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر في منتصف العام 2003م بحوالي 17.8% (17% في الضفة الغربية و 19.20% في قطاع غزة)وقُدّرت نسبة الأفراد في الفئة العمرية (0-14سنة) للعام نفسه بحوالي 46.1% من مجمل سكان الأراضي الفلسطينية (44.3% في الضفة الغربية ، و 49.2% في قطاع غزة)وتُشير التقديرات ذاتها إلى انخفاض نسبة الأفراد الذين

(1) تقرير التنمية البشرية، فلسطين 2004م .

تبلغ أعمارهم 65سنة فأكثر حيث قُدرت بحوالي 3.2% من سكان الأراضي الفلسطينية (3.3%) في الضفة الغربية ، و 2.7% في قطاع غزة. [1]

4- الخصوبة :

$$\text{مُعّدل الخصوبة} = \frac{\text{عدد المواليد الأحياء خلال السنة}}{\text{عدد الإناث في سن الإنجاب في منتصف العام}}$$

تعتبر معدلات الخصوبة في الأراضي الفلسطينية ، من أعلى المعدلات مقارنة بغيرها من الدول الأخرى الشبيهة في هذا المجال، خاصة الدول العربية ، فقد بلغ معدل الخصوبة الفلسطيني في العام 1999م حوالي 5.9 مولود، في حين بلغ معدل الخصوبة 4.4 مولود و 3.3 مولود في كل من الأردن ومصر على التوالي .

5- الأسعار ومستويات المعيشة :

شهد المستوى العام للأسعار ارتفاعاً ملحوظاً منذ اندلاع الانتفاضة الحالية، حيث تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد بلغ خلال العام 2003 حوالي 137.7% أي أن الأسعار قد ارتفعت بحوالي 37.7% عما كانت عليه في العام 1996م، وجاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع غالبية مجموعات السلع الأساسية المصنفة على أساس مجموعات الإنفاق الرئيسية .

2-1-2-د دليل التنمية البشرية للأراضي الفلسطينية:

Human Development index (HDI)

تُقاس التنمية البشرية بمتوسط قومي يعرف بدليل التنمية البشرية، يتكون هذا الدليل من ثلاثة عناصر هي:

1-متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي .

2- العمر المتوقع عند الميلاد . 3- معدل التحصيل العلمي.

(1) نفس المرجع السابق .

مؤشرات ودليل التنمية البشرية في الأراضي الفلسطينية لعام 1997

المؤشـــــــــــر	القيمة المعدلة	الدليل	الترتيب (من بين 175 قطر)
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي($) 1997	1500	0.52	115
معدل القراءة والكتابة للبالغين (%) 1997	85.4	0.854	---
نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً 1998/1997م	72.4	0.724	---
دليل التحصيل العلمي	--	0.81	94
العمر المتوقع عند الميلاد (سنوات) 1997	71.5	0.77	74
دليل التنمية البشرية	---	0.70	100
دليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي	---	0.638	96(144 قطر)
دليل التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي	---	0.290	85(103قطر)

المصدر : تقرير التنمية البشرية ، فلسطين 1998-1999، ص25.

ويوضح الجدول السابق موقع فلسطين بالنسبة لدول العالم ، وتشير مؤشرات التنمية البشرية الواردة في الجدول أن وضع التنمية البشرية في فلسطين يعتبر جيداً ومعقولاً قياساً مع العمر الزمني لهذا الكيان الوليد والذي يعاني معاناة مريرة من احتلال عنصري شرس.

- وعند النظر إلى دليل التنمية البشرية لعام 1997م الذي يقيس الدخل والتحصل العلمي والوضع الصحي نجد أن فلسطين حسب الدليل الذي صدر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقع في الثلث الأخير من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة وكان الترتيب (100 من بين 175 دولة) .
- إن النظر لقيمة دليل التنمية البشرية (0.70) يدلل على أن فلسطين تقع في مستوى تنموي متوسط حيث يبلغ معدل دليل التنمية البشرية لمجموعة الأقطار التي تعتبر متوسطة بمقياس التنمية البشرية (0.622) وتأتي فلسطين في المرتبة 100 من بين 175 قطر (أي يتفوق عليها 103 قطر، وتتفوق على 71

قطر). [1] ونجد أن الانخفاض النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي يؤدي لانخفاض مؤشر التنمية البشرية في فلسطين.

- أما بالنسبة لدليل التعليم، فقد كان دليل التحصل العلمي في فلسطين (حسب تقرير التنمية البشرية في فلسطين للعام الدراسي 1998-1999م) يُقدر بنسبة (0.81) أما نسبةالقيد بالتعليم الأساسي والثانوي والجامعي معاً للعام الدراسي 1998/1997م تُقدّر بنسبة (0.724) .

وبمقارنة الوضع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مع باقي دول العالم فإنه يتبين أن أكثر من (90) دولة [2] تتفوق على فلسطين في هذا المجال ويتعادل مع فلسطين ثلاثة دول وتتفوق فلسطين على (82) دولة في مجال التعليم. وذلك حسب بيانات ومقاييس التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتعتبر هذه النسبة جيدة جداً إذا ما قُورنت بالأوضاع الصعبة التي عاشها ويعيشها الشعب الفلسطيني منذ نكبة عام 1948م حيث فقد الشعب الفلسطيني أرضه وممتلكاته وعاش في مخيمات حيث عاني ولا يزال يعاني من أوضاع مأساوية للغاية و بسبب اهتمامه بالتعليم وكذلك بالجد والمثابرة أصبح الشعب الفلسطيني شعباً متعلماً ومثقفاً بالمقارنة مع كثير من دول العالم التي تعيش في ظروف معيشية واجتماعية أفضل بكثير من الشعب الفلسطيني، لذلك فإن تفوق الشعب الفلسطيني على 82 دولة في مجال التعليم وحصوله على ترتيب (94) من بين 175 دولة من دول العالم يعتبر بمثابة إنجاز كبير في مجال التعليم وشهادة فخر يعتز بها.

* أما بالنسبة لدليل التنمية المرتبط بالنوع الاجتماعي يتضح من البيانات التقديرية أن الدليل لفلسطين (0.638) وتقع في المرتبة (96) [3] من بين (144 دولة).

وبالمقارنة مع الدول العربية الأخرى نجد أن فلسطين تأتي بعد كل من الكويت ، والبحرين، وقطر ، والإمارات العربية المتحدة ، وليبيا ، ولبنان ، والمملكة العربية السعودية، وتونس ، والجزائر ، وعمان ، وسوريا ، ويأتي بعدها كل من مصر والمغرب، واليمن ، والسودان.

* وينطبق الشيء نفسه على مقياس التمكين المرتبط بالنوع الاجتماعي (والذي يقيس تمكين الرجال والنساء في المجالات الاقتصادية والسياسية) والذي يأتي لفلسطين (0.290) وتقع

---

(1) تقرير التنمية البشرية ، فلسطين 1998-1999م ، ص 25.

(2) المرجع السابق ، ص25.

(2) المرجع السابق ، ص25.

في المرتبة 85 (من بين 103 دولة) [1] ، حيث تأتي فلسطين بعد الكويت وتونس وسوريا ولكنها تتفوق على كل من الإمارات العربية والجزائر والأردن والسودان وموريتانيا وتتقارب مع مصر والمغرب .

ويمكن القول بناءً على النتائج السابقة لتقرير التنمية البشرية أن مستقبل التنمية البشرية في فلسطين يُبشر بالخير، وأن المستقبل سيشهد نتائج جيدة وطموحة ، بحيث تتبوأ فلسطين الموقع اللائق بها بين دول العالم.

(1) المرجع السابق ، ص 26.

ملحق رقم (2)

تطور الأجهزة التشريعية والدستورية

تطور الأجهزة التشريعية والدستورية :

أولاً: الانتخابات الرئاسية والتشريعية :

1- الانتخابات الرئاسية :

بعد وصول قيادة منظمة التحرير الفلسطينية من المنفى وعودتها إلى أرض الوطن في قطاع غزة والضفة الغربية ، تم تنظيم الانتخابات الرئاسية الأولى وذلك بتاريخ1996/1/20 م . و تم تنظيم الانتخابات الرئاسية على أساس الاقتراع المباشر وتم بذلك انتخاب السيد /ياسر عرفات رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية بأغلبية 88 % ، وبذلك يُصبح السيد / ياسر عرفات أول رئيس منتخب للسلطة الفلسطينية بالإضافة إلى كونه رئيساً لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيساً للجنة المركزية لحركة فتح ، وبذلك يكون السيد / ياسر عرفات أول رئيس فلسطيني منتخب للشعب الفلسطيني بالداخل والخارج ، ويمثل الشعب الفلسطيني في جميع المحافل العربية والدولية ،وكذلك فهو مخوّل بتوقيع جميع الاتفاقيات لصالح الشعب الفلسطيني .

2- الانتخابات التشريعية :

جرت الانتخابات الأولى للمجلس التشريعي الفلسطيني مع الانتخابات الرئاسية في 1996/1/20 م ، تنفيذا لما ورد في وثيقة إعلان المبادئ – أوسلوا والتزاما بالتفاصيل التي وردت في الاتفاقية المرحلية والتي وقعت في واشنطن والتي ذكرت طبيعة عمل المجلس وآلياته ، وقد حددت الاتفاقية المرحلية ولاية المجلس بانتهاء الفترة الانتقالية التي كان من المفترض انتهائها في 1999/5/4 م ، وبحيث يتولى المجلس مسؤولياته ضمن المناطق الفلسطينية التي يتم انتقال الصلاحيات إليها بموجب الاتفاقية المرحلية .

لقد جاء المجلس التشريعي الفلسطيني بعد انتخابات حظيت باهتمام دولي وإقليمي ومحلي ، وعكست المشاركة الواسعة للناخبين الفلسطينيين تطلعهم إلى ممارسة نوع رئيسي من الممارسة الديمقراطية التي افتقدتها وانتزعت منها تحت الحكم الإسرائيلي العسكري الطويل، رغم أن أغلب التنظيمات الإسلامية والعلمانية المعارضة لتسوية أوسلو دعت إلى مقاطعة الانتخابات ، لكن ذلك لم يمنع من مشاركة كبيرة في الانتخابات وحضور مراقبين

دوليين من أكثر من 13 دولة في العالم وصل عددهم إلي أكثر من 500 مراقب دولي يمثلون شخصيات اعتبارية وسياسية وأكاديمية من كافة أنحاء العالم .

ولقد وجد المجلس التشريعي نفسه أمام مهمتين رئيستين وصعبتين [1] الأولى : القيام بتشريع وإقرار النظم والقوانين والتشريعات التي تكفل قيام دولة ديمقراطية تحافظ على حقوق الإنسان وتعزز المواطنة ، والقيام بدور تنموي في الإنسان والموارد الطبيعية ، وهيكلية النظام السياسي الفلسطيني في الكيان الجديد الناشئ ، وهي مهمة صعبة ومعقدة لأسباب عديدة أهمها أن المجلس يتسلم وطن لم تكتمل سيادته ولم ترسم حدوده السياسية ويتعامل مع مناطق جغرافية مجزّأة وليس ضمن وحدة جغرافية واحدة تسهّل مهماته وتسمح له بتعميم قراراته ونظمه وقوانينه ، خاصة وأن الجزء المتعلق بالانسحاب الإسرائيلي من بقية الأراضي الفلسطينية والقدس واللاجئين والحدود والعلاقات الدولية هي مسائل مؤجلة للمرحلة النهائية أي أنها أسباب تتعلق ببنية الاتفاق السياسي القائم على التجزئة والمرحلية وأنصاف الحلول.

أما المهمة الثانية : - والتي تشكل أولوية للمجلس التشريعي والمجتمع بشكل عام هي استكمال التحرير الوطني ، خاصة وأن الكفاح السياسي حُدد كخيار استراتيجي لاستعادة الحقوق الوطنية حسب إتفاق أوسلو، إلزام الدولة العبرية بتنفيذ استحقاقات التسوية السياسية الفلسطينية ، وبعد أن بات أسلوب الكفاح المسلح خارج معادلة المواجهة مع الدولة العبرية بعد توقيع منظمة التحرير الفلسطينية إعلان المبادئ ، ومع بدء الدورة البرلمانية في الحياة السياسية الفلسطينية .

ثانياً: الأجهزة التشريعية الفلسطينية :

وتتألف السلطة التشريعية من " المجلس التشريعي الفلسطيني" الذي يضم 88 عضواً منتخباً. ويعتبر الرئيس الفلسطيني العضو التاسع والثمانون في المجلس بحكم منصبه والمجلس التشريعي هيئة انتقالية إلى حين استكمال عملية السلام وإعلان قيام دولة فلسطينية

ويجوز للمجلس التشريعي اقتراح القوانين واستجواب الحكومة أو أي من الوزراء . ويقر المجلس التشريعي القوانين ويناقش السياسات ويعتمد الميزانية وخطط التنمية ، ويمنح العفو العام ويصادق على خفض العقوبات ،ويوافق على تعيين الوزراء ويسحب الثقة منهم وللمجلس التشريعي دورا انعقاد عاديان سنويا ، لا يتجاوز أي منهما ثلاثة أشهر .

---

(1) عبد ربه عبد القادر العنزي ، النخبة السياسية في النظام الفلسطيني الناشئ – دراسة الأعضاء مجلس الوزراء والتشريعي بين عامي 1994 -2003 م ص 61.

ويقوم المجلس بانتخاب رئيس ونائب الرئيس ومقررا من بين أعضائه ويشكل هؤلاء المسئولون الثلاثة مكتب رئيس المجلس ، ويجوز لرئيس المجلس دعوة المجلس إلى عقد جلسة استثنائية ، ويدعو الرئيس المجلس إلى جلسة استثنائية أيضا في حال تسلمه طلبا بذلك من ثلث أعضاء المجلس على الأقل .

وتنظم اللوائح الداخلية للمجلس التشريعي الفلسطيني أعماله وشؤونه الداخلية ، يتمتع أعضاء المجلس بالحصانة القانونية طيلة ولاية المجلس ، ولا يمكن اتخاذ أي إجراءات جنائية ضد أعضاء المجلس إلا في حالة ارتكابهم جريمة فظيعة ، على أن يكون ذلك بإذن من المجلس . وإذا كان المجلس خارج دور الانعقاد فعلى الجهات المعنية الحصول على إذن رئيس المجلس لملاحقة العضو موضع الاتهام .

كما يلعب نظام اللجان دوراً ذا أهمية خاصة في التفاعلات الداخلية للمجلس التشريعي الفلسطيني . جلسات اللجان غير مفتوحة للجمهور ، وفي إمكان المجلس تشكيل أية لجنة مؤقتة يراها ضرورية وقد شكل المجلس التشريعي 12 لجنة دائمة ، ويجوز للجان المجلس التشريعي أن تطلب المعلومات مباشرة من الوزراء أو من كبار الموظفين ، أو تتطلب حضورهم جلسات استجواب حول بعض القضايا ، وبالإضافة إلى اللجان الدائمة ، يمكن للمجلس التشريعي تشكيل لجان ولجان فرعية متخصصة أو مشتركة أو مؤقتة .

وتتطلب اجتماعات المجلس وجود نصاب من نصف أعضائه على الأقل ، وجميع القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة من الأعضاء الحاضرين . وتنشر القوانين المعتمدة في " "جريدة فلسطين الرسمية " ، وتصبح نافذة بعد 30 يوما من تاريخ نشرها ، ويمكن لرئيس الوزراء اقتراح تصويت المجلس على الثقة بالحكومة ويمكن لعشرة أعضاء من المجلس أن يطلبوا سحب الثقة من الحكومة وإن يكون لهم ذلك إذا حصل اقتراحهم على أغلبية بسيطة من بين أعضاء المجلس ، وتتعزز شرعية المجلس التشريعي بفضل انتخاب أعضائه من الفلسطينيين المقيمين في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة .

وهناك مجموعة من الإشكاليات المثارة حول السلطة التشريعية الفلسطينية خاصة فيما يخص علاقتها بغيرها من المؤسسات أو دوره وسلطاته في مجال التسوية ، فمنظمة التحرير الفلسطينية التي لا تقوم على أساس انتخابي تمثل جميع الفلسطينيين في فلسطين و في الشتات ، ولم يوضح مشروع القانون الأساس طبيعة علاقة المجلس التشريعي الفلسطيني باللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وبالمجلس الوطني الفلسطيني ، أي برلمان المنفى .

كذلك فأن مسألة ازدواجية العضوية في المجلس التشريعي الفلسطيني وفي المجلس الوطني الفلسطيني لم تحل حتى الآن ، وما يزال دور المجلس التشريعي في المفاوضات مع

إسرائيل وفي التصديق على المعاهدات موضع بحث ونقاش ، وتحظر الاتفاقية المؤقتة لعام 1995 م على المجلس التشريعي الفلسطيني إصدار التشريعات حول عدد كبير من المسائل المؤجلة إلى حين جلاء المفاوضات التي تقودها منظمة التحرير الفلسطينية .

ويعزز المجلس التشريعي حق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم ، كما أن دوره في استجواب الوزراء وفي تشكيل لجان للتحقيق مع السلطة التنفيذية يسهم في إرساء ظاهرة المساءلة في أوساط السلطة الفلسطينية ، وقد تعززت الصفة التمثيلية للمجلس التشريعي بفضل نشاط أعضائه طوال سنين على الصعيد الشعبي في دوائرهم الانتخابية.

ويتعاون المجلس التشريعي بشكل وثيق مع منظمة التحرير الفلسطينية ومع السلطة التنفيذية .كما يحاول المجلس في نفس الوقت تأكيد استقلاليته وسط البنية الحكومية الفلسطينية الحديثة نسبياً ، فقد رفض المجلس عام 1996 م تأكيد السلطة التنفيذية بأنه جزء من المجلس الوطني الفلسطيني ، ولكنه سمح لأعضاء اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية بالمشاركة في مناقشات جلساته المكتملة ولكن من غير أن يكون لهم حق التصويت على قراراته .

أهم الأعمال التي قام بها المجلس التشريعي الفلسطيني :

ومنذ العام 1996 م صدّق المجلس التشريعي 24قانوناً وأحالها إلى رئيس السلطة الفلسطينية لتوقيعها كما صدّق المجلس أيضا على لوائحه الداخلية وسن القانون الذي ينظم انتخاب السلطات المحلية ، وصدّق على قانون الإدارة المحلية ، ووضع مسودة مشروع قانون الخدمة المدنية ، وزاد المجلس التشريعي من تعاونه مع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية ، وأصدر قانون المنظمات الأهلية سنة 1998 م [1]

وكذلك فقد تم إقرار القانون الأساسي في 2002/5/29 م . والمجلس التشريعي الفلسطيني عضو في الاتحاد البرلماني العربي .

ثالثاً : الأجهزة الدستورية

1- إصدار وإقرار الدستور الفلسطيني (القانون الأساسي) .

عاشت فلسطين منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في إطار قانوني غير متجانس ونادر فهو إطار يتشكل من بقايا قوانين موروثة من عهود سابقة ، بقايا قوانين الانتداب البريطاني والتشريعات السابقة في قطاع غزة ، والقانون الأردني في الضفة الغربية والقانون

(1) المركز المصري لحقوق المرأة ، القاهرة ، المعادي ، 135 ش مصر حلوان الزراعي .

الإسـرائيلي فـي القـدس ، وكـذلك الأوامـر العسـكرية التـي أصـدرها الحكـام العسـكريون الإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة . وفي غياب نسق قانوني منسجم ،كانت السلطة التنفيذيـة تصـدر قـوانين مؤقتـة للعمـل بموجبهـا إلـى أن تـم اسـتكمال عمليـة إصـدار القـانون الأساسي الذي تم إقراره في 2002/5/29م متأخراً خمس سنوات على تاريخ تقديمه .

وهذا النظام الأساسي الذي تم إقراره ، هو بمثابة الدستور المؤقت لفلسطين ، حتـى يـتم قيـام دولـة فلسـطين المسـتقلة ، وذلـك بعـد انسـحاب القـوات الصـهيونية مـن الأراضـي الفلسطينية.

وقد جـاء الدسـتور الفلسـطيني المؤقـت فـي 190 مـادة ، وقـد جـاءت مـواد الدسـتور موزعة على أربعة أبواب كالأتي [1] :

الباب الأول تناول الأسس العامة للدولة وذلك من المادة (1) إلى المادة (18)

حددت المادة (1) شكل الدولة ونظامها السياسي كالأتي :

فلسطين دولة مستقلة ذات سيادة نظامها جمهوري وإقليمها وحدة لا تتجزأ بحدودها عشية الرابع من حزيران يونيو 1967 دون إخلال بالحقوق التي أكدتها القرارات الدولية الخاصة بفلسطين ويخضع جميع المقيمين على هذا الإقليم للقانون الفلسطيني وحدة دون سواه .

وقد نصت المادة رقم (4) على أن القدس عاصمة فلسطين ، ومقر سلطاتها العامة وكذلك فقد وضحت المادة رقم (12) نظام الجنسية الفلسطينية كالأتي :

الجنسية الفلسطينية ينظمها القانون ، دون المساس بحق كل من اكتسبها قبل الخامس عشر من أيار / مايو 1948 وفقا للقانون أو بحق الفلسطيني الذي كان يقيم في فلسطين قبل ذلك التاريخ وهجر أو نزح منها أو منع .

الباب الثاني تناول المواد المتعلقة بالحقوق والحريات والواجبات العامة وذلك من المادة (19) إلى المادة (64) ، ولقد وضحت المادة (19) أن جميع الفلسطينيين متساوين في الحقوق والواجبات كالأتي :

كل الفلسطينيين سواء أمام القانون ، وهم يتمتعون بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الواجبات العامة دون ما فرق أو تمييز فيما بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة إن مصطلح الفلسطيني أو المواطن حينما يرد في الدستور يعني الذكر والأنثى .

ووضحت المادة (21) حق الانتخاب والترشيح كالأتي :

---

(1) الدستور الفلسطيني المؤقت ، المسودة المعدّلة 2003/5/4 ، فلسطين ، رام الله .

لكل فلسطيني يبلغ من العمر ثمانية عشر سنة ميلادية حق الانتخابات ، وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون : ولكل من يحمل الجنسية الفلسطينية الحق في أن يرشح نفسه لرئاسة الدولة أو لعضوية المجلس النيابي أو أن يُولّي الوزارة أو القضاء وينظم القانون السن وسائر الشروط اللازمة لتولي هذه المناصب .

وقد جاء في المادة (56) ، أن لكل مواطن الحق في مخاطبة السلطات العامة وتقديم العرائض والشكاوى كتابة ، توقيعه .

الباب الثالث : ويستحوذ على الجزء الأكبر من دستور دولة فلسطين المؤقت ، حيث ينظم السلطات العامة وقد تم تنظيم هذا الباب في ثلاثة فصول كالأتي :[1]

الفصل الأول : تم التركيز فيه على السلطة التشريعية ، حيث تناولت المواد من (65) إلى (111) كامل ما يتعلق بالسلطة التشريعية . ووضحت المادة (65) دور المجلس التشريعي (النيابي) كالآتي :

يتولى المجلس النيابي سلطة التشريع ويقر السياسات العامة للدولة والموازنة العامة التي يعدها مجلس الوزراء ويمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية على النحو المحدد في الدستور .

وتناولت المواد من (91) إلى (100) دور المجلس النيابي واختصاصه بالقوانين المالية .

ووضحت المادة (92) طريقة المصادقة على الموازنة العامة كالأتي :

تقدم الحكومة مشروع قانون الموازنة العامة إلى المجلس النيابي قبل أربعة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية ، ويعقد المجلس النيابي جلسة خاصة أو أكثر لمناقشته تجري المناقشة والتصويت على بنود الموازنة وأبوابها ، ثم على الموازنة جملة واحدة لإقرارها ، وإحالتها لرئيس الدولة لإصدارها يصادق المجلس النيابي على الموازنة العامة في مدة أقصاها خمسة أشهر من تاريخ تقديمها وفقا للفقرة السابقة ، وإذا لم يبت المجلس نهائياً في مشروع قانون الموازنة العامة خلال المدة المذكورة يحق لرئيس الدولة بناء على قرار من مجلس الوزراء أن يصدر الموازنة بالشكل الذي قدمت به إلى المجلس النيابي .

كذلك فقد وضحت المادة (98) كيفية تخصيص الأموال العامة وإنفاقها كالأتي :

تخصيص الأموال العامة أو إنفاقها لا يكون إلا بقانون ويُعين القانون قواعد منح الرواتب والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تتقرر على الخزينة العامة ، والجهات التي تتولى تطبيقها ولا يجوز صرف آية مبالغ استثنائية إلا في الحدود التي يعينها القانون .

---

(1) الدستور الفلسطيني المؤقت (مرجع سابق) .

وتناولت المواد من (101) إلى (108) حقوق النواب وحصاناتهم وواجباتهم ، وقد وضحت المادة (107) بأنه لا يجوز لعضو المجلس النيابي أثناء مدة عضويته ممارسة الكثير من الأعمال كالأتي :

لا يجوز لعضو المجلس النيابي أثناء مدة عضويته أن يتقلد أية وظيفة عامة أو خاصة أو يشتري شيئاً من أموال الدولة أو يؤجرها أو يبعها شيئا من أمواله ، أو أن يقايضها عليه ، أو يبرم عقدا مع الدولة بوصفه ملتزماً أو مورداً أو مقاولاً ويحتفظ القانون للعاملين في الدولة الذين يفوزون بعضوية المجلس النيابي بوظائفهم وأعمالهم يفصل المجلس النيابي في طلبات استقالة أعضائه ، وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس النيابي الحالات التي يقبل فيها المجلس استقالة أحد أعضائه .

ونادت المادة (108) بوجوب إقرار الذمة المالية لعضو المجلس النيابي كالأتي :

يقدم عضو المجلس النيابي إلى المجلس النيابي في الشهر الأول من بداية عضويته إقراراً بالذمة المالية له ولزوجته وأولاده القصر مفصلاً فيه ما يملكون من أموال منقولة أو غير منقولة أو ذمم دائنة في داخل فلسطين وخارجها ، وما عليهم من ذمم مدينة وتحفظ الإقرارات لدى المحكمة الدستورية .

وتناولت المواد من (109) إلى (111) دور المجلس الاستشاري وإنشائه واختصاصاته التي تم حصرها في المادة (110) كالأتي : -

يختص المجلس الاستشاري :

- بدراسة القضايا الإستراتيجية العامة وتقديم المقترحات بشأنها .
- بتقديم الاقتراحات في كل ما يتعلق بالحقوق الوطنية وسلامة التراب الفلسطيني وحقوق الفلسطينيين في الخارج .
- بمناقشة التعديلات الدستورية وإبداء الرأي بصدد ما يقترح منها .
- بما يحيله رئيس الدولة إلى المجلس من موضوعات تتعلق بالسياسة العامة في الشؤون العربية والدولية لدولة فلسطين .
- بمشروعات القوانين التي يحيلها رئيس الدولة إليه المتعلقة بالفلسطينيين في الخارج
- بما يقرر أعضاء المجلس طرحه للنقاش في جدول أعماله .

الفصل الثاني تم التركيز فيه على واجبات ودور السلطة التنفيذية من المادة (112) إلى المادة (158) كالآتي :

أولاً : دور رئيس الدولة من مادة (112) إلى المادة (130) :

وقد أوضحت المادة (124) صلاحيات رئيس الدولة كالآتي :

يمـارس رئـيس الدولـة بالإضـافة إلـى الصـلاحيات المنصـوص عليهـا فـي الدسـتور الصلاحيات التالية :

- يترأس مجلس الوزراء أثناء سريان حالة الطوارئ وفي الظروف الاستثنائية المشابهة لها.
- يصدر المراسيم ويطلب نشرها وله حق الطلب إلى مجلس الوزراء إعادة النظر في أي مرسوم من المراسيم التي يصدرها المجلس أيضاً خلال سبعة أيام من تاريخ إيداعه رئاسة الدولة وإذا أصر مجلس الوزراء بأغلبية ثلثي مجموع أعضائه على المرسوم المصدر أو انقضت المهلة دون إصدار المرسوم أو إعادته يعتبر المرسوم صادراً حكماً ووجب نشره .
- يصدر منفرداً مرسوم تسمية رئيس مجلس الوزراء ومرسوم قبول استقالة الحكومة أو إقالتها أو اعتبارها مستقيلة . أما المقررات والمراسيم الأخرى ، فيجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس مجلس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصون .
- ويشترك رئيس مجلس الوزراء دون غيره مع رئيس الدولة في التوقيع على مراسيم إصدار القوانين ، ومراسيم إعادة النظر في القوانين ، ومراسيم دعوة المجلس النيابي، للانعقاد في دورة استثنائية .
- يتوجه عند الضرورة بخطاب إلى المجلس النيابي دون نقاش .
- يحيل مشروعات القوانين التي يقرها مجلس الوزراء إلى المجلس النيابي .
- منح العفو الخاص عن العقوبة أو تخفضيها ، أما العفو العام فلا يكون إلا بقانون .
- ويمنح أوسمة الدولة بمرسوم .

ثم وضحت المادة (128) دور الرئيس في إعلان حالة الطوارئ كالآتي :

لرئيس الدولة بالاتفاق مع رئيس مجلس الوزراء وبالتشاور مع رئيس المجلس النيابي، في حال تعرض أمن البلاد لخطر الحرب أو الكوارث الطبيعية أو الحصار ، بما يهدد سلامة المجتمع واستمرار عمل مؤسساته الدستورية ، إعلان حالة الطوارئ ، ولا تعلن حالة الطوارئ إلا متى كانت إجراءاتها لازمة لإعادة النظام العام ، أو السير المنتظم لسلطات الدولة أو لمواجهة الكوارث أو حالة الحصار . يجب ألا تزيد مدة العمل بحالة الطوارئ على ثلاثين يوماً ، يمكن تجديدها لمرة واحدة فقط وبموافقة ثلثي مجموع أعضاء المجلس النيابي ، باستثناء حالة الحرب ، وفي جميع الأحوال يجب أن يحدد في إعلان حالة الطوارئ الهدف والمنطقة والفترة الزمنية التي تشملها.

ثانياً : دور رئيس مجلس الوزراء من المادة (131) إلى المادة (140) وقد وضحت المادة (137)[1] صلاحيات رئيس مجلس الوزراء كالآتي :

يمارس رئيس مجلس الوزراء الصلاحيات التالية :

- يمثل الحكومة وينطق باسمها ، ويعتبر مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة التي يضعها مجلس الوزراء .
- يعرض سياسة الحكومة العامة أمام المجلس النيابي .
- يدعو مجلس الوزراء للانعقاد ويضع جدول أعماله ويطلع رئيس الدولة عليه ، ويرأس جلساته .
- يتابع أعمال الإدارات والمؤسسات العامة وينسق بين الوزراء ، ويعطي التوجيهات العامة لضمان حسن سير العمل .
- يوقع على جانب رئيس الدولة على مراسيم إصدار القوانين .
- يوقع المراسيم التنفيذية والتنظيمية .
- يطلب من رئيس الدولة دعوة المجلس النيابي للانعقاد في جلسة استثنائية .
- يتابع تنفيذ القوانين والأنظمة وتنسيق السياسات والبرامج الحكومية .
- يصادق على التعيينات في الوظائف العليا ، بناء على تنسيب من الوزير المختص وفقاً للقواعد القانونية المنظمة للتعيين في الوزارات وإدارات الدولة .
- يقدم اقتراحات بمشروعات القوانين .
- يأمر بنشر القوانين التي يقرها المجلس النيابي بعد تصديق رئيس الدولة عليها ، أو في حال اعتبارها نافذة حكماً .
- أية اختصاصات أخرى تستند إليه قانوناً .

ثالثاً : تناولت المواد من (141) إلى (146) الأحكام المتعلقة بمجلس الوزراء (الحكومة) حيث أوضحت المادة (142) بأنه تُناط السلطة التنفيذية بمجلس الوزراء . حيث يختص برسم وتنفيذ السياسة العامة للدولة .

رابعاً: تناولت المواد من (147) إلى (152) دور الوزراء ، وقد أوضحت المادة (147) مهام الوزير واختصاصه كالآتي :

الوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ، ويختص كل وزير ضمن مهام الوزارة المكلف بها، تحت إشراف رئيس مجلس الوزراء بما يلي :

---

(1) الدستور الفلسطيني المؤقت .

- اقتراح السياسة العامة لوزارته والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها .
- الإشراف على سير العمل في الوزارة وإصدار التعليمات اللازمة لأداء مهامه.
- أن يقدم إلى مجلس الوزراء اقتراحات مشروعات القوانين الخاصة بوزارته.
- تنفيذ الموازنة العامة في نطاق وزارته وضمن الاعتمادات المقررة لها .
- اختيار كبار الموظفين وتنسيبهم لتعيينهم من مجلس الوزراء ، ويكون تعيين الموظفين ذوي الدرجات الأدنى من صلاحيات الوزير في إطار القانون وضمن حدود الموازنة
- تفويض بعض صلاحياته الإدارية إلى وكيل الوزارة أو غيره من موظفي الإدارة العليا في وزارته وفقاً للقانون .
- الإشراف على تنفيذ القوانين والأنظمة المتعلقة بوزارته .
- أية صلاحيات تستند إليه قانوناً .

الفصل الثالث : حيث تم التركيز فيه على السلطة القضائية حيث تناولت المواد من (159) إلى (184) كامل ما يتعلق بالسلطة القضائية وأجهزتها . وقد وضحت المادة (160) دور المجلس الأعلى للقضاء كالآتي :[1]

يتولى شؤون الهيئات القضائية مجلس أعلى للقضاء يحدد القانون تشكيله واختصاصاته بما يؤمن استقلاليتها ويضمن مساواته في إطار من التعاون مع السلطات العامة الأخرى . ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين التي تنظم شؤون القضاء وله أن يضع نظامه الداخلي .

وقد أوضحت المادة (170) إنشاء محكمة النقض ، المادة (171) محكمة العدل العليا والمادة (172) المحكمة العسكرية التي تختص بالفصل في القضايا العسكرية كالآتي :

مادة (170) تنشأ محكمة نقض تختص بالتعقيب في المسائل الجنائية والمدنية ويحدد القانون طريقة تشكيلها واختصاصها وإجراءات عملها .

مادة (171) : تنشأ محكمة عدل عليا تختص بالفصل في المنازعات الإدارية والدعاوى التأديبية التي يحددها قانون إنشائها ، وينظم قواعد عملها وشروط تعيين قضاتها والعاملين فيها والإجراءات التي تتبع أمامها ، ويجوز بقانون إنشاء محاكم إدارية أدنى.

مادة (172) : تنشأ بقانون محكمة عسكرية تختص بالفصل في القضايا العسكرية ، وليس لها محاكمة المدنيين أو الفصل في أية قضية خارج النطاق العسكري .

---

(1) الدستور الفلسطيني المؤقت مرجع سابق .

وكذلك فقد وضحت المادة (173) دور النيابة العامة ، والمادة (174) دور النائب العام كالآتي :

مادة (173) النيابة العامة هيئة من هيئات السلطة القضائية وتتبع وزارة العدل ويسري عليها قانون السلطة القضائية .

مادة (174) يعين على رأس جهاز النيابة العامة ، نائباً عاماً وذلك بتنسيب من وزير العدل وقرار من مجلس الوزراء . ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وأعوانه وواجباتهم .

وكذلك وضحت المادة (178) إنشاء المحكمة الدستورية كالآتي :

تنشأ بموجب الدستور محكمة دستورية تمارس اختصاصها باستقلالية لحماية الشرعية في عمل مؤسسات الدولة وتتكون من تسعة قضاة يعينهم رئيس الدولة بتنسيب من مجلس الوزراء ويوافق عليهم المجلس النيابي . وللمحكمة وضع نظامها الداخلي الذي ينظم إجراءات عملها . ويكون تعيين القضاة لمرة واحدة لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد أو التمديد .

وقد وضحت المادة (184) أهمية قرارات المحكمة الدستورية كالآتي :

قرارات المحكمة الدستورية نهائية ، وغير قابلة للطعن ، بأي طريق من طرق المراجعة ، وتلزم كل السلطات العامة والأشخاص الاعتبارية والطبيعية .

الباب الرابع : أحكام ختامية وذلك من المادة (185) إلى المادة (190) وقد وضحت المادة (185) إن هذا الدستور المؤقت هو دستور دولة فلسطين ، ووضحت كيف يتم إقراره بصورة نهائية كالآتي :

يُسمَّى هذا الدستور ، دستور دولة فلسطين ويستند إلى إرادة الشعب الفلسطيني يتبنى المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية هذا الدستور قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة . وفي حال تعذر انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني يتبنى المجلس المركزي الفلسطيني هذا الدستور .

وبعد قيام الدولة ، وفور إجراء أول انتخابات عامة ، يتولى المجلس النيابي المنتخب صلاحية إقرار هذا الدستور بشكله الحالي الذي يتبناه المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية أو المجلس المركزي الفلسطيني ، على حسب الأحوال ، وذلك بموافقة ثلثي مجموع أعضاء المجلس النيابي ، وللمجلس إن يقرر بأغلبية جميع أعضائه طرح الدستور للاستفتاء الشعبي العام لإقراره ، فإذا وافقت أغلبية المشاركين في ذلك الاستفتاء على الدستور اعتبر نافذاً من تاريخ إعلان نتيجة الاستفتاء .

2- الأجهزة القضائية ونظام المحاكم:

عند قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية بعد إتفاق أوسلو ، واجهت نظام قضائي غير متجانس في الضفة الغربية وقطاع غزة حيث كان النظام القضائي في الضفة الغربية خاضعاً للقانون الأردني الذي كان سارياً قبل الاحتلال الإسرائيلي لها ، بينما نظام التقاضي في قطاع غزة يخضع للقانون الفلسطيني الذي يرجع في أصوله وتطوره إلى القانون العثماني والقوانين الصادرة خلال فترة الانتداب البريطاني والإشراف المصري على القطاع .

وقد حاول المشرّع الفلسطيني بعد اتفاق أوسلو للسلام مع إسرائيل في مايو 1993م إصدار بعض التشريعات الموحدة لإزالة بعض مظاهر وآثار الاحتلال الإسرائيلي ، فأصدر الأمر رقم (1) لسنة 1994 بإعادة العمل بالتشريعات التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5م ، كما أصدر القانون رقم(2) لسنة 1994بمد صلاحية المحكمة العليا في غزة لتشمل أريحا والضفة الغربية أيضاً ، وبذلك تكون قد انتهت التبعية القانونية والقضائية التي كانت لإسرائيل خلال فترة الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة ، وأصبحت هذه المناطق خاضعة للسلطة الوطنية ، بما لها من استقلالية قانونية وقضائية وفقاً للملحق القانوني لاتفاق السلام مع إسرائيل ، وقد تأكد ذلك بصدور القانون رقم 5 لسنة 1995م ، حيث جاء في مادته الأولى (تؤول إلى السلطة الفلسطينية جميع السلطات والصلاحيات في التشريعات والقوانين والمراسيم والمنشورات والأوامر السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل 1994/5/19م .

واستمر الازدواج القانوني في الأراضي الفلسطينية خلال المرحلة الانتقالية رغم مساوئه للفض في المنازعات المدنية والتجارية إلى أن تم إصدار المرسوم الرئاسي سنة 2002 بتوحيد النظام القضائي في الأراضي الفلسطينية على النحو الآتي : [1]

" بعد الإطلاع على قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م وعلى قانون تشكيل المحاكم رقم (5) لسنة 2001م وبعد أخذ رأي مجلس القضاء الأعلى وبعد إقرار المجلس التشريعي أصدرنا القانون الخاص بتشكيل المحاكم النظامية في فلسطين والقاضي بأن تتكون المحاكم النظامية الفلسطينية من :

أ) محاكم الصلح . ب) محاكم البداية .

ج) محاكم الاستئناف . د) المحكمة العليا .

---

(1) الجريدة الرسمية الفلسطينية ، مايو ، 2001 م .

أ- محاكم الصلح :

تعتبر محاكم الصلح من محاكم أول درجة ، وتمارس اختصاصاً محدداً في المسائل المدنية والتجارية وبعض المسائل الجنائية البسيطة .

وتتألف الهيئة القضائية لمحكمة الصلح من قاض واحد يسمى حاكم صلح أول أو حاكم صلح ، ويقوم بتعيينه حالياً قاضي القضاة ، وله رئاسة المحكمة .

ويساعده في ذلك عدد من الموظفين والكتبة لتنظيم سجلات الدعاوى والأحكام ، وتحديد وتنظيم مواعيد الجلسات لدى محكمة الصلح ، كما يوجد عضو نيابة في المسائل الجنائية .

ومحاكم الصلح تختص في المنازعات الحقوقية والأراضي بالإضافة إلى اختصاصها الجنائي في الجنح البسيطة والمخالفات ، وتعتبر أحكام محاكم الصلح ابتدائية قابلة للطعن .

ويوجد في الضفة الغربية وقطاع غزة ستة عشرة محكمة صلح حتى نهاية عام 2000م يعمل فيها 27قاضياً .

ب) محاكم البداية :

يوجد في الضفة الغربية 4 محاكم بداية في مدن : نابلس ورام الله والخليل وأريحا ، وفي قطاع غزة توجد محكمتان ومن صلاحية محكمة البداية النظر في جميع الدعاوى الحقوقية ، والدعاوى المتعلقة بالأموال غير المنقولة الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح في المحافظات ، ولها بصفتها البدائية ، صلاحية القضاء في جميع الدعاوى الجزائية الخارجة عن صلاحية محاكم الصلح .

بلغ مجموع القضايا المنظورة أمام محاكم البداية في الضفة الغربية (46410) قضية خلال عام 2000م يشمل هذا المجموع القضايا الواردة لمحاكم البداية خلال عام 2000 والقضايا المدورة من العام 1999م .

ج- محاكم الاستئناف :

تنشأ محكمة استئناف في كل من القدس وغزة ، وتنعقد محكمة استئناف القدس في مدينة رام الله مؤقتاً ، وتؤلف كل محكمة استئناف من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، ويتولى مجلس القضاء الأعلى وضع أسس تنظيم أعمال محكمة الاستئناف وتقسيمها إلى دوائر متخصصة .

وتختص محكمة الاستئناف في النظر في القضايا المرفوعة إليها ضد أحكام محكمة الصلح وفي المسائل الحقوقية والجنائية وكذلك في المسائل المرفوعة ضد أحكام محاكم البداية .

د) المحكمة العليا :

أنشأت المحكمة العليا بموجب المادة 43 من المرسوم الدستوري لسنة 1922م ، وتطبيقاً لذلك صدر الأمر رقم 95 لسنة 1949م بإنشاء محكمة عليا ويكون مقرها مدينة غزة ، ويناط بها النظر في المنازعات التي يحددها القانون وفقاً للمادة الأولى من الأمر المشار إليه .

وبعد اتفاق أوسلو للسلام مع إسرائيل أصدر المشرع الفلسطيني القانون رقم 2 لسنة 1994م ، والذي بموجبه امتدت ولاية هذه المحكمة لتشمل منطقتي غزة وأريحا ثم باقي المناطق الخاضعة للسلطة الوطنية وعلى أثر ذلك آلت صلاحية محكمة استئناف القدس وفقاً للمادة 8 من القانون رقم 26 لسنة 1952م إليها ، وبالتالي ألغيت محكمة استئناف القدس بصفة مؤقتة .

وفي القانون الخاص بتنظيم المحاكم يكون المقر الدائم للمحكمة العليا في القدس ، وتنعقد مؤقتاً في مدينتي غزة ورام الله حسب مقتضى الحال .

تشكيل المحكمة العليا : تتألف المحكمة العليا من عدة دوائر ، وتمارس اختصاصاتها المنوطة بها وفقاً للقانون .

قضاة المحكمة ومعاونيهم : تتألف المحكمة العليا من عدة قضاة للنظر في المنازعات حسب الدوائر التي تتكون منها هذه المحكمة ، ويكون لها رئيس يسمى رئيس المحكمة العليا ، ويحمل لقب قاضي القضاه .

أما القضاة الآخرين ، فيتم تعيينهم من قبل قاضي القضاة ، وهم جميعاً من القضاة الفلسطينين طبقاً لمن تتوافر فيهم الأهلية القانونية والخبرة الكافية بالإضافة إلى النزاهة وحسن الخلق كما يُلحق بالمحكمة العليا عدد آخر من الموظفين.

أما بالنسبة لاختصاص المحكمة العليا ، فهي تنعقد بصفتين: [1]

1-كمحكمة نقض (محكمة استئناف عليا) :تتكون المحكمة العليا بصفتها محكمة استئناف عليا من عدة دوائر حسب طبيعة القضايا المعروضة عليها ، وهي الدائرة الحقوقية ، ودائرة الأراضي ، والدائرة الجنائية ، ودائرة الأحوال الشخصية ، وتنظر المحكمة العليا في المنازعات المعروضة عليها في المسائل الحقوقية والجنائية والأراضي والأحوال الشخصية بهيئة قضائية استئنافية في الطعون المرفوعة إليها ضد أحكام محاكم الدرجة الأولى ، تطبيقاً لقاعدة أو نظام التقاضي على درجتين .

---

(1) وزارة العدل الفلسطينية .

كما تنظر المحكمة العليا بصفتها استئناف عليا في الطعون المرفوعة إليها بإذن خاص في مسائل محددة ، وذلك ضد الأحكام النهائية الصادرة من محاكم الدرجة الثانية .

2- كمحكمة عدل عليا إلى حين تشكيل درجات المحاكم الإدارية بقانون : وتنعقد في هذه الحالة للنظر في المنازعات المحددة لها قانوناً ، خاصة في المنازعات ذات الطابع الإداري .

والجدير بالملاحظة أن المحكمة العليا فيما يصدر عنها من أحكام قضائية تعتبر مبادئ قانونية ملزمة لجميع المحاكم الدنيا ، كما تعتبر سابقة قضائية ملزمة للمحكمة نفسها أيضاً ما لم تقرر العدول عنها ، ولذلك عندما تنظر المحكمة العليا في المنازعات بصفتها محكمة استئناف عليا لا تفصل فيها من حيث الموضوع ، وإنما يقتصر دورها على بحث الجوانب القانونية في موضوع الطعن ثم يقرر إما تأييد الحكم المطعون فيه وينتهي الأمر ، وإما أن تقضي بفسخه وتضع المبدأ القانوني السليم ثم تعيده إلى محكمة الموضوع لتفصل فيه من جديد على ضوء المبدأ الذي قررته المحكمة العليا ، كل هذا ما لم يكن موضوع الطعن صالحاً للحكم ، عندئذ تقضي فيه ولا تحيله إلى محكمة الموضوع للاستئناء.

وإلى جانب النظام القضائي الخاص بالمسائل المدنية والجنائية يوجد نظام المحاكم الشرعية والدينية الأخرى للنظر في قضايا الأحوال الشخصية.

ملحق رقم (3)

الأجهزة الإدارية والتنفيذية الفلسطينية

تتألف السلطة التنفيذية من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيس الوزراء ، ومجلس الوزراء ، ويتم تعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وذلك حسب النظام الأساسي ، ويقوم رئيس الوزراء بتشكيل الحكومة ، وتم استحداث منصب رئيس الوزراء في أوائل شهر مايو من عام 2003م حيث تم اختيار السيد محمود عباس (أبو مازن) كأول رئيس وزراء فلسطيني ، وقبل ذلك كان رئيس السلطة الوطنية السيد / ياسر عرفات يقوم بدور ومهام رئيس الوزراء .

أولاً: إنشاء الوزارات : لقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ، ومنذ تسلمها لمهامها بإنشاء وزارات متعددة للقيام بمهامها في إدارة الأرضي الفلسطينية لتقوية القطاع السيادي والإشراف على تنفيذ الخطط التنموية ، وقد تم تحديد الهدف العام لكل وزارة وذلك في الإطار العام لخطة التنمية الاقتصادية والبرنامج الاستثماري العامة 1998- 2000 كالتالي : [1]

1- وزارة الداخلية : الهدف العام : تتمثل الغاية الرئيسية لوزارة الداخلية في اتخاذ وتنفيذ الإجراءات اللازمة لحفظ الأمن والنظام الداخلي وحماية الحريات العامة ومنع الجريمة ، ومتابعة قضايا التجنس وإصدار جوازات السفر ، بالإضافة إلى الاهتمام بشؤون الجمعيات والاتحادات العامة والإشراف على انتخاباتها ومنحها التراخيص وتنظيم عمليات مراقبة الأسلحة النارية وإصدار التراخيص الخاصة بذلك.

- إصدار جواز سفر فلسطيني :

لقد كانت عملية إصدار جواز السفر الفلسطيني إنجازاً اولياً ملموساً للمواطن الفلسطيني الذي طالما كان يتوق أن يعيش وينتقل مثلما يفعل الآخرين ، لذلك فقد أصدرت وزارة الداخلية في السلطة الوطنية الفلسطينية في 1996/1/15م التعليمات بشأن الحصول على جواز السفر فلسطيني ، بحيث يكون بإمكان كل شخص في الضفة الغربية ، وقطاع غزة يحمل هوية صادرة عن الإدارة المدنية الإسرائيلية الحصول على جواز سفر فلسطيني .

([1]) الإطار العام لخطة التنمية الفلسطينية والبرنامج الاستثماري لعام 1998-2000م .

وأصبح المواطن الفلسطيني الحاصل على جواز سفر بإمكانه السفر إلى خارج الأراضي الفلسطينية بدون الحصول على تصريح مُسبق ، وهذا الإجراء يُسَهل حركة المواطن الفلسطيني ويمنحه حرية أوسع في السفر والتنقل بين مختلف دول العالم التي اعترف معظمها بجواز السفر الفلسطيني .

2- وزارة العدل : الهدف العام : ترسيخ مبدأ القانون وشموله على كافة المستويات والجوانب المختلفة لحياة المجتمع الفلسطيني والمحافظة على استقلالية القضاء .

3- وزارة الحكم المحلي : الهدف العام : إنشاء وتطوير نظام حكم محلي يقوم على أساس اللامركزية والكفاءة الإدارية والفنية ، وتطوير الإدارة المحلية وذلك من أجل الوصول إلى حكم محلي راقي وبالتالي تنمية روح الديمقراطية ومشاركة المواطنين في عملية البناء والتنمية والحكم ، ووضع وتطوير مشاريع الأنظمة والقوانين الخاصة بالمجالس والهيئات المحلية.

4- وزارة الشؤون المدنية : الهدف العام : تهدف وزارة الشؤون المدنية إلى ترسيخ وتدعيم الحياة المدنية للشعب الفلسطيني ، والعمل على التطبيق الأمثل للشق المدني في اتفاقيات السلام خلال المرحلة الانتقالية ، والعمل على تطوير وتحسين شروط تنفيذ الاتفاقات بحيث يعود بالمنفعة القصوى على الإنسان والمجتمع الفلسطيني .

5- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية : الهدف العام :حماية وصيانة الأماكن المقدسة والمقامات والمقابر والأماكن والأراضي والممتلكات الوقفية والتراث الديني ، وإبراز المعالم الإنسانية للحضارة الإسلامية وتنمية الوعي الوطني والديني في أرض الديانات السماوية الثلاث.

6- وزارة المالية : الهدف العام :إدارة السياسات المالية للاقتصاد الفلسطيني بكفاءة وفعالية تحقق الأهداف الوطنية لخطط التنمية وتخفف من الاعتماد الكامل على المساعدات الدولية .

7- وزارة الاقتصاد والتجارة : الهدف العام : إعادة بناء الاقتصاد الوطني لتمكينه من الانطلاق نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، في ظل الأوضاع السياسية الخاصة السائدة مما يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة من خلال الإدارة الفعالة للموارد البشرية والطبيعة المتاحة وزيادة معدلات الإنتاج والتصدير كما تُعني الوزارة بتطبيق الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الموقعة بين السلطة الوطنية الفلسطينية والدول العربية والأجنبية .

8- وزارة الصناعة : الهدف العام : المساهمة الفاعلة في عملية النمو الاقتصادي والعمل على زيادة التقدم الصناعي تكنولوجيا، وتطوير القطاع الصناعي لزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل .

9- وزارة التخطيط والتعاون الدولي : الهدف العام : تنظيم ومأسسة عمليّة التخطيط الاستراتيجي على المستوى الوطني ، ودعم مشاركة الوزارات ومؤسسات السلطة الوطنية في إعداد وتنفيذ الخطط الثلاثية والخمسية ومساعدتها في إعداد موازناتها السنوية . كما تعمل على تنسيق الأنشطة التخطيطية والإدارية والمالية بحيث تتلاءم مع طبيعة المساعدات الأجنبية بالإضافة للعمل على إقامة علاقات تعاون مع كافة الدول ودعم العلاقات الخارجية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، وتحسين مكانتها في المجتمع الدولي .

10- وزارة الأشغال العامة : الهدف العام : تهدف الوزارة إلى استكمال بناء وتطوير البنية التحيته اللازمة للتنمية الاقتصادية والأنشطة الحياتية وتطوير مستوى المنشآت العامة كما ستقوم بالمشاركة في الأنشطة التخطيطية والتنفيذية لإتمام ما يلزم من مشروعات تطويرية في مجالات البنية التحتية خاصة الطرق والمنشآت الحكومية والمشروعات الإستراتيجية .

11- وزارة الإسكان : الهدف العامة : تنمية وتطوير قطاع البناء والإنشاءات في فلسطين والعمل على ضمان توفير سكن ملائم لمختلف فئات وطبقات المجتمع الفلسطيني بما يتلاءم مع احتياجات وقدرات الأسر الفلسطينية والارتقاء بمستوى المساكن للمحافظة على سلامة وصحة السكان .

12- وزارة الزراعة : الهدف العام : تحتل وزارة الزراعة أهمية خاصة نظرا لمساهمة القطاع الزراعي الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي ، وسوف تركز الوزارة على تنمية وتطوير وتحديث قطاع الزراعة بمختلف مكوناته من أجل المساهمة في زيادة مستوى النمو الاقتصادي ، والعمل على زيادة حجم منتجات القطاع الزراعي وزيادة نسبة مساهمته في خلق فرص عمل ، وتحقيق أقصى درجة ممكنة من الأمن الغذائي للشعب الفلسطيني من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الزراعية والطبيعية المتاحة .

13- وزارة التموين : الهدف العام : رفع مستوى الأمن الغذائي وضمان توفير المواد الغذائية والتموينية للمواطنين بأسعار مناسبة ونوعية جيدة في ظل سوق تنافسي ، وضمان عدم حدوث نقص في المواد الأساسية في حالات الطوارئ وخاصة في ظروف الأزمات السياسية مثل عمليات الإغلاق .

14- وزارة التربية والتعليم : الهدف العام : تطوير الشخصية الفلسطينية الواعية والعارفة بالثقافة والجغرافيا والتاريخ الفلسطيني والحساسة للبيئة والمشاكل الاجتماعية الاقتصادية

التي تواجهها بالمجتمع العالمي وثقافته وقيمه ، والقادرة على مواجهة متطلبات الحياة العلمية والعملية والتغيرات التكنولوجية ، والعمل على تطوير مستويات التعليم الأساسية والثانوية وتوفير البيئة المناسبة للتعليم من أجل تطوير الشخصية الفلسطينية وتأهيلها للمساهمة في عملية البناء والتنمية الاجتماعية .

15- وزارة التعليم العالي : الهدف العام : تزويد المجتمع الفلسطيني بخريجين متخصصين في المجالات التي تخدم عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة في فلسطين والعمل على تنظيم عملية التعليم في الجامعات والمعاهد العليا والإشراف عليها لضمان مستوى راقي من التعليم يتلاءم مع الاحتياجات الفعلية والتقدم العلمي .

16- وزارة الصحة : الهدف العام : تهدف الوزارة إلى رفع المستوى الصحي في فلسطين وحماية الإنسان الفلسطيني من الأمراض والمحافظة على صحته من أجل العمل على زيادة مشاركته في الإنتاج والتنمية ، كما تسعى إلى خلق قاعدة صحية وطنية باشتراك الجهات الغير حكومية والخاصة للمساهمة في تطوير المواطن القادر على البناء والتنمية .

17- وزارة الشؤون الاجتماعية : الهدف العام : تهدف الوزارة إلى المشاركة الفاعلة في التنمية الاجتماعية والمجتمعية من خلال تخفيف ظاهرة الفقر ومساعدة المحتاجين . كما تساهم في تنمية الموارد البشرية الفلسطينية وخاصة الفئات المحرومة والفقيرة من أجل المساهمة في تحقيق عدالة اجتماعية وزيادة مشاركة الفئات في عملية التنمية في فلسطين .

18- وزارة العمل : الهدف العام : بلورة سياسة وطنية متكاملة تؤدي إلى التوظف الكامل لقوة العمل الفلسطينية داخل الاقتصاد الفلسطيني في ظروف عمل مناسبة ، ورفع مستوى رفاهية وظروف تشغيل العمال الفلسطينيين ، وتطوير سياسات قطاع العمال ونظم المعلومات اللازمة للعمل على خفض معدلات البطالة في صفوف قوى العمل .

19- وزارة السياحة والآثار : الهدف العام : تشجيع السياحة وتطويرها والتركيز على توفير ما يلزم من مرافق وخدمات سياحية للنهوض بقطاع السياحة لزيادة مساهمته في نمو الدخل القومي الحقيقي ، والعمل على نشر صورة حضارية لفلسطين ، وإقامة علاقات تعاون وتنسيق مع ما يناظرها من وزارات في مختلف دول العالم بهدف تطوير قطاع السياحة وجلب المزيد من السياح مستغلة الإمكانات التاريخية والحضارية والجمالية لفلسطين ، وإعطاء اهتماماً خاصاً بالأماكن الدينية والأثرية من حيث تطويرها وصيانتها وإعادة استعمالها والمحافظة عليها .

20- وزارة الإعلام : الهدف العام : تهدف الوزارة إلى توعية الشعب الفلسطيني بمشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكيفية معالجتها وكذلك إبقاء التواصل بين القيادة

السياسية ومختلف القيادات والجماهير عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة ، هذا بالإضافة إلى اطلاع شعوب العالم على أوضاع وتطوير القضايا الفلسطينية وتعريف الجماهير الفلسطينية بالتطورات والمتغيرات الدولية في مختلف المجالات .

21- وزارة الشباب والرياضة : الهدف العام : تسعى الوزارة إلى إعداد أجيال الشباب الفلسطيني السليم بدنيا ونفسياً والقادر على الإسهام في بناء وطنه والارتقاء بمجتمع تحكمه المنافسة الشريفة والقيم الوطنية والحضارية والإنسانية ، كما تهدف إلى تعزيز روح الانتماء الوطني والقومي لدى جمهور الشباب وإذكاء روح العمل الجماعي والتطوعي وترسيخ مفاهيم الديمقراطية والعدالة والسلام العادل .

22- وزارة الثقافة : الهدف العام : تهدف وزارة الثقافة إلى تعميم وتنمية مفاهيم الثقافة الفلسطينية التي هي جزء لا يتجزأ من الثقافة العربية والعالمية بأبعادها القومية والحضارية والإنسانية ، وترسيخ مكانتها في المجتمع الفلسطيني داخل وخارج الوطن بالإضافة لتعريف الشعوب الأخرى بالحركة الثقافية الفلسطينية وتراثها والانفتاح على ثقافات مختلف المجتمعات والشعوب .

23- وزارة النقل والمواصلات : الهدف العام : تهدف الوزارة إلى تطوير مختلف مجالات قطاع النقل والمواصلات لزيادة درجات الراحة والأمان وتقليل الآثار البيئية ، وتحقيق قاعدة متطوّرة لتنظيم وتحديث شبكات النقل البري والجوي والبحري مما يساهم في خدمة مختلف القطاعات الإنتاجية والاجتماعية . كما تهدف إلى تطوير وتوحيد نظم تسجيل وترخيص وسائل النقل المختلفة مع مراعاة نصوص القوانين والمواصفات .

24 –وزارة البريد والاتصالات : الهدف العام : العمل على توفير خدمات بريد واتصالات حديثة ، وتوفير الخدمات المتعلقة بالمعلوماتية باستخدام النظم التكنولوجية المنظورة وإدخال خدمات جديدة في هذا المجال لتلبية حاجات القطاع العام لزيادة كفاءته والقطاع الخاص لزيادة حجم إنتاجه ومساهمته في التنمية الاقتصادية ، ومراقبة أداء المؤسسات الخاصة التي تعمل في هذا المجال من أجل تطوير مستوى الخدمات التي يتم تقديمها لجمهور المواطنين .

25- وزارة البيئة الفلسطينية : الهدف العام : تهدف وزارة البيئة إلى حماية الحياة البيئية والحد من تدهور المصادر الطبيعية ، ومحاربة التصحرَّ ، والمحافظة على التوازن البيئي العام ، والسيطرة على مصادر ومسببات التلوث المختلفة وتطوير الوعي البيئي لدى جمهور المواطنين .

ثانياً: بناء وتكوين المؤسسات :

بالتوازي مع خطط الإنشاء الوزارية قامت السلطة الفلسطينية منذ قيامها بخطط البناء المؤسساتية ، لأن أي كيان سياسي لا بد له من مؤسسات مختلفة يقوم عليها ، وذلك تجسيداً للسيادة الوطنية ، وتتحمل الجزء الأكبر من العملية التنموية ، لذلك فقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية ، بإنشاء العديد من المؤسسات لتقوم بمهامها ، من أجل بناء الكيان الفلسطيني الوليد ، الذي وُلد بعد مخاض عسير في ظل الاحتلال ، وقامت السلطة الوطنية بتحديد الهدف العام لكل مؤسسة كالآتي : [1]

1- الأمانة العامة لمجلس الوزراء : - الهدف العام : تقديم ما يلزم من تسهيلات فنية وإدارية لمجلس الوزراء والمساهمة في النقاشات واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية التي يصدرها المجلس .

2- سلطة النقد الفلسطينية:- الهدف العامة :تهدف سلطة النقد الفلسطينية إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي وتشجيع النمو الاقتصادي ، والعمل على التأكد من سلامة النظام النقدي في فلسطين وفقاً للسياسة الاقتصادية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية .

3- الأمن العام : - الهدف العام : المحافظة على أعلى درجة ممكنة من الأمن والأمان لجمهور المواطنين في مناطق السلطة الوطنية للمحافظة على مكتسبات العملية السلمية ، وحماية حقوق الإنسان ، من خلال التطبيق الأمين للقوانين .

4- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية : الهدف العام : توفير أحدث المعلومات الإحصائية الرسمية الدقيقة ، والشاملة لمساعدة المسئولين في الأجهزة والمؤسسات الحكومية في إعداد الخطط وصياغة السياسات واتخاذ القرارات في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

5- سلطة الطاقة الفلسطينية : الهدف العام :تطوير قطاع الطاقة لتأمين الاحتياجات المنزلية والصناعية والزراعية والخدمية وغيرها من الطاقة الكهربائية بكفاءة وفاعلية والعمل على توفير خدمات فعالة وطويلة الأمد ولتخدم تطوير قطاع الطاقة بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام .

6- سلطة المياه : الهدف العام :تهدف سلطة المياه إلى تطوير وتنفيذ السياسات التي من شأنها الاستغلال الأمثل والمحافظة على التوزيع العادل لموارد المياه الجوفية والسطحية لتأمين الاحتياجات المنزلية والإنتاجية مما يساهم في تطوير النواحي الاقتصادية والاجتماعية .

---

(1) الإطار العام لخطة التنمية الفلسطينية والبرنامج الاستثماري العام 98-2000 م .

7- الهيئة العامة للبترول :الهدف العام :تتجلى رسالة الهيئة العامة للبترول في توفير مختلف أنواع المحروقات والمشتقات البترولية كماً ونوعاً لتلبية الحاجات الحياتية والإنتاجية .

8- مؤسسة المواصفات والمقاييس : الهدف العام : تهدف مؤسسة المواصفات والمقاييس إلى زيادة مستوى جودة المنتجات الفلسطينية ورفع مستوى منافستها للمنتجات الأخرى في الأسواق المحلية والعالمية ، والعمل على المحافظة على صحة وسلامة المواطنين .

9- سلطة البيئة الفلسطينية : الهدف العام : تهدف سلطة البيئة إلى حماية البيئة والحد من تدهور المصادر الطبيعية ، ومحاربة التصحر ، والمحافظة على التوازن البيئي العام ، والسيطرة على مصادر ومسببات التلوث المختلفة وتطوير الوعي البيئي لدى الجمهور .

10- ديوان الموظفين العام :الهدف العام :يتولى ديوان الموظفين العام الصلاحيات والمسئوليات الخاصة بوظائف المستخدمين المدنيين في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والعمل على ضمان وجود نظام فعال للإدارة العامة في المؤسسات الحكومية .

11- لجنة ميناء غزة : الهدف العام : تهدف لجنة ميناء غزة إلى إنشاء وإدارة ميناء غزة الذي يعتبر نافذة بحرية للتعامل مع العالم الخارجي مباشرة ودون قيود ، وذلك من أجل تسهيل التبادل التجاري وزيادة الصادرات الفلسطينية مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي .

12- الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية والزراعية :الهدف العام : يسعى الاتحاد لأن يكون رافعة اقتصادية أساسية مساهمة في بناء الاقتصاد الوطني، على قاعدة الشراكة الاقتصادية الكفيلة بتوفير مناخات الاستثمار والمنافسة ، وللعمل على تطوير قطاعات التجارة والصناعة والزراعة بالمساهمة مع المؤسسات العامة المسؤولة عن هذه القطاعات. .

13- المجلس الفلسطيني للإسكان :الهدف العام :يهدف مجلس الإسكان بالتعاون والتنسيق مع وزارة الإسكان إلى المساهمة الفعالة في حل المشاكل التي يعاني منها قطاع الإسكان وتوفير المسكن الملائم ذي التكلفة المحتملة لمختلف شرائح ذوي الدخل المتدني في التجمعات الريفية والحضرية .

14- هيئة الرقابة العامة :الهدف العام : تتولى هيئة الرقابة العامة مهمات الرقابة المالية والإدارية والقانونية على المؤسسات الفلسطينية المختلفة مثل وزارات ومؤسسات السلطة الوطنية . كما تعمل على تلقي شكاوى الجمهور وبحثها ومتابعتها بهدف تحسين أداء أجهزة السلطة وتطوير مستوى الخدمات .

15- هيئة الإذاعة والتلفزيون : الهدف العام : العمل على خدمة المصالح الثقافية والاقتصادية والسياسية ، وزيادة درجة وعي الجمهور بمختلف القضايا السياسية والاقتصادية الخاصة

بفلسطين والعالم ، والمساهمة في نشر قضايا وهموم الشعب الفلسطيني على المستوى الدولي .

16- المنظمات غير الحكومية :الهدف العام :توسيع نطاق المشاركة الجماهيرية في مجالات البناء والتنمية الوطنية الشاملة وتعزيز الوعي لدى جميع فئات وشرائح المجتمع الفلسطيني بأهمية المساهمة في إنجاز الحقوق والواجبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، ومشاركة السلطة الوطنية الفلسطينية في إحداث تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة في فلسطين ، وإلى تقديم ما يحتاجه المواطن من خدمات ومعلومات .

17- مركز عرفات القومي للبحوث العلمية التطبيقية (أنصار) : الهدف العام :

تشجيع البحث العلمي وتحضير وتشجيع عملية نقل التكنولوجيا المناسبة للإسهام في عملية تنمية الاقتصاد الفلسطيني الذي يشكل القاعدة الأساسية للسلطة الوطنية الفلسطينية ، ويؤدي إلى رفع الناتج القومي العام وتحسين مستوى المعيشة للشعب الفلسطيني .

18- سلطة الطيران المدني الفلسطيني :الهدف العام : تهدف إلى بناء مطار غزة الدولي الذي يعتبر نافذة جوية للاتصال مع العالم الخارجي وإنشاء الخطوط الجوية الفلسطينية وذلك لتوفير خدمات نقل واتصال آمنة ومريحة ومناسبة بين فلسطين وباقي دول العالم .

19- مكتب الرئيس (مركز التخطيط) :الهدف العام : صياغة السياسات العامة في كل المجالات والإنتاج الكثيف النوعي المميز من خلال الدراسات والأبحاث ، وثم صياغة التوصيات الواقعية المدعومة بالمعلومات والوثائق التي يتم دفعها إلى مستويات صنع القرار .

20- الهيئة العامة للاستعلامات :الهدف العام : وضع القيادة السياسية بالبيئة الملائمة لاتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب من خلال الرأي العام الداخلي والخارجي. [1]

(1) خطة التنمية الفلسطينية مرجع سابق ، ص 134-135 .

ملحـق رقم (4)

التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية :

لقد تم تشكيل ست حكومات في العشر سنوات الأولى من عمر السلطة الوطنية خلال الفترة 1994-2003م ولقد تذبذب دور مجلس الوزراء خلال تلك الفترة ، بين العمل كهيئة تنفيذية ، والعمل كهيئة سياسية ، مما يؤدي إلى صعوبات في تقييم أدائه التنموي ، كما لا يقوم مجلس الوزراء بالإشراف على الهيئات العامة ، أو متابعة أعمالها مباشرة ، حيث يتبع معظم هذه الهيئات لرئيس السلطة الوطنية كما لا يقوم مجلس الوزراء بمناقشة وإقرار الأنظمة واللوائح التي تنظم عمل الوزارات والمؤسسات العامة بشكل يمنع التكرار والتداخل ويحدد الصلاحيات بدقة ، وأدى ذلك إلى غياب هيكليات مقرره وواضحة للوزارات والهيئات العامة من قبل مجلس الوزراء وكذلك ساهم في انتشار ظاهرة مراكز القوى داخل المؤسسة أو الوزارة الواحدة ، وفي الازدواجية والتضارب، وتداخل الصلاحيات.[1]

وكانت التشكيلات الحكومية كالآتي:

التشكيلة الحكومية الأولى [2]:

بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ في واشنطن في 1993/9/13م ، واتفاق غزة –أريحا في القاهرة في 1994/5/4م ، أصدر الرئيس ياسر عرفات من مقره في تونس القانون رقم (5) الصادر في 1994/5/19م والذي نص على أن تؤول إلى السلطة الفلسطينية جميع السلطات الواردة في التشريعات والقوانين والمراسيم والمنشورات والأوامر السارية المفعول في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل 1994/5/19م ، واستناداً لذلك بدأ بتشكيل أول حكومة فلسطينية مقره في تونس تم استكملها بعد دخوله الوطن في 1994/7/1م .

تألفت الحكومة من 20 وزارة و 17وزيراً حيث بقيت وزارتان شاغرتان هما وزارة الأشغال العامة والزراعة ، وتم تعيين وكيل لكل منهما، كما احتفظ

(1) يوسف حجازي ، التشكيلات الحكومية في عهد السلطة الفلسطينية ، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني . العدد التاسع والعاشر ، سنة 2003م ، ص 176-194.

(2) نفس المرجع السابق ، ص55.

الـرئيس بـوزارة الداخليـة لنفسـه، وكـان مـن بـين الـوزراء 5 وزراء مـن أعضـاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية ، و 9 وزراء مـن حركـة فـتح ، ووزيـرين مـن حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني.

التشكيلة الحكومية الثانية:-

بعـد توقيـع الاتفـاق الإسـرائيلي الفلسـطيني حـول الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة فـي 1995/9/28م ، والـذي مهـد لامتـداد ولايـة السـلطة الفلسـطينية علـى منـاطق إضـافية فـي الضـفة الغربيـة وبعـد إجـراء الانتخابـات الرئاسـية والتشـريعية فـي 1996/1/20م شـكل الـرئيس ياسـر عرفـات الحكومـة الفلسـطينية الثانيـة والتـي تألفـت مـن 24 وزارة بمـا فيهـا وزارة الداخليـة التـي احـتفظ بهـا لنفسـه، وكـذلك 22وزيـراً مـنهم أربعـة وزراء مـن أعضـاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية و 15 مـن أعضـاء المجلـس التشـريعي ، بيـنهم 13 مـن حركـة فـتح وقـد تميـزت هـذه التشـكيلة باسـتحداث 4 وزارات جديـدة هـي التعلـيم العـالي والتمـوين والصـناعة وملـف القـدس كمـا تـم اسـتحداث منصـب أمـين عـام مجلـس الـوزراء الـذي عهـد بـه إلـى أحمـد عبـد الرحمن.

التشكيلة الحكومية الثالثة:-

بعـد صـدور تقريـر هيئـة الرقابـة العامـة حـول مظـاهر الفسـاد فـي مختلـف وزارات السـلطة ومؤسسـاتها وأجهزتهـا، وغيـاب الهيكـل التنظيمـي والمؤسسـي، ووجـود التضـخم الـوظيفي وإهـدار المـال العـام وتأكيـد ذلـك فـي تقريـر لجنـة المجلـس التشـريعي الخاصـة بتقصـي الحقـائق حـول تقريـر هيئـة الرقابـة العامـة ، قـدم الـرئيس ياسـر عرفـات فـي 1998/6/25م اسـتقالة الحكومـة ، وشـكل حكومـة جديـدة فـي 1998/8/5م . وقـد تألفـت مـن 29 وزارة بمـا فيهـا وزارة الداخليـة التـي احـتفظ بهـا الـرئيس لنفسـه و 28وزيـراً مـنهم ثلاثـة مـن أعضـاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية ، و 24 مـن أعضـاء المجلـس التشـريعي ، 22 مـن حركـة فـتح ، وقـد مـنح المجلـس التشـريعي ثقتـه للحكومـة فـي جلسـته المنعقـدة فـي مقـر الرئاسـة فـي رام الله فـي

1998/8/9م بأغلبيـــة 55صـــوتاً ومعارضـــة 28 وامتنـــاع ثلاثـــة أعضـــاء عـــن التصويت.

التشكيلة الحكومية الرابعة:-

نظـراً لتطـور سـوء التنظـيم الإداري فـي مختلـف مؤسسـات السـلطة الوطنيـة، وتزايـد الخلـل فـي رواتـب المـوظفين ودرجـاتهم، ممـا أدى إلـى إرباكـات فـي الجهـاز الحكـومي أدت إلـى تجميـد قـانون الخدمـة المدنيـة فـي تشـرين الثـاني 1998م، بالإضـافة إلـى التـداخل والتضـارب فـي الصـلاحيات بـين الحكومـات ، أصـدر الـرئيس ياسـر عرفـات المرسـوم الرئاسـي رقـم 4 لسـنة 2002 م الصـادر فـي 2002/6/5م ، الخـاص بتقلـيص الحكومـة إلـى 21 وزارة و 20وزيـراً بالإضـافة إلـى الـرئيس ، ووزيـراً واحـداً مـن أعضـاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسـطينية ، و 13وزيـراً مـن أعضاء المجلس التشريعي ، و 13وزيراً من حركة فتح.

وقد تميزت هذه التشكيلة الحكومية بما يلي :

1- تخلي الرئيس ياسر عرفات عن حقيبة وزارة الداخلية.

2- اعتبـار الحكومـة حكومـة انتقاليـة ، مهمتهـا التحضـير للانتخابـات وإعـادة هيكلة الحكومات.

3- دمـج بعـض الـوزارات مـع بعضـها الـبعض كـوزارتي الإسـكان والأشـغال العامـة، ووزارتـي الاقتصـاد والتجـارة والصـناعة ، ووزارتـي التربيـة والتعليم ، ووزارتي السياحة وملف بيت لحم.

4- استحداث وزارة جديدة هي الموارد الطبيعية.

5- تعيـين السـيد/سـلام فيـاض وزيـراً للماليـة، وهـو شخصـية تحظـى بـاحترام دولي.

التشكيلة الخامسة:-

قـدم الـرئيس ياسـر عرفـات تشـكيلة الحكومـة الجديـدة إلـى جلسـة المجلـس التشـريعي التـي عقـدت فـي مقـر الرئاسـة فـي رام الله فـي 2002/10/29م ، حيـث دعمهـا 56نائبـاً فـي حـين عارضـها 18 وامتنـع أربعـة نـواب عـن التصـويت. وقـد تألفـت التشـكيلة الحكوميـة مـن 20 وزارة و 19وزيـراً بالإضـافة إلـى الـرئيس الـذي هـو أيضـاً

حسب القوانين والدستور رئيساً للحكومة، كما ضمنت إلى جانب الرئيس وزيرين من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، و 12وزيراً من أعضاء المجلس التشريعي ، و 13وزيراً من حركة فتح.

التشكيلة السادسة:-

استجابة لمطلب جماهيري ودولي للنظر في أوضاع الحكومات، والتعاطي مع الإصلاح كمصلحة وطنية، ولأجل العودة إلى المسار التفاوضي ، دعا الرئيس ياسر عرفات في كلمته أمام المجلس التشريعي في مقر الرئاسة في رام الله في 2003/3/10م إلى استحداث منصب رئيس وزراء ، وقد وافق المجلس التشريعي على استحداث المنصب ، وتم تعديل القانون الأساسي للسلطة الذي كان قد صدر لأول مرة في الجريدة الرسمية في 2002/7/7م حيث صدر في الجريدة الرسمية في 2003/3/19م في نسخة معدلة نصت على استحداث منصب رئيس وزراء وتحديد عدد الوزارات بألا يتجاوز 24وزيراً وتمت تسمية السيد/ محمود عباس (أبو مازن)رئيساً للوزارة في جلسة المجلس قي مقر الرئاسة في رام الله في 2003/3/18م واستناداً إلى ذلك كلف الرئيس ياسر عرفات ، محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية ل م . ت . ف بتشكيل الحكومة التي حازت على ثقة المجلس التشريعي في 2003/4/28م بأغلبية 51صوتاً مقابل 18 وامتناع ثلاثة نواب عن التصويت، وقد ضمت التشكيلة الحكومة بالإضافة إلى رئاسة الوزراء و 25 وزارة بما فيها وزارة الداخلية التي احتفظ بها رئيس الوزراء لنفسه، و 24وزيراً بالإضافة إلى رئيس الوزراء وزيراً واحداً من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، و 16وزيراً من أعضاء المجلس التشريعي ، و 18وزيراً من حركة فتح .

وقد تميزت هذه التشكيلة الحكومية بالآتي:

1- استحداث منصب لرئاسة الوزراء وإسناده إلى شخص غير رئيس السلطة الوطنية.

2- احتفاظ رئيس الوزراء بحقيبة الداخلية.

3- الإبقاء على منصب وزير الأوقاف والشؤون الدينية شاغراً.

4- استحداث ثلاث حكومات جديدة هي حكومات شؤون المفاوضات وشؤون مجلس الوزراء ووزارة الدولة للشؤون الأمنية.

5- فصل وزارة التخطيط والتعاون الدولي إلى حكومتين، حيث حول اسم التعاون الدولي إلى وزارة الشؤون الخارجية وأصبحت وزارة التخطيط مستقلة وكذلك وزارة الثقافة والإعلام التي فصلت إلى حكومتين هما وزارتي الثقافة والإعلام.

وفي قراءة موضوعية في الحكومات الفلسطينية الستة التي تشكلت في الفترة من عام 1994م وحتى عام 2003م يلاحظ ما يلي [1]:

1- يدل تشكيل ست حكومات في فترة زمنية قصيرة نسبياً على عدم الاستقرار.

2- إن حكومة واحدة منها فقط تشكلت قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 1996/1/20م .

3- لكل حكومة ظروفها الخاصة التي تشكلت فيها: الحكومة الأولى تشكلت بعد توقيع اتفاق أوسلو في 1993/9/13م وعودة الرئيس إلى أرض الوطن في 1994/7/1م والحكومة الثانية تشكلت بعد توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني حول الضفة الغربية وقطاع غزة في 1995/9/28م وإجراء الانتخابات التشريعية العامة في 1996/1/20م والحكومة الثالثة تشكلت في 1998/8/9م بعد تقرير هيئة الرقابة العامة حول الفساد ، والحكومة الرابعة تشكلت في 2002/6/5م بسبب تطور سوء التنظيم الإداري ، والحكومة الخامسة تشكلت في 2002/10/29م بسبب إصرار المجلس التشريعي على حجب الثقة عن الحكومة الرابعة والحكومة السادسة تشكلت في 2003/4/28م استجابة لمطلب وطني ودولي متعلق بالإصلاح والمفاوضات السياسية وبمنصب رئيس وزراء فلسطيني مستحدث لأول مرة وشغله السيد/ محمود عباس.

4- تراوح عدد الوزراء في الحكومات الستة ما بين 18 في الحكومة الأولى ، إلى 23 في الحكومة الثانية ، إلى 29 في الحكومة الثالثة إلى 20 في

(1) يوسف حجازي ، مرجع سابق ص 194-201.

الحكومـة الرابعـة ، إلـى 20فـي الحكومـة الخامسـة أيضـاً وإلـى 25 فـي الحكومـة السادسـة وهـذا الـرقم الأخيـر يتفـق مـع العـدد الـذي أقـره القـانون الأساسـي المعـدل الـذي وقعـه الـرئيس فـي شـهر آذار 2003م ، ويـدل هـذا الاختلاف في عدد الوزراء في كل وزارة على عدم الاستقرار أيضاً.

5- احتفاظ الرئيس بحقيبة رئيس الوزراء في الحكومات الخمس الأولى.

6- هنـاك نـوع مـن التـوازن فـي التمثيـل الجغرافـي بالنسـبة للضـفة الغربيـة وقطاع غزة.

7- تـراوح التمثيـل المسـحي فـي الحكومـات السـتة مـن وزيـر واحـد إلـى وزيرين.

8- ضعف تمثيل المرأة واقتصر على وزيرة واحدة أو وزيرتين.

9- ارتفـاع نسـبة تمثيـل أعضـاء المجلـس التشـريعي إلـى حـوالي ثلثـي أعضـاء مجلس الوزراء في كل تشكيلة حكومية.

10- شاركت حركة فتح في الحكومات الستة بأكثر من نصف عدد الوزراء.

11- كان تمثيل المستقلين يتراوح ما بين ثلاثة إلى سبعة وزراء.

12- عـدم تمثيـل الإسـلاميين فـي الحكومـات، واقتصـار التمثيـل فـي هـذا المجـال على إسلاميين ، لم تكن لهم أية انتماءات تنظيمية.

13- هنـاك حكومـات بقيـت علـى حالهـا، ولـم يطـرأ عليهـا تغييـر فـي هيكلتهـا، وهـي الزراعـة، والعمـل ، والصـحة، والمواصـلات ، والاتصـالات ، الأوقاف، الحكم المحلي ، المالية ، الشؤون الاجتماعية.

14- تعيـين العديـد مـن الأشـخاص فـي مواقـع غيـر وزاريـة ، ولكـن بمرتبـة وزيـر، بحيـث أصـبح عـددهم يضـاهي عـدد الـوزراء الفعليـين فـي أي حكومة.

15- بلـغ عـدد الـوزراء الـذين شـاركوا فـي التشـكيلات الحكوميـة السـتة بالإضـافة إلـى الـرئيس ياسـر عرفـات ، ورئـيس الـوزراء محمـود عبـاس (أبـو مـازن) 47وزيـراً ، مـنهم أربعـة وزراء شـاركوا فـي التشـكيلات الحكوميـة السـتة لأسباب تتعلق بخيار الرئيس والمسار التفاوضي.

ملحق رقم (5)

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور / علي شعث وكيل وزارة النقل والمواصلات ، والمنسق العام لخطة التنمية الاقتصادية ، بتاريخ 2006/8/10م تم توجيه الأسئلة الآتية:

السؤال الأول : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003؟

الجواب : نعم .

السؤال الثاني : إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها ؟

الجواب:

تمثل دوري في إعداد خطة التنمية الفلسطينية باعتباري المنسق العام لخطة التنمية الفلسطينية وكذلك رئيس فريق إعداد خطة التنمية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي، وأثناء عملي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي تم العمل نحو تعزيز وتوجيه الجهود نحو وضع الأسس والمبادئ الكفيلة برفع مستوى التخطيط في فلسطين، وتحقيق النتائج المنشودة، لا سيما وأن عملية التخطيط ومأسستها التي تقوم على أسس عملية مدروسة، تعتبر الأساس في عمليتي البناء وإعادة الإعمار، ومن ثم تحقيق التنمية المنشودة ، لذلك فقد تم العمل على تعزيز وتقوية عملية التخطيط بمستويات مختلفة وعلى أصعدة متعددة منها التخطيط التنموي، والتخطيط الفيزيائي والتخطيط الاستراتيجي وتخطيط ومتابعة المشروعات، كما تم إعداد العديد من الدراسات والتقارير وأوراق العمل . ومما لا شك أن هذه الإنجازات ساهمت وبشكل كبير في وضع أسس ومقومات المجتمع المدني كذلك تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، على الرغم من المعوقات والتحديات الجمة التي أحاطت عملية التخطيط سواءً داخلية أو خارجية . هذا وقد تمثل دوري في مجال التخطيط التنموي في :

- إعداد وثائق الخطط التنموية الثلاثية والخمسية ، والخطة التنموية السنوية Action Plan ، وخطة تجسيد الدولة الفلسطينية ، ومتابعة تنفيذها .
- إعداد وثائق خطة الإغاثة والطوارئ خطة الإغاثة والإنقاذ، وخطة خلق فرص عمل وخطة المساعدات الغذائية والنقدية، خطة إعادة

إعمار المناطق الفلسطينية ، وتعتبر هذه الوثائق العمود الفقري لرفع المعاناة عن الشعب الفلسطيني ودعم صموده أمام العدوان الإسرائيلي الذي بدأ في 2000/9/28م .

- عرض ومناقشة الخطط الوطنية الفلسطينية التنموية والطارئة ، في اجتماعات الدول المانحة وفي كافة المحافل الدولية، بهدف نشرها، والحصول على تمويل لبرامجها.
- تخطيط ومتابعة تنفيذ المشاريع الاستراتيجية مثل ميناء غزة البحري، ومشروع بيت لحم 2000 ، ومشروع المطار ، والممر الآمن، ومشروعات المياه الاستراتيحية ، ومشروعات المناطق الصناعية ، الصوامع ، مشروع محطة تحلية مياه البحر، ... وغيرهم.
- الإشراف التام والمشاركة في إعداد المخططات (الحضارية (Physical الهيكلية والإقليمية (على سبيل المثال المخطط الهيكلي لمدينة غزة ، المخطط الهيكلي الإقليمي لمحافظات قطاع غزة ، ومخطط هيكلي عام محافظة خان يونس).
- المساهمة في رسم سياسات في كافة المجالات التي تساهم في إحداث التنمية الشاملة في فلسطين.
- دراسة وتدقيق الاتفاقيات المزمع عقدها مع الدول المانحة في مجال تمويل المشاريع، ومن ثم التفاوض مع الدول المانحة بشأن إجراء التعديلات اللازمة عليها ، ووضعها بالصورة التي تتلاءم ومصالحنا الوطنية.
- تمثيل دولة فلسطين في المحافل الدولية في مجالات التخطيط والتنمية والمشاريع الاستراتيجية ، والاستثمار ، حيث تمت المشاركة في اجتماعات الدولة المانحة (C. G. LACC, JLC,AHLC..) وكذلك في اجتماعات البنك الإسلامي للتنمية ، البنك الدولي ، الأمم المتحدة ، المفوضية الأوروبية) .

السؤال الثالث : ما رأيك في هذه الخطة ، وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني؟

الجواب:

تعتبر خطة التنمية الفلسطينية نتاج تراكمي لتجربة التخطيط الفلسطيني والتي بدأت قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، وخلال إعداد هذه الخطة تم الاستفادة من جميع الخطط والدراسات التي تم إعدادها، كذلك تم الاستفادة من آراء شرائح متعددة من الشعب الفلسطيني ، وذلك من خلال ورشات العمل التي قام فريق العمل بتنظيمها في جميع محافظات الوطن، ومع مختلف الأطر والقطاعات التي تمثل مختلف الشرائح الفلسطينية .

هذا وتعتبر خطة التنمية الفلسطينية ، إطار عام وشامل للتنمية الاقتصادية في فلسطين، وتهدف إلى إحداث تقدم اقتصادي على المدى المتوسط، وما ينبثق عن ذلك من برامج استثمار ، كما تتضمن الخطة شرحاً للسياسة الفلسطينية المتعلقة بسلم الأولويات وتجري تقديراً للموارد المحتمل توفرها للاستثمارات المالية وسبل توزيعها، بهدف تحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية.

وتم إعداد خطة التنمية لتكون خطة طموحة تتسم بالتكامل والانسجام وتلبي احتياجات المواطن الفلسطيني وتعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وإرساء دعائم السيادة الفلسطينية على المياه والجو والبحر بالإضافة إرساء مقومات المجتمع المدني ، وتعد هذه الخطة من أهم الإنجازات النوعية في مجال التخطيط القومي، حيث تم خلالها تحديد أهداف واستراتيجيات التنمية الوطنية الشاملة على المستوى القومي للمدى المتوسط، وقد هدفت الخطة إلى التشغيل والنمو الاقتصادي وتطوير الريف الفلسطيني، ودعم المؤسسات والسياسات المالية والنقدية ، وتطوير الأوضاع الاجتماعية.

وتميزت عملية إعداد خطة التنمية الفلسطينية ببعدها السياسي حيث تم تشكيل لجنة وزارية مصغرة بقرار من مجلس الوزراء بتاريخ 1997/7/25م ، كما تم مشاركة جميع المؤسسات الدولية والدول المانحة والوزارات والمؤسسات الفلسطينية العامة وغير الحكومية والخاصة في عملية إعداد الخطة في مختلف مراحل هذه العملية. وتضمنت الخطة مشروعات استثمارية يتم تنفيذها خلال مدة

الخطـة، وقـد تـم تقسـيم الاسـتراتيجيات والمشـروعات والبـرامج علـى أسـاس وزاري وعلى أساس قطاعي.

السؤال الرابع: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

الجواب:

بـذلت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية جهـوداً حثيثـة فـي مرحلـة البنـاء والتخطـيط مـن أجـل التنميـة، حيـث نجحـت ورغـم حداثـة التخطـيط لـديها ومـا تكتنفهـا مـن صـعوبات جمـة أبرزهـا الممارسـات الإسـرائيلية وصـعوبة التنبـؤ بالمسـتجدات المسـتقبلية فـي إعـداد بـرامج وخطـط تنميـة قصـيرة ومتوسـطة المـدى ، وقـد تمخـض عـن ذلـك وجـود نقاط قوة وضعف في مراحل إعداد وتنفيذ الخطط التنموية الفلسطينية.

أولاً : نقاط الضعف:

1- تعثـر العمليـة السـلمية وانعـدام الاسـتقرار السياسـي حـال دون تنفيـذ الخطـة وفـق الجـداول الزمنيـة الموضـوعة ، فقـد تلقـت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية عـدة صـدمات جـراء الممارسـات الإسـرائيلية وخاصـة الإغـلاق المتكـرر للأراضـي الفلسـطينية وفصـلها عـن بعضـها الـبعض وعـن العـالم الخـارجي، والقيـود الإسـرائيلية الأخـرى الكثيـرة التـي فرضـت أمـام محـاولات السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية النهـوض باقتصـادها. وكـان أكثرهـا حـدة فـي العـام 2000م ، مـع بـدء العـدوان الإسـرائيلي علـى منـاطق السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية إلـى ضـياع إنجـازات التنميـة فـي فلسـطين خـلال الفتـرة مـن العـام 1994-2000م .

2- اعتمـاد السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية علـى المسـاعدات الخارجيـة فـي تمويـل عمليـة التنميـة، التـي تعتبـر سـلاح ذو حـدين، ففـي الوقـت التـي سـاهمت المسـاعدات فـي إعـادة إنعـاش الاقتصـاد الفلسـطيني وتحسـين الأوضـاع الاجتماعيـة وتعزيـز البنيـة المؤسسـاتية للسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية ، وإلا أن بعـض الـدول المانحـة كثيـرا مـا تحجـم عـن تمويـل ودعـم مشـاريع هامـة، وذلـك تمشـياً مـع متطلبـات إسـرائيل ، إضـافة إلـى أن بعـض الـدول المانحـة ترغـب فـي تمويـل بعـض القطاعـات علـى حسـاب قطاعـات أخـرى، ممـا زاد الأمـر تعقيـداً أن المسـاعدات الدوليـة ارتبطـت بشـكل وثيـق بتطـور العمليـة

السلمية ، وأثرت هذه القيود على تمويل البرامج الآنية التي تساهم بشكل عاجل في خلق فرص عمل لبطالة المتفاقمة . وفي ضوء ذلك ، أجبرت السلطة الوطنية الفلسطينية على تحويل مسارها من مشاريع الاستثمار المتوسطة والطويلة المدى إلى برامج قصيرة المدى تحافظ على مستويات الدخل قصيرة الأجل، وتعالج المشاكل الاجتماعية الآنية والعاجلة، علماً بأن الاستثمار في البنية التحتية والخدماتية يحتاج إلى استثمارات ضخمة مع ندرة المردود على المدى القصير مما دفع السلطة الوطنية الفلسطينية للحصول على قروض لتمويل بعض هذه المشروعات بسبب إحجام المانحين عنها.

3- وفي ضوء ما سبق ، لم تتخذ السلطة الوطنية الفلسطينية التدابير الكفيلة بترشيد الإنفاق العام ، ووضع أسس تتمكن السلطة الوطنية الفلسطينية من خلالها الاستغناء عن المساعدات الخارجية وتعبئة الموارد الداخلية ، خاصة وأن المساعدات الخارجية لا تتصف بالديمومة ويمكن أن تتوقف في أي لحظة.

4- تسلم السلطة الوطنية الفلسطينية وبفعل سنوات الاحتلال الطويلة وما خلفه من دمار وخراب مجتمعاً يفتقر إلى مقومات المجتمع المدني السليم كافة، ومقومات التنمية المتكاملة المستمرة،واقتصاداً معدماً ومعتمداً اعتماداً كلياً إلى حد كبير على إسرائيل. هذا أدى إلى عدم تمكن الاقتصاد الفلسطيني على الرغم من الإنجازات من تجاوز الاختلالات المتراكمة طوال عشرات السنين.

5- القيود الجمة التي فرضتها الاتفاقيات المرحلية، أدت إلى عدم توفر موارد مالية ذاتية لتمكين السلطة الوطنية الفلسطينية من القيام بدورها المطلوب من بناء وترسية، والشروع في عملية إعادة إعمار البنى التحتية، وتهيئة المناخ المناسب للقطاع الخاص للشروع في دوره في التنمية المستمرة.وكذلك وقف حائلاً أمام محاولات إعادة إنعاش وتنمية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

6- عدم توفر بيئة استثمارية ملائمة أدت إلى إحجام القطاع الخاص عن الاستثمار والمشاركة في العملية التنموية بالشكل المطلوب.

7- أعـدت الخطـة علـى أسـاس الاسـتقرار السياسـي واسـتمرار العمليـة السـليمة، وتمكـين السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن السـيادة الوطنيـة الكاملـة علـى الموارد والحدود الفلسطينية وفقاً لاتفاقيات الحل الدائم.

8- ركـزت الخطـة علـى قـوائم المشـاريع والبـرامج علـى حسـاب تحليـل المشـاكل المختلفة في القطاعات الرئيسية.

9- المشاركة النسبية من قبل القطاعات والجهات ذات العلاقة بعملية التنمية.

ثانياً : نقاط القوة:

1-تعتبـر الخطـة مـن أهـم الإنجـازات النوعيـة فـي مجـال التخطـيط القـومي، حيـث تـم مـن خلالهـا تحديـد أهـداف واسـتراتيجيات التنميـة الوطنيـة الشـاملة علـى المسـتوى القـومي للمدى المتوسط.

2- خطـة التنميـة هـي محاولـة لتحديـد الإطـار العـام المـؤدي إلـى تحقيـق التنميـة الاقتصادية في فلسطين.

3-تجـري الخطـة تقييمـاً للمـوارد المحتمـل توفرهـا للاسـتثمارات الماليـة ، وسـبل توزيعها لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنمية.

4- سـاعدت خطـة التنميـة فـي توجيـه الـدول المانحـة إلـى أقـرب مـا يكـون مـن الأولويـات الوطنية.

5- سـاهمت خطـة التنميـة فـي تحسـين وتنظـيم العلاقـة بـين السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية والدول المانحة ، ورفع مستوى الثقة والشفافية.

6- حـدث تحسـن كبيـر فـي تنفيـذ المشـاريع الإنمائيـة ، فبينمـا لـم تتجـاوز نسـبة المسـاعدات الماديـة التـي أنفقـت علـى الاسـتثمار فـي الهياكـل الأساسـية 10% مـن مجمـوع المسـاعدات فـي الفتـرة مـن 1994-1995 بلغـت النسـبة 57% بحلـول العـام 1998م ، والزيـادة التـي شـهدها عـام 1998م ، تعـود إلـى زاويتـين هـامتين ، أولهمـا ، نجـاح السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـي الـتخلص مـن نسـبة كبيـرة مـن العجـز فـي الميزانيـة، ممـا أطلـق العنـان لتوجيـه مزيـداً مـن المسـاعدات فـي اتجـاه بعـض الأنشـطة التنمويـة متوسـطة المـدى ، والزاويـة الأخـرى نجـاح السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـي

إعـداد خطـة التنميـة الفلسـطينية الثلاثيـة 1998-2000م ، وكـذلك خطـة التنميـة الفلسطينية الخمسية 1999-2003م .

7- وجهـت جهـود التخطـيط أثنـاء إعـداد الخطـة نحـو تحقيـق الاحتياجـات القطاعيـة والجغرافيـة، مـع أن الخطـة لا تشـتمل علـى كـل مـا هـو مطلـوب للتنميـة الفلسـطينية ، فإنهـا تتضـمن البـرامج والمشـاريع ذات الأولويـة والتـي ينبغـي تنفيـذها فـي السـنوات القادمـة مـن أجـل تحقيـق التقـدم والبـدء فـي إنشـاء البنيـة التحتيـة الهيكليـة والاقتصـادية التي نحن بحاجة ماسة لها.

8- حـدث تطـور فـي آليـة إعـداد الخطـة ، حيـث شـارك فـي إعـداد الخطـة بالإضـافة إلـى الـوزارات والمؤسسـات الفلسـطينية ، كـل مـن المنظمـات الأهليـة والقطـاع الخـاص والأحـزاب السياسـية والقطـاع المصـرفي والقطـاع الإعلامـي وعقـد ورشـات عمـل عامـة وقطاعيـة فـي كافـة محافظـات الـوطن بالإضـافة إلـى ذلـك فقـد اسـتمدت الخطـة سياساتها من اللجنة الوزارية المشرفة على مراحل إعداد خطة التنمية الفلسطينية.

9- عالجـت الخطـة مشـاكل القطاعـات الرئيسـية " الاقتصـادي ، الاجتمـاعي ، بنـاء المؤسسات ، البنية التحتية " .

10- وضـعت الخطـة تصـور للنهـوض بالقطاعـات المختلفـة ورفـع مسـاهمات هـذه القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني.

11-وضـعت الخطـة سـلم للأولويـات القطاعيـة تنسـجم مـع تحقيـق الأهـداف الوطنيـة والتنموية .

12- وضـعت الخطـة تصـور واعتمـدت آليـات لإعـادة إنعـاش ونمـو الاقتصـاد الفلسطيني.

السؤال الخامس: هل تم تنفيذ الخطة خـلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

الجواب :

لـم تـتمكن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن تنفيـذ الخطـة وفـق الجـداول الزمنيـة الموضوعة.

السـؤال السـادس : إذا كـان الجـواب بـــ لا فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنمية الاقتصادية ؟

الجواب :

يرجـع السـبب فـي ذلـك، إلـى القيـود والممارسـات الإسـرائيلية التعسـفية، وتعثـر العمليـة السـلمية واسـتمرار الاحـتلال الإسـرائيلي وانعـدام السـيادة علـى الحـدود. بالإضـافة إلـى عـدم تمكـن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن تـوفر الـدعم المـالي الـلازم لتمويـل بـرامج ومشـاريع خطـة التنميـة الفلسـطينية وفـق الأولويـات الفلسـطينية المعتمـدة وليس تبعاً لتوجهات وسياسات الدول المانحة.

السـؤال السـابع : هـل تشـعر بوجـود تضـارب فـي اختصاصـات الـوزارات المعنيـة بتنفيـذ الخطة؟

الجواب:

لا يوجـد تضـارب فـي اختصاصـات الـوزارات المعنيـة بتنفيـذ الخطـة، ولكـن أثنـاء تنفيـذ الخطـة لـم تلتـزم بعـض الـوزارات بالـدليل التنظيمـي المعتمـد لهـا، وحـدث هنـاك تـداخل بـين صـلاحيات وزارة التخطـيط والتعـاون وبعـض الـوزارات الأخـرى خاصـة فـي تمويـل بـرامج ومشـاريع التنميـة، حيـث لـم تلتـزم بعـض الـوزارات فـي تمويـل أولويات البرامج والمشاريع كما هو معتمد بالخطط الوطنية.

وقـد أشـار تقريـر فريـق العمـل المسـتقل برعايـة مجلـس العلاقـات الخارجيـة- تقريـر تقويـة مؤسسـات السـلطة الفلسـطينية(روكـارد ، رئـيس الفريـق- هنـري سـيغمان ، مـدير المشـروع المؤلفـان الرئيسـيان : يزيـد صـايغ وخليـل الشـقاقي) إلـى أن الرؤيـة الشـمولية تتطلـب تطـوير المزيـد مـن القـدرة التحليليـة الاقتصـادية الشـمولية ، علـى الـرغم مـن إحـراز بعـض التقـدم فـي وزارة التخطـيط والتعـاون الـدولي بهـذا الصـدد . ولعـل زيـادة الوضـوح والانضـباط سـوف تتحقـق مـع نمـو المـدخل الفلسـطيني المحلـي فـي خطـة الاسـتثمار العـام الفلسـطينية، ولهـذا يجـب أن يبقـى هـدفاً واضـحاً . إن خطـة التنميـة الفلسـطينية لابـد وأن تـرتبط بخطـة إنفـاق سـنوية يجـري تحـديثها باسـتمرار. بـل وينبغـي أن يكـون التشـديد علـى التخطـيط كقـدرة وعمليـة متواصـلة ، أكثـر مـن أن يكـون علـى الخطـة ذاتهـا كنتيجـة ثابتـة. وهـذا بـدوره يتطلـب تطـوير قـدرات تخطيطيـة أكبـر

داخـل الـوزارات والهيئـاتويتطلـب تحديـد الأولويـات تشـديداً أكثـر انتظامـاً علـى التخطيط القطاعي.

وقـد أحـرزت وزارةالتخطـيط والتعـاون الـدولي تقـدماً كبيـراً فيمـا يتعلـق بـنمط عملهـا الـداخلي بهـذا الصـدد ، ولكـن تبقـى هنـاك حاجـة إلـى إيجـاد مجموعـات عمـل لكـل قطـاع تتـألف مـن الوحـدات القطاعيـة ذات الصـلة فـي وزارة التخطـيط والتعـاون الـدولي ووزارة الماليـة والـوزارات والهيئـات المعنيـة مباشـرة. وهنـاك حاجـة لتحديـد الأدوار والمسؤوليات فـي تـوفير البنيـة التحتيـة العامـة بشـكل أكثـر وضـوحاً، وذلـك مـن أجـل ضـمان تقسـيم أكثـر فعاليـة للعمـل بـين الـوزارات والهيئـات الرئيسـية ، والسـلطات الإقليميـة ، والبلـديات . لقـد شـكلت السـلطة الفلسـطينية مجموعـات عمـل مؤلفـة مـن ممثلـي الـوزارات والهيئـات ذات الصـلة فـي بعـض القطاعـات، ولكنهـا تفتقـر حتـى الآن إلـى التفـويض ولا تشـكل بـديلاً عـن وحـدات التخطـيط والتنسـيق المتعـددة الأطـراف فـي كل قطاع .

وعـلاوة علـى ذلـك ، فـإن التنسـيق الضـعيف بـين الجنـاحين المنفصـلين لـوزارة التخطـيط والتعـاون الـدولي فـي كـل مـن الضـفة الغربيـة وقطـاع غـزة يمكـن أن يـنعكس سـلباً علـى تكامـل مجموعـات العمـل القطاعيـة إذا لـم تـتم معالجتـه. يتطلـب تحسـين المفهـوم القطـاعي بـدوره تحسـينات فـي القـدرة علـى تحليـل البيانـات الإحصـائية ، ونظامـاً أكثـر فعاليـة لتنظـيم تـدفق المعلومـات بـين الـوزارات والهيئـات ، وتكـاملاً أكثـر فعاليـة ، عمومـياً وأفقيـاً علـى حـد سـواء للحاجـات والمهـام داخـل كـل قطـاع. وكمثـال علـى ذلـك ، فـإن وزارة التخطـيط والتعـاون الـدولي ودائـرة الإحصـاء المركزيـة الفلسـطينية والمركـز الجغرافـي الفلسـطيني، وبعـض السـلطات الإقليميـة وهيئـات المنـافع العامـة والبلـديات ، تقـوم بتطـوير نظـم معلومـات جغرافيـة مسـتقلة عـن بعضـها الـبعض حسـب مواصفات متباينة.

السؤال الثامن: ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

الجواب:

إن أكبـر تحـدي ومشـكلة تواجـه عمليـة التنميـة فـي فلسـطين هـي الاحـتلال والعـدوان الإسـرائيلي علـى منـاطق السـلطة الوطنيـة، وهـذا يتطلـب حـث المجتمـع

الـدولي للتـدخل الفـوري لاسـتعادة حقـوق الشـعب الفلسـطيني فـي إقامـة دولـة مسـتقلة ذات سيادة.

بالإضـافة إلـى ذلـك ، فمـن خـلال الإجابـة علـى السـؤال السـابع هنـاك بعـض المقترحـات التـي ستسـاهم فـي تعزيـز عمليـة التخطـيط التنمـوي الفلسـطيني . كـذلك هنـاك ضـرورة قصـوى لاعتمـاد آليـات تسـاهم فـي تجـاوز نقـاط الضـعف وتعزيـز نقـاط القـوة فـي مراحـل إعداد وتخطيط وتنفيذ خطة التنمية والتي تم الإشارة إليها في السؤال الرابع.

ومنها ما يلي:

- الاسـتغلال الأمثـل للمسـاعدات الدوليـة مسـتقبلاً، وتوجيههـا نحـو سـلم أولويـات السلطة الوطنية الفلسطينية وليس وفقاً لسياسات الدول المانحة.
- وضـع إطـار عـام للخطـوط العريضـة التـي يمكـن علـى أساسـها تحديـد الأولويـات الاقتصـادية ، وإعـادة توجيـه السياسـات الاقتصـادية الكليـة والقطاعيـة بمـا يتوافق مع الأهداف الوطنية.
- ضرورة بلورة رؤية للتنمية الفلسطينية على المدى الطويل.
- ضـرورة الشـراكة بـين القطـاع العـام والخـاص والمنظمـات غيـر الحكوميـة والمجتمـع المـدني والأحـزاب السياسـية لتعبئـة النشـاط الـديناميكي فـي مجـالات البنية التحتية والاجتماعية.
- تـوفير البيئـة الملائمـة للقطـاع الخـاص للقيـام بمشـاريع فيمـا تقـوم الـدول المانحـة بتوفير التمويل المكمل ، أو الضمانات ضد المخاطر.
- تقويـة وتعزيـز الـوزارات والمؤسسـات الاقتصـادية الوطنيـة لمنـع الازدواجيـة وتحقيق الشفافية والمساءلة.
- وضـع لـوائح وأنظمـة تضـبط وتـنظم النشـاطات الاقتصـادية المختلفـة ومـا يترتـب عليهـا ، وضـرورة وجـود بنيـة قانونيـة تنظيميـة قـادرة علـى التكييـف والتشـغيل ، وتوسـيع التبـادل التجـاري مـع السـوق الخـارجي ، لاقتصـاد السـوق الحر.
- حشـد الجهـود الدوليـة لتمكـين السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن السـيطرة علـى مواردها، وتسوية قضايا الوضع الدائم.

السؤال التاسع : ما هي برأيك الإنجازات التي تحققت في القطاع السيادي، وكذلك أهم المعوقات ؟

الجواب :

1) مشروع مطار ياسر عرفات الدولي.

إنجاز الدراسات والمخططات والتصاميم لإنشاء مطار غزة الدولي وتنفيذ المشروع، كذلك الإشراف والمتابعة على الدراسات الخاصة بمشروع محطة الشحن الجوي.

2) مشروع ميناء غزة البحري:

إنجاز جميع الدراسات الاقتصادية والفنية والبيئية والتصاميم اللازمة لتنفيذ المشروع بالاستعانة بشركات استشارية عالمية، وكذلك إعداد الدراسات البيئية اللازمة لاختيار موقع المشروع، وكذلك إعداد عقود الإنشاءات والإشراف، وتوفير التمويل اللازم لتنفيذ مشروع الميناء عبر المؤسسات الدولية والمانحين.

3) مخطط الطريق الساحلي:

أعد مخطط الشريط الساحلي لرصد وتقييم جميع الظواهر للمعالم الطبيعية والبشرية المستقبلية للشريط الساحلي لتطويره والمحافظة على عناصره الطبيعية ومنها معالجة الطريق الساحلي ، والتطوير الزراعي ، وحفظ المناطق الخضراء، والمحافظة على المناطق الأثرية .

4) مشروع سكة الحديد:

إعداد دراسة جدوى للمشروع ، حيث تم عمل مسح تعداد لوسائل النقل في مواقع محددة من الطريق الإقليمي رقم (4) في محافظات غزة ، وذلك لخدمة مشاريع الطرق والمواصلات الحالية والمستقبلية ، كذلك تم عمل إعداد TOR شروط نطاق الصلاحية لمشروع سكة الحديد في محافظات غزة .

5) دراسة جدوى مبدئية لمنطقة الشوكة الصناعية:

تـم إعـداد دراسـة جـدوى مبدئيـة لمنطقـة الشـوكة الصـناعية بالمشـاركة مـع وزارة الصـناعة وهيئـة المـدن الصـناعية، وتـم خلالهـا تحليـل وضـع المنطقـة، والناحيـة الاقتصـادية للحاجـة لإيجـاد المنـاطق الصـناعية وأهـدافها وأهميتهـا ، كـذلك تـم حسـاب مبدئي لتكاليف إنشاء منطقة الشوكة الصناعية.

6) إعـداد الدراسـات الأوليـة ودراسـات الجـدوى ووضـع التشـريعات لإنشـاء منطقـة غزة الصناعية.

7) إعداد دراسات إستراتيجية في مجال المياه:

أ) إعادة استخدام المياه – 1998م .

ب) مخطط استراتيجي للصرف في قطاع غزة – 1998م .

ج) محطة المعالجة المركزية – 1998م .

8) مشروع بيت لحم 2000م .

إعداد الدراسات والمقترحات الخاصة بمشروع بيت لحم 2000م .

9) مشروع طريق نابلس –جنين الإقليمي 2000م .

إنجاز المخططات الخاصة بالطريق بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

10) مشروع صوامع الغلال 2001م .

إعـداد وتجهيـز الوثـائق والمخططـات والمواصـفات والعقـود اللازمـة لطـرح عطاء المشروع للاستشاريين والمقاولين.

11) مشروع الملاجئ 2001م

العمـل علـى تصـميم مقتـرح للملاجـئ لمواجهـة الهجمـة الإسـرائيلية علـى مناطق السكان في فلسطين.

أهم المعوقات :

تتمثـل المعوقـات فـي الاحـتلال والعـدوان الإسـرائيلي علـى الشـعب الفلسـطيني وسـلطته الـذي لـم يتـرك إنسـان ولا حجـر ولا شـجر، وعلـى صـعيد المشـاريع الاستراتيجية فقد تـم استهدافها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية فقد تـم تـدمير مطـار

غـزة الـدولي وتوقـف العمـل بمشـروع مينـاء غـزة البحـري وكـذلك تكبـدت المشـاريع الاسـتراتيجية الأخـرى مثـل المنـاطق الصـناعية خسـائر فادحـة بالإضـافة إلـى تعطيـل إسرائيل لتنفيذ العديد من المشاريع الاستراتيجية.

السـؤال العاشـر : مـا هـي أهـم الإنجـازات التـي تحققـت فـي القطـاع الاقتصـادي وكـذلك أهم المعوقات؟

الجواب:

اسـتطاع الاقتصـاد الفلسـطيني الانتعـاش علـى الـرغم مـن التحـديات والاخـتلالات الهيكليـة الناجمـة عـن تركـه الاحـتلال ، فقـد تحققـت معـدلات نمـو ملحوظـة فـي مؤشـرات الاقتصـاد الفلسـطيني وقطاعاتـه المختلفـة خاصـة فـي العـامين 1998-1999م فقـد حقـق معـدل نمـو قـارب 5%مـن إجمـالي النـاتج المحلـي سـنوياً ، وحـدثت زيـادة فـي حجـم التشـغيل فـي القطـاع الخـاص الفلسـطيني بمقـدار 7% وزيـادة فـي معـدلات الأجـور الشـهرية الحقيقيـة للعمـال بنسـبة 4.2% ، وارتفـاع فـي قيمـة أنشـطة الإنشـاءات والبنـاء المحليـة بنسـبة 14% فـي حـين وصـلت إلـى نسـبة معتدلـة للتضـخم قـدرت بـ 5.5% كمـا حـدث نمـو قـوي فـي كـل مـن الصـادرات والـواردات مـن السـلع والخـدمات ، وحـدث زيـادة كبيـرة فـي حصـيلة الإيـرادات مـن قطـاع السـياحة، وزيـادة فـي الـواردات بسـبب التوسـع الاقتصـادي وارتفـاع دخـل قطـاع العـاملين فـي الخـارج، وزيـادة فـي معـدلات الائتمـان المقـدم مـن البنـوك التجاريـة للقطـاع الخـاص بنسـبة 32%.

وقـد بلـغ إجمـالي النـاتج المحلـي للأراضـي الفلسـطينية عـام 1998م حـوالي 4484.5مليـون دولار ، مرتفعـاً بنسـبة 7.5% مقارنـة مـع 1997م ، حيـث سـاهم قطـاع الزراعـة بحـوالي 7% مـن إجمـالي النـاتج المحلـي لعـام 1998م ، وقطـاع الصـناعة بحـوالي 17% وقطـاع الإنشـاءات بحـوالي 11%تقريبـاً وسـاهم قطـاع الخـدمات بالنسـبة المتبقيـة ، ومثـل صـافي الـدخل المتحقـق لعناصـر الإنتـاج الفلسـطيني في الخارج (إسرائيل) حوالي 22% من إجمالي الناتج الإجمالي.

أمـا إجمـالي الـدخل القـومي فقـد بلـغ نحـو 5.9 بليـون دولار ، وبلـغ نصـيب الفـرد فـي الضـفة الغربيـة (باسـتثناء القـدس) 2169.2 دولار ، وفـي قطـاع غـزة

1678.1 دولار ، وشكل الإنفاق الاستهلاكي الإجمالي الخاص حوالي 97% من إجمالي الناتج المحلي، فيما شكل الإنفاق الحكومي حوالي 24% والتكوين الرأسمالي الإجمالي حوالي 38% ، أما صافي الصادرات فشكلت ما نسبته 60%.

وعلى صعيد التطورات في أداء الاقتصاد الفلسطيني أشارت التقديرات إلى حدوث انخفاض في معدل البطالة من 15.6% في عام 1998 إلى 11.8% في عام 1999، وانخفض معدل العاطلين عن العمل بحوالي 5200 ليصل إلى حوالي 80.6 ألف شخص، وحدثت زيادة في حجم التشغيل في القطاع الخاص الفلسطيني بمقدار 7% وزيادة في معدلات الأجور الشهرية الحقيقية للعمال بنسبة 4.2% وارتفاع في قيمة أنشطة الإنشاءات والبناء المحلية بنسبة 14% ، في حين وصلت إلى نسبة معتدلة للتضخم قدرت بـ 5.5% .

كما حدث نمو قوي في كل من الصادرات والواردات من السلع والخدمات، وحدث زيادة كبيرة في حصيلة الإيرادات من قطاع السياحة ، وزيادة في الواردات بسبب التوسع الاقتصادي وارتفاع دخل قطاع العاملين في الخارج، وزيادة في معدلات الائتمان المقدم من البنوك التجارية للقطاع الخاص بنسبة 32% ، وقدرت الإيرادات العامة للعام 2000 بحوالي 1386 مليون دولار ، وتشكل الإيرادات المحلية منها حوالي 70% مرتفعة بحوالي 7% مقارنة مع عام 1999، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بحوالي 8.4% .

وقُدر عدد العاملين الفلسطينيين في منتصف عام 1999، حوالي 588 ألف شخص مرتفعاً بنسبة 4.8% مقارنة مع الربع الأول من عام 1999، وكانت معظم الزيادة في عدد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي الذي وفر 63% من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال النصف الأول من عام 1999م ، مقارنة مع 46% من إجمالي فرص العمل الجديدة خلال عام 1998، الأمر الذي يؤكد زيادة محدودية قدرة الاقتصاد المحلي على توليد فرص العمل ، خصوصاً أن جزءاً من الزيادة في فرص العمل المحلية متأتية من القطاع الحكومي.

كما حدث نقلة نوعية في جمع الإيرادات الضريبية أيضاً ، حيث قدمت العديد من الدول المانحة مساعدات فنية لبناء جهاز ضريبي كفء قادر على تحصيل الإيرادات اللازمة لتغطية جزء من النفقات الجارية .وقُدرت الإيرادات العامة للعام 2000 بحوالي 1386 مليون دولار، وتشكل الإيرادات المحلية منها

حـوالي 70% ، مرتفعـة بحـوالي 7% مقارنـة مـع عـام 1999م ، حيـث ارتفعـت الإيرادات الضريبية بحوالي 8.4% .

وشـهدت الميزانيـة العامـة للسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية تطـوراً مطـرداً فـي جانـب الإيـرادات العامـة والنفقـات العامـة. ويلاحـظ خـلال السـنوات 1994م الربـع الثالـث مـن العـام 2000، التحسـن المطـرد فـي قـدرة السـلطة علـى تحصـيل الضـرائب المختلفـة ، وإن دل علـى شـيء فإنمـا يـدل علـى أن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية قـد تمكنـت وخـلال فتـرة قصـيرة جـداً مـن الـزمن مـن بنـاء جهـاز ضـريبي علـى درجـة مـن الكفـاءة قـادر علـى تحصـيل الإيـرادات اللازمـة لتغطيـة جـزء مـن النفقـات الجاريـة فـي الوقـت الـذي قامـت بـه الـدول المانحـة بتغطيـة العجـز المتبقـي. إلا أنـه فـي نفـس الوقـت، شـهد جانـب النفقـات خـلال نفـس الفتـرة زيـادة كبيـرة بسـبب اسـتمرار بنـاء أجهـزة السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية مـن ناحيـة، وزيـادة النفقـات الاجتماعيـة للسـلطة الوطنيـة بسـبب انخفـاض مسـتوى المعيشـة ، وتفشـي ظـاهرة الفقـر فـي المجتمـع الفلسـطيني مـن ناحيـة أخـرى، ونتيجـة لـذلك حـدث عجـز مسـتمر فـي الموازنـة الجاريـة، وزادت النفقـات فـي العام 1998م بنسبة 53.5% عن العام 1997م .

وحـدث نمـو فـي قطـاع الصـناعة فـي الربـع الأول والثـاني مـن عـام 2000م بنسـبة نمـو مقـدارها 8% وتـم المحافظـة علـى نفـس النسـبة فـي الربـع الثالـث مـن نفـس العـام لنهايـة سـبتمبر ، فقـد حـدثت نقلـة نوعيـة فـي كميـة الاسـتثمارات فـي مجـال الصـناعة، ولا سـيما وأنـه حـدثت زيـادة كبيـرة أيضـاً فـي حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر، حيـث شـاركت شـركات دوليـة كبـرى فـي الاسـتثمار فـي قطـاع الصـناعة الفلسـطيني وخاصـة فـي بـرامج المـدن الصـناعية الفلسـطينية، كمـا ارتفعـت مسـاهمة قطـاع الصـناعة فـي إجمـالي النـاتج المحلـي مـن 8% فـي عـام 1993م ليصـل إلـى 12 % فـي عـام 1996م ، و 16.8% فـي العـام 1998م ، لتصـل إلـى 21% فـي عـام 2000م .

كمـا زادت القيمـة المضـافة إلـى النـاتج الكلـي مـن حـوالي 41% فـي العـام 1994م إلـى حـوالي 49% فـي العـام 1999، الأمـر الـذي يـدل علـى حـدوث تحسـن فـي إنتاجيـة القطـاع ، وزادت عـدد المنشـآت العاملـة فـي القطـاع مـن 12307 إلـى 14849 أي بزيادة قدرها 20.6 % خلال نفس الفترة.

ويعتبر قطاع الزراعة من القطاعات الاقتصادية الرئيسية التي تلعب دوراً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية ، ويتمتع هذا القطاع بميزة نسبية بسبب طبيعة المناخ الفلسطيني المواتي للزراعات الشتوية، وتوفر الأيدي العاملة ، ولقد حدثت تطورات وتغيرات إيجابية فيه فقد بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة العام 1999م ، 8% من إجمالي الناتج المحلي.

فقد نمت حصة المزروعات المروية من مجمل المساحة المزروعة بالقيمة المطلقة من 217195دونماً إلى 230518دونماً ،والحصة المئوية من 11.9% إلى 14.3% ، وتساهم الثروة الحيوانية في الإنتاج الزراعي بنسبة 40% - 46.3% خلال الفترة من 1994-1999م ، لحدوث ازدياد في إنتاجية الثروة الحيوانية حيث نمى قطيع الأبقار بنسبة 44.9% ، وقطيع الأغنام بنسبة 13.8% ، والمناحل بنسبة 2.4% ، والدجاج البياض بنسبة 15.8% ، والدجاج اللاحم بنسبة 70.4% .

ورغم قيود بنود الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي التي كبلت أداء الاقتصاد الفلسطيني ، وقيدت التجارة الخارجية الحرة من خلال السيطرة على المعابر والمنافذ ، وكذلك صغر حجم السوق بسبب انخفاض الدخل وضعف قدرة المنتج المحلي على المنافسة الخارجية، بسبب ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وكذلك انعدام التواصل الجغرافي ، استطاعت السلطة الوطنية الفلسطينية إحداث نمو في قطاع التجارة ، حيث بذلت جهود حثيثة من أجل زيادة معدلات الإنتاج والتصدير المباشر، وتقليص العجز في الميزان التجاري وأصدرت قانون تشجيع الاستثمار وقانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

كما حدث تطور في قطاع التجارة الخارجية خلال عام 1998م ، حسب ما ورد في التقديرات الاقتصادية فقد تراجع اعتماد الصادرات السلعية الفلسطينية على الأسواق الإسرائيلية في عام 1998م إلى حوالي 86% من إجمالي الصادرات السلعية مقارنة مع 94% عام 1997م ، كما انخفضت الواردات السلعية من إسرائيل لتصل 79% من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية مقارنة مع 85% عام 1997م ، وشكل العجز في الميزان التجاري السلعي مع إسرائيل 77% من العجز الإجمالي من عام 1998م مقارنة مع 82% من عام 1997م .

كمـــا حـــدث زيـــادة بنســـبة 9.1% فـــي قيمـــة التجـــارة الثنائيـــة المســـجلة (الصـــادرات مضـــافاً إليهـــا الـــواردات) فـــي عـــام 1999م ، مقارنـــة بعـــام 1998م، وبينمـــا شـــهدت قيمـــة الصـــادرات الفلســـطينية تحســـناً مـــن التراجـــع الـــذي شـــهدته فـــي النصـــف الأول مـــن الســـنة ، إلا أنهـــا ارتفعـــت فقـــط بنســـبة 0.33% بالقيمـــة الاســـمية للشـــيكل الإســـرائيلي ، وبالمقابـــل ارتفعـــت قيمـــة الصـــادرات الإســـرائيلية إلـــى الفلســـطينيين مقدرة بالشيكل وبالأسعار الجارية بنسبة 11.6%.

وتقـــدر الـــواردات الفلســـطينية لعـــام 2000م (قبيـــل الحصـــار الإســـرائيلي) بحـــوالي 3000 مليـــون دولار أمريكـــي والصـــادرات مـــن فلســـطين بحـــوالي 1100 مليـــون دولار أمريكـــي . وحـــوالي 90% مـــن ذلـــك يـــتم عبـــر إســـرائيل بســـبب قيـــود الاتفاقية الاقتصادية.

حرصـــت الســـلطة الوطنيـــة الفلســـطينية منـــذ قـــدومها علـــى تنميـــة قطـــاع الســـياحة وتشـــجيع الســـياحة الفلســـطينية ، بعـــد أن عـــانى هـــذا القطـــاع فـــي ظـــل الاحـــتلال الإســـرائيلي مـــن إهمـــال شـــديد بهـــدف طمـــس الهويـــة والحقـــائق الفلســـطينية، وتطـــرأ تحســـن علـــى قطـــاع الســـياحة نتيجـــة جهـــود الســـلطة ، مـــن حيـــث إنشـــاء متـــاحف وتـــرميم مواقـــع أثريـــة ودينيـــة وتطـــوير شـــواطئ وإنشـــاء فنـــادق ومطـــاعم، كمـــا تطـــرأ تحســـن علـــى عـــدد الســـياح الوافـــدين إلـــى منـــاطق الســـلطة الوطنيـــة الفلســـطينية، فقـــد فـــاق العـــدد الســـنوي للســـياح الـــذين يـــأمون كنيســـة المهـــد فـــي بيـــت لحـــم عـــام 1995م ، المليـــون ســـائح، كمـــا بلغـــت إيـــرادات القطـــاع الســـياحي فـــي عـــام 1998م حـــوالي 150 مليـــون دولار ، وازداد عـــدد الغـــرف الفندقيـــة في الأراضي الفلسطينية حتى وصل 3585 غرفة في حزيران 1999م .

شـــهد القطـــاع المصـــرفي تطـــوراً ، حيـــث زادت قيمـــة الودائـــع عـــام 1999م بنســـبة 16.6% لتصـــل إلـــى 2.612 مليـــار مقارنـــة بعـــام 1998 التـــي كانـــت 2.4 مليـــار دولار . أمـــا بالنســـبة إلـــى التســـهيلات الائتمانيـــة ، فـــإن ســـلطة النقـــد تعمـــل علـــى رفـــع مســـتوى الأداء الائتمـــاني للبنـــوك العاملـــة فـــي فلســـطين لتعزيـــز دورهـــا فـــي التنميـــة الاقتصـــادية . وتشـــير البيانـــات إلـــى ارتفـــاع ودائـــع البنـــوك فـــي الضـــفة الغربيـــة (باســـتثناء القـــدس) وقطـــاع غـــزة خـــلال النصـــف الأول مـــن عـــام 1999، بحـــوالي 8.3% مقارنـــة مـــع نهايـــة عـــام 1998م لتصـــل مـــا قيمتـــه حـــوالي 2616.31 مليـــون دولار ، وبلغـــت حجـــم التســـهيلات الائتمانيـــة (القـــروض) فـــي النظـــام المصـــرفي الفلســـطيني منتصـــف العـــام 1999، حـــوالي 879.35مليـــون دولار محققـــة ارتفاعـــاً بنســـبة 5.6% مقارنـــة مـــع نهايـــة

عـام 1998م . وانخفضـت نسـبتها إلـى الودائـع 33.6% ولا تشـمل تلـك التسـهيلات الضـمانات البنكيـة لتمويـل الـواردات ، بالإضـافة إلـى ذلـك، مـا زال الائتمـان الجـاري / مدين ، يهيمن على إجمالي القروض (54% منها.).

بـذلت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية جهـوداً حثيثـة مـن أجـل خلـق منـاخ مناسـب للاسـتثمار وبيئـة ملائمـة للمسـتثمرين لإعـادة إنعـاش وتنميـة الاقتصـاد الفلسـطيني، فقـد قامـت بتنفيـذ أو الشـروع فـي تنفيـذ مجموعـة مـن المشـاريع الاسـتثمارية وخاصـة المشـاريع الاسـتراتيجية مثـل مشـاريع المنـاطق الصـناعية ومشـروع منشـآت البضـائع بمطـار غـزة الـدولي ومشـروع إنشـاء وتشـغيل ميناء غـزة البحـري، ومشـروع إنشـاء محطـة توليـد الطاقـة الكهربائيـة، ومشـاريع خطـوط نقـل الطاقـة ، ومشـروع التنقيـب على واستخراج الغاز الطبيعي ، ومشاريع طرق ومياه عديدة.

أمـا علـى صـعيد الاسـتثمار الخـاص فقـد بلغـت القيمـة الإجماليـة للمشـاريع الاسـتثمارية المصـادق عليهـا بنـاءً علـى القـانون الفلسـطيني لتشـجيع الاسـتثمار خـلال النصـف الأول مـن عـام 1999م ، حـوالي 107.6 مليـون دولار مقارنـة بحـوالي 161 مليـون دولار أمريكـي لعـام 1998م ، وبلغـت قيمـة المشـاريع الأجنبيـة 15.1 مليـون دولار أمريكي أي 14% من إجمالي قيمة المشاريع في القطاع الخاص.

وعلـى صـعيد السأسـة الاقتصـادية فقـد حققـت السـلطة الفلسـطينية إنجـازاً كبيـراً فـي إيجـاد مؤسسـات متنوعـة لـلإدارة الاقتصـادية فـي ظـل ظـروف صـعبة. وتقـدمت بشـكل كبيـر نحـو وضـع الإطـار القـانوني والتنظيمـي والسياسـي الضـروري لتطـوير القطـاع الخـاص والاسـتثمار الأجنبـي المباشـر والتبـادل التجـاري مـع الاقتصـادات الأخـرى . منـذ تسـلم وزارة الاقتصـاد والتجـارة لمسـؤولياتها، علـى سـبيل المثـال، عمـدت إلـى التفـاوض حـول عـدد واسـع مـن الاتفاقيـات التفضـيلية واتفاقيـات التجـارة الحـرة مـع مجموعـة مختلفـة مـن الأطـراف الخارجيـة. وهـذه تشـمل الاتحـاد الأوروبـي والولايـات المتحـدة والـدول الأعضـاء فـي منطقـة التجـارة الحـرة الأوروبيـة " والأردن ومصـر المجـاورتين. وعـلاوة علـى ذلـك ، فـإن منظمـة التحريـر الفلسـطينية قـد وقعـت علـى اتفاقيـات ارتبـاط مـع الاتحـاد الأوروبـي وهيئـات أخـرى، بالإضـافة إلـى دول ذات سـيادة ، لصـالح السـلطة الفلسـطينية. وأنشـأتالسـلطة أيضـاً دوائـر خاصـة ذات فعاليـة متزايـدة لمراقبـة تنفيـذ بروتوكـول بـاريس والاتفاقيـات الأخـرى ذات الصـلة مـع إسرائيل، من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة.

وكذلك فإن الوزارات ذات العلاقة قد أسهمت بشكل بارز في وضع مشاريع قوانين جديدة وتعديل القوانين القائمة لتحديث وحفز الاقتصاد الفلسطيني . دخل إلى حيز التنفيذ قانون سلطة النقد وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الملكية المشتركة. وهناك قوانين أخرى في طور الصياغة أو المصادقة بمساعدة المؤسسات الدولية والدول المانحة، وتشمل : ضريبة الدخل ، تسجيل الشركات ، البنوك ، التأمين ، الاستثمار ، الشركات المعفاة من الضرائب ، الأوراق المالية ، الإقراض والتأجير المؤمن ، التحكيم ، المناطق الصناعية ، الوكالات التجارية ، المحاسبة والتدقيق ، صناديق التقاعد، العمل ، وحقوق الملكية الفكرية . إن كثيراً من هذه القوانين هي الآن في مراحل إعداد متقدمة وبعضها جاهز للصدور.

لقد انعكس التقدم، من بين أشياء أخرى، في تسجيل عدد كبير من الشركات الجديدة منذ عام 1994، على الرغم من ضعف الاستثمار. وقد توسع القطاع المالي بسرعة ومن قاعدة انطلاق ضئيلة ، قياساً بعدد البنوك ومجموع الودائع ، وشهد قطع البناء ازدهاراً ولا سيما في مجال الإسكان، وإن كان ازدهاراً قصير العمر بسبب إغلاقات الحدود والاعتماد على واردات الإسمنت والفولاذ من إسرائيل. وقد سجلت وزارة السياحة تقدماً ملموساً في ترخيص فنادق ومطاعم جديدة، وتسهيل عمل مشغلي السياحة، والمشاركة في المعارض الدولية، على الرغم من التحديات الخارجية والداخلية المعيقة.إن عدداً من السلطات الإقليمية المسؤولة عن البنية التحتية والمنافع العامة قد خطت خطوات مشابهة في إعداد الأطر للتخطيط والسياسة من أجل إعادة تنظيم قطاعاتها، على الرغم من عدم اكتمال السيطرة الفلسطينية على الأرض والموارد.

كما أن التعاون بين وزارات العمل والتعليم العالي والتدريب المهني هو حالة أخرى من التعاون الفعال عبر قطاعات الإدارة العامة.

المعوقات:

تمثل المعوقات أيضاً في الاحتلال والعدوان الإسرائيلي الذي أدى انهيار القطاعات الاقتصادية منذ بدء العدوان الإسرائيلي في سبتمبر 2000، وتكبدت القطاعات الاقتصادية المختلفة خسائر فادحة وأصيب معظمها بالشلل ، وقد قدرت إجمالي خسائر الاقتصاد الفلسطيني حتى العام2005م بأكثر من 15 مليار دولار. إضافة إلى ذلك فقد واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية تحديات جمة في تمويل

القطاعـات الاقتصـادية وخاصـة المشـاريع الاسـتراتيجية حيـث أحجمـت بعـض الـدول المانحـة عـن تمويـل تلـك المشـاريع ، إضـافة إلـى إحجـام القطـاع الخـاص فـي المشـاركة في الاستثمارات الضخمة.

السـؤال الحـادي عشـر: مـا هـي الإنجـازات التـي تحققـت فـي القطـاع الخـدماتي، وكـذلك أهم المعوقات ؟

الجواب:

حرصـت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية منـذ قـدومها علـى تحسـين الأوضـاع الاجتماعيـة للشـعب الفلسـطيني، وقـد اسـتطاعت بهـذا الخصـوص إحـداث معـدلات نمـو فـي القطاعـات الاجتماعيـة، ورفـع كفـاءة تقـديم الخـدمات وخاصـة الخـدمات الصـحية والتعليمية، وتوفير السكن الملائم لأبناء هذا الوطن.

فقـد ارتفـع مسـتوى الخـدمات الصـحية فـي جميـع أنحـاء محافظـات الـوطن ، فقـد تـم إنشـاء وتطـوير العديـد مـن المراكـز الصـحية والمستشـفيات وصـيانتها ، وتـوفير التـأمين الصـحي لأكثـر مـن 95% مـن السـكان علـى اخـتلاف تصـنيفاتهم. وتجهيـز المستشـفيات والمراكـز الصـحية بـالأجهزة والمعـدات الطبيـة ، وتـوفير بـرامج تـدريب للكوادر المهنية على كافة المستويات.

كمـا قامـت السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية بتوجيـه اسـتثمارات نحـو إنشـاء وتـرميم العديـد مـن المـدارس، وتشـكل المـدارس الحكوميـة النسـبة الأكبـر فـي المـدارس حـوالي 73% ، وفـي العـام 2001-2002، بلغـت عـدد المـدارس الحكوميـة 1410 مدرسـة مـنهم 1158 فـي الضـفة الغربيـة و 252 فـي قطـاع غـزة ، وفـي العـام 2000م بلـغ نسـبة التعلـيم الأساسـي 88.71% والتعلـيم الثـانوي 11.29% ، كمـا أن نسـبة عـدد التلاميـذ إلـى المعلـم انخفضـت مـن 29 إلـى 27 فـي المحافظـات الشـمالية ، وأمـا فـي المحافظـات الجنوبيـة فقـد انخفضـت النسـبة مـن 34% إلـى 31% وتـم تجهيـز معظـم المـدارس بـأجهزة الحاسـوب، وأجهـزة الوسـائل التعليميـة، بالإضـافة إلـى تأثيـث العديـد منهـا، وطباعـة المنهـاج الدراسـي الفلسـطيني وتـوفير دورات تدريبيـة مهنيـة متخصصـة للطاقم التدريسي والإشرافي بالمؤسسات التعليمية.

وأولـى قطـاعلتعلـيم العـالي اهتمامـاً خاصـاً، فقـد تـم تطـوير العديـد مـن الجامعـات الفلسـطينية، ففـي العـام 2002م ، يوجـد 10 جامعـات، ثلاثـة مـنهم فـي قطـاع

غـزة وسـبعة فـي الضـفة الغربيـة، بالإضـافة إلـى وجـود خمـس كليـات جامعيـة و 24 كليـات مجتمعيـة. كمـا حرصـت السـلطة علـى تطـوير العمليـة التعليميـة فـي فلسـطين، وتـم وضـع سياسـات تعليميـة فـي اختيـار التخصصـات، وتوزيـع الطلبـة ، وتـوفير مـنح للدراسـات العليـا ، وذلـك مـن أجـل تحقيـق التنميـة البشـرية والاسـتغلال الأمثـل للعنصـر البشري الذي هو من أهم الموارد الطبيعية في فلسطين.

كمـا تـم إعـادة تأهيـل العديـد مـن الأسـرى المحـررين والمعـاقين بأعمـار مختلفـة الأمـر الـذي سـاهم فـي تـوفير فـرص عمـل لهـم وانـدماجهم فـي العمليـة التنمويـة والحـد من المشاكل الاجتماعية.

وعقـدت ورشـات ونـدوات ومـؤتمرات لتطـوير وتعزيـز دور مشـاركة المـرأة فـي التنميـة وصـنع القـرار. وتـم تنميـة الإعـلام الفلسـطيني بأشـكاله المختلفـة مـن خـلال تـوفير الأجهـزة والمعـدات والأمـور اللوجسـتية. وتـم دعـم بـرامج ثقافيـة وترفيهيـة ورياضـية للشـباب والطفـل الفلسـطيني منهـا تنظـيم مخيمـات صـيفية ومعـارض للكتـب ورحلات خارجية.. الخ.

مـن أجـل فعاليـة القطـاع الخـدماتي ، فقـد أوصـى تقريـر تقويـة وتعزيـز مؤسسـات السـلطة الوطنية الفلسطينية " روكارد " بـــ :

1- ينبغـي صـرف الميزانيـات العملياتيـة لـوزارات الخـدمات الاجتماعيـة فـي الوقـت المقـرر حالمـا تـتم المصـادقة عليهـا، وينبغـي أن لا تخضـع لإعـادة التفاوض في مجلس الوزراء دون موافقة من المجلس التشريعي.

2- ينبغـي تطـوير وتطبيـق مؤشـرات الأداء وأنظمـة حسـاب التكـاليف مـن أجـل تحسين فعالية ونوعية الخدمات الاجتماعية المقدمة.

3- ينبغـي توحيـد إجـراءات وأسـاليب تـوفير الخـدمات الاجتماعيـة . وهـذا يشـمل توحيد المنهاج التعليمي بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

4- لابـد مـن إيجـاد الآليـات المؤسسـاتية الملائمـة حيـث تقتضـي الضـرورة ، وذلـك لضـمان الاستشـارة والتنسـيق المنـتظم والفعـال بـين وزارات وهيئـات السلطة الفلسطينية والمزودين الآخرين للخدمات.

5- ينبغـي علـى وزارات الخـدمات الاجتماعيـة تطـوير المزيـد مـن الإطـار القـانوني والتنظيمـي الـذي يمكـن المـزودين لهـذه الخـدمات مـن المنظمـات غير الحكومية والقطاع الخاص من التنافس المباشر على تقديمها.

6- علـى السـلطة الفلسـطينية إقـرار قـانون معـدل ومناسـب للمنظمـات غيـر الحكوميـة .إن كـان مطلوبـاً مـن المنظمـات غيـر الحكوميـة أن تسـجل نفسـها ، فـإن علـى السـلطة الفلسـطينية أن تقـرر بوضـوح مـن هـي الـوزارة التـي ستتولى ذلك.

7- علـى وزارات الخـدمات الاجتماعيـة تطـوير القـدرة علـى البحـث والتحليـل الثـانوي وزيـادة تعاونهـا مـع المؤسسـات الأكاديميـة ومراكـز البحـث الأخرى.

8- ينبغـي إدخـال تغييـرات علـى ممارسـات التوظيـف والترقيـة مـن أجـل السماح بسلم رواتب مـؤات يقدم حـوافز أكثـر فاعليـة للمـوظفين الموجـودين وعروضاً أكثر جاذبية للعاملين المهنيين والتقنيين المتخصصين.

9- ينبغـي إصـدار قـوانين التأسـيس أو بيانـات المهـام لـوزارة الشـؤون الاجتماعيـة ووزارة التربيـة والتعلـيم مـن أجـل التقليـل إلـى أدنـى حـد مـن الازدواجية في المهام والوظائف.

10- ينبغـي تطـوير الأسـاليب المنهجيـة للتخطـيط الأمـامي وبنـاء التوقعـات كضـرورة ملحـة، مـن أجـل توقـع الطلـب المتزايـد علـى الخـدمات العامـة نتيجة للنمو السكاني وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

11- ينبغـي أن تخطـط وزارات الخـدمات الاجتماعيـة أيضـاً لانـدماج الخـدمات الاجتماعيـة التـي تقـدمها حاليـاً وكالـة الغـوث، حـين يـتم ضـم الوكالـة فـي نهاية الأمر.

12- ينبغـي علـى وزارات الخـدمات الاجتماعيـة أن تعمـل بفعاليـة علـى تشـجيع الحكـم المحلـي علـى تعزيـز مشـاركته فـي التخطـيط وتقـديم الخـدمات الاجتماعية وفي جباية الواردات لهذا الغرض.

ملحق رقم (6)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع الـدكتور / سـعدي الكرنـز وزيـر الصـناعة ووزيـر النقـل والمواصـلات ورئـيس لجنـة الموازنـة بـالمجلس التشـريعي والمستشـار الخـاص للـرئيس الفلسطيني ، تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/19م

تم توجيه الأسئلة الآتية :

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2 : إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج : نعـم ، فقـد كنـت عضـواً فـي اللجنـة الوزاريـة المسـؤولة عـن إعـداد خطـة التنميـة وتسـويقها فـي المجتمـع الـدولي والـدول والمؤسسـات المانحـة للحصـول علـى التمويـل المطلوب لتنفيذها.

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج:خطـة التنميـة الفلسـطينية كانـت بمثابـة البرنـامج التفصـيلي للنهـوض بالاقتصـاد الفلسـطيني وتأهيـل البنيـة التحتيـة الفلسـطينية وخلـق المنـاخ الاسـتثماري الملائـم وتشـجيع القطـاع الخـاص علـى الاسـتثمار وخلـق فـرص عمـل مـن خـلال تـوفير البيئـة القانونيـة والمقومـات والبنيـة التحتيـة اللازمـة وهـي خطـة متكاملـة وتضـمن تحقيـق التـوازن فـي التنميـة والتطـوير قطاعيـاً وجغرافيـاً، إذ حرصـنا فـي الخطـة علـى أن لا يكـون هنـاك اهتمـام فـي قطـاع علـى حسـاب قطـاع آخـر أو تكـون أي منطقـة فـي فلسـطين مهمشـة، ولـو تـم تنفيـذ الخطـط والبـرامج كمـا وضـعت وخطـط لهـا، لحققـت التـوازن الجغرافي والقطاعي في الإنفاق على المشاريع الواردة فيها.

س4 : ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

نقـاط الضـعف تـتلخص فـي عـدم إمكانيـة ضـمان تمويـل المشـاريع الـواردة فيهـا ووفـق الأولويـات الفلسـطينية فالسـلطة لا تملـك الأمـوال اللازمـة لـذلك للـتحكم فـي قرارهـا ، ولكنهـا تقـوم بعـرض تلـك البـرامج والخطـط والمشـاريع علـى الـدول والجهـات المانحـة وذلـك مـن خـلال المـؤتمرات الخاصـة التـي تعقـد بهـذا الصـدد مثـل CG , AHLC أو مـن خـلال العلاقـات الثنائيـة والتواصـل مـع تلـك الجهـات لتسـويق تلـك

الخطـة وتبيـان أهميتهـا للعمليـة السياسـية وعمليـة السـلام ودورهـا فـي تحسـين مسـتوى المعيشـة والـدخل للمـواطن الفلسـطيني وتحقيـق التنميـة المسـتدامة وإصـلاح مـا دمـره الاحـتلال وخلـق فـرص عمـل وانعكـاس ذلـك علـى الأمـن والسـلم الـدوليين والاسـتقرار فـي منطقـة الشـرق الأوسـط وإذا كنـا نخاطـب دولـة عربيـة أو إسـلامية فالخطـاب يركـز علـى البعـد الغربـي والإسـلامي للقضـية الفلسـطينية وهكـذا وكـل ذلـك لا يضـمن الحصـول على التمويـل المطلـوب وفقـاً للجـدول الزمنـي المعـد ووفقـاً للأولويـات الفلسطينية وأولويـات التنفيـذ وفـي النتيجـة لا نضـمن التنفيـذ المتكامـل أو تحقيـق التـوازن قطاعيـاً وجغرافيـاً أو حتـى ترتيـب الأولويـات وعـادة مـا كنـا نحصـل علـى 40% فقـط مـن الـدعم والتمويـل المطلـوب وتلـك الـ 40% تعكـس أولويـات المـانحين أو الجهـة المانحـة ولـيس الأولويـات الفلسـطينية مـع التركيـز للأسـف علـى المسـاعدات الفنيـة وبنـاء القـدرات دون تـوفير الأرضـية اللازمـة للاسـتفادة منهـا ناهيـك عـن المعوقـات الإسـرائيلية وعرقلـة تنفيـذ الكثيـر مـن تلـك المشـاريع لأسـباب سياسـية أو اسـتيطانية أو أمنيـة كمـا تتـدعي إسـرائيل وكـذلك ربـط الكثيـر مـن الجهـات المانحـة الـدعم والتمويـل بالتقدم في العملية السياسية كوسيلة للضغط على السلطة والشعب الفلسطيني .

أما نقاط القوة:

تـتلخص فـي المهنيـة العالميـة فـي إعـدادها واسـتنادها إلـى دراسـة علميـة واقعيـة وحقيقـة للاحتياطـات والمتطلبـات الفلسـطينية لتحقيـق التنميـة المتوازنـة والمسـتدامة ومشـاركة كافـة الجهـات المعنيـة ذات العلاقـة فـي تحديـد احتياجاتهـا ومتطلباتهـا مـن وزارات ومؤسسـات وبلـديات ومجتمـع مـدني والاسـتفادة القصـوى مـن الخبـرات الفلسطينية الوطنية الملتزمة في إعداد الخطة ومناقشتها في مراحلها المختلفة.

س5 : هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

ج : لا وذلك للأسباب التالية :

1- المعوقات والعراقيل الإسرائيلية.

2- تمويـل فقـط 40% مـن مشـاريع الخطـة بـالرغم مـن أن الخطـة تعـد بنـاء علـى وعـود والتزامـات مـن الـدول والجهـات المانحـة ولكـن عنـد الـدفع تـنخفض إلـى حـدود 40% فـي المتوسط عما التزمت به مبدئياً والذي أخذ كأساس لإعداد الخطة .

3- أولويـات الـدول والجهـات المانحـة تختلـف وأحيانـاً تتنـاقض مـع الأولويـات الفلسـطينية مـع تركيـز الكثيـر منهـا علـى المسـاعدات الفنيـة واسـتقدام خبـراء وبنـاء القـدرات الفلسـطينية والمشـاريع البيئيـة والعشـوائية فـي اختيـار المشـاريع المطلـوب تمويلهـا مـن تلـك الـدول والجهـات ممـا يحـدث ازدواجيـة وفـي النهايـة يقـال لـك هـذا مـا تريـد حكـومتي تمويلـه وهـذا محـل اهتمامنـا ورغبتنـا كـذا وكنـت شخصـياً دائمـاً مـع رفـض أي تمويـل لا يحقـق الأهـداف الموضـوعة وأولوياتنـا الفلسـطينية وهـذا مـا قمـت بـه فعـلاً فـي المؤسسـات والـوزارات التـي ترأسـتها ممـا أجبـر تلـك الجهـات بعـد حـوار ومتابعة ونقاش وإقناع وإصرار على القبول بما نريد.

س6 : إذا كـان الجـواب بـــ لا فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنميـة الاقتصادية ؟

4-ربـط الـدول والجهـات الأجنبيـة المانحـة وحتـى العربيـة والإسـلامية التـي تـأتمر بـأوامر غربيـة مسـاعداتها بالتقـدم بالعمليـة السياسـية بمعنـى تقـدم أكبـر يعنـي مسـاعدات أكبـر وتبـاطؤ فـي العمليـة السياسـية أو تراجـع أو توقـف يعنـي التراجـع فـي المسـاعدات وفي أحيان كثيرة وقفها أو تجميدها.

5- انتفاضـة الأقصـى فـي 2000/9/28م وردة الفعـل الإسـرائيلية العنيفـة باسـتهداف البنيـة التحتيـة والاقتصـاد الفلسـطيني وفـرض حصـار مشـدد ومحكـم علـى المنـاطق الفلسـطينية أدى فـي النتيجـة إلـى توقـف الـدول والجهـات المانحـة عـن التمويـل وبالنتيجـة وقف التنفيذ.

6- حجـز أمـوال الضـرائب الفلسـطينية فـي بدايـة العـام 2001م أدى إلـى تغيـر الأولويـات الفلسـطينية والتحـول إلـى خطـط طـوارئ وإغاثـة مـع انتشـار الفقـر والبطالـة وتزايـد أعـداد الشـهداء والجرحـى والمعـاقين والـدمار الـذي لحـق بالمؤسسـات الاقتصـادية والمنـازل والمؤسسـات العامـة والـوزارات والمؤسسـات والأبنيـة والبنيـة التحتيـة والـذي لـم يسـتثنى شـيء مـع شـح الموارد وقلة الدعم بما في ذلك الدعم العربي والإسلامي.

7- الخطـة اسـتندت إلـى المخطـط الإقليمـي لقطـاع غـزة والضـفة الغربيـة والـذي كـان يفتـرض خلوهـا مـن المسـتوطنات السـكانية والأمنيـة والسياسـية اليهوديـة فـي مرحلـة لاحقـة بنـاء علـى الاتفاقيـات الموقعـة وحتميـة الوصـول

إلـى دولـة فلسـطين مسـتقلة فـي حـدود الرابـع مـن حزيـران عـام 1967م وكان ذلـك معوقـاً لـبعض المشـاريع الحيويـة ممـثلاً الموقـع الـذي اختيـر للميناء بنـاء علـى الدراسـات الفنيـة بهـذا الشـأن كـان فـي موقـع علـى الشـاطئ مقابـل المسـتوطنة نتسـاريم والتـي كـان مـن المفتـرض أن تـزال فـي بـدايات تطبيـق اتفـاق غـزة أريحـا أعـاق بـل أوقـف تنفيـذ ميناء غـزة البحـري بتمويـل هولنـدي فرنسـي لـرفض إسـرائيل مـنح الموافقـات النهائيـة علـى المشـروع لأسـباب أمنيـة كمـا تـدعي تتعلـق بمسـتوطنة نتسـاريم ومـا كـان يسـمح فـي خرائط الانسحاب الأولى بالمناطق الصفراء وهكذا...

8- عـدم التكامـل والتنـافس بـين وزارات ومؤسسـات السـلطة الوطنيـة وحتـى مؤسسـات الحكـم المحلـي والمجتمـع المـدني جعـل مزيـد مـن الـتحكم فـي يـد الجهـات والـدول المانحـة بمـا يخـدم أهـدافها هـي ولـيس المصـلحة الفلسـطينية القصوى .

9- عـدم الاسـتفادة القصـوى مـن الخبـرات الفلسـطينية نتيجـة عـدم الاسـتقرار السياسـي والـوزاري والتـدوير المسـتمر للمـوظفين لسـبب أو لآخـر وبـدون مبـرر مقنـع فـي كثيـر مـن الأحيـان باسـتثناء الـولاء الشخصـي بغـض النظـر عـن طبيعـة المؤهـل العلمـي والخبـرة والتخصـص وبـالرغم مـن الأمـوال الطائلـة التـي أنفقـت علـى تـدريس وتأهيـل هـؤلاء المـوظفين لنجـده فـي غيـر مكانه انعكس سلباً على كفاءة تنفيذ الخطة.

10- التنـاحر والصـراعات السياسـية والحزبيـة انعكسـت سـلباً علـى تنفيـذ الخطـة وكـان معـوق خطيـر بهـذا الشـأن لعـدم تغليـب المصـلحة الوطنيـة علـى المصلحة الشخصية والحزبية من الكثيرين.

11- تهـم الفسـاد التـي لاحقـت الـبعض بالسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية لتصـبح فـي نظر البعض السلطة كلها سلطة فاسدة.

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : نعـم لـذلك كنـا حريصـين علـى وضـع القـوانين الناظمـة للحيـاة السياسـية الفلسـطينية وقـوانين الخدمـة المدنيـة والعسـكرية وإعـادة هيكلـة وزارات ومؤسسـات السـلطة الوطنية الفلسطينية وتحديد اختصاصاتها وفقاً للقانون.

س8 : ما هي أهم الحلو ل التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

ج : هنـاك معوقـات ذاتيـة ممكـن معالجتهـا ولكـن مـا يتعلـق بـالآخرين أو بالصـراع الفلسـطيني الإسـرائيلي والعمليـة السياسـية فـلا أحـد يسـتطيع الـتحكم أو حتـى التنبـؤ بمـا سـيحدث غـداً لحساسـية القضـية الفلسـطينية الإسـرائيلية وأهميـة إسـرائيل بالنسـبة للغـرب وخاصـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ويجـب أن يـدرك الجميـع أن غالبيـة الجهـات والـدول الغربيـة كانـت تقـدم للشـعب الفلسـطيني إذا شـعرت واقتنعـت أن ذلـك يخـدم مصلحة إسرائيل في النتيجة.

س9: ما هي أهم الإنجازات التي تحققت في القطاع الصناعي ؟ وما أهم المعوقات؟

ج : يكفـي أن نقـول أن مسـاهمة قطـاع الصـناعة فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي ارتفعـت فـي الفتـرة مـن 1997-2000م مـن أقـل مـن 7% إلـى أكثـر مـن 19% وكـان هنـاك برنـامج متكامـل للنهـوض بقطـاع الصـناعة وبنـاء منـاطق صـناعية وتكنولوجيـة لجـذب الاسـتثمارات الفلسـطينية العربيـة والأجنبيـة مسـتفيدين مـن الكفـاءة والإنتاجيـة العاليـة للعامـلالفلسـطيني وجـودة المنـتج الفلسـطيني وإمكانيـات تسـويقه محليـاً وعربيـاً ودوليـاً ولكـن بعـد 2000/9/28م بـدأ التراجـع الشـديد فـي النمـو الاقتصـادي لتصـل فـي منتصـف 2002م إلـى شـبه انهيـار اقتصـادي نتيجـة العـدوان الإسـرائيلي واسـتفراد إسـرائيل بالفلسـطينيين دون أي دعـم أو موقـف عربـي ودول مسـاندة للشـعب الفلسـطيني بهـذا الشأن بل العكس.

س10: مـا هـي برأيـك أهـم الإنجـازات التـي تحققـت فـي القطـاع السـيادي للوصـول إلـى هدف الدولة المستقلة ؟ وما هي أهم المعوقات ؟

لـم يبـق منهـا الآن سـوى المنظومـة القانونيـة التـي تـنظم الحيـاة السياسـية الفلسـطينية أمـا فيمـا عـدا ذلـك فالسـلطة مشـلولة حكومـة ورئاسـة وبرلمـان منـذ الانتخابـات التـي فـازت فيهـا حركـة حمـاس لدرجـة أن الحكومـة نفسـها والبرلمـان الثـاني المنتخـب ينـادي بحـل السـلطة فـالاحتلال موجـود فـي كـل منحـى مـن منـاحي حياتنـا الفلسـطينية وبقـوة والحصـار السياسـي والاقتصـادي مـدمر وعمليـات القتـل والتـدمير تكـاد لا تتوقـف والاجتياحـات للمنـاطق الفلسـطينية أصـبحت مـن البـديهات والاتفاقيـات الموقعة لا تساوي اليوم الحبر الذي كتبت بها .

والمنقذ الوحيد للسلطة الآن هو توحيد الجهود من الرئاسة والحكومة وتقديم برنامج سياسي واضح يمكن تسويقه في المجتمع الدولي يضمن الالتزام بشروط المجتمع الدولي ولكن برؤية ووجهة نظر فلسطينية تخدم المصلحة الوطنية العليا للشعب الفلسطيني ولا تتخلى عن الثوابت المقدسة لشعبنا وكل ثوابتنا مقدسة والتوجه للمجتمع الدولي بخطاب سياسي فلسطيني موحد ومرن ولكنه يتمسك بالثوابت وبأهداف وطموحات شعبنا والتوازن الدقيق هنا أعتقد أنه ممكن.

س11: وفي سؤال آخر للدكتور سعدي الكرنز وزير الصناعة ، ووزير النقل والمواصلات السابق والمستشار الخاص للرئيس الفلسطيني الحالي – بصفتك عضواً سابق في السلطة التشريعية (المجلس التشريعي الفلسطيني السابق) ورئيس دائرة الموازنة العامة ، ما هي أهم الإنجازات التي تحققت على نطاق السلطة التشريعية في هذا المجال ، وما هي أهم المعوقات ؟

ج : أنجز المجلس التشريعي رزمة متكاملة من القوانين في كافة المجالات السياسية والقضائية والمالية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية على رأسها القانون الأساسي الفلسطيني (الدستور المؤقت للسلطة الوطنية الفلسطينية) وقام بدور مهم في عملية الرقابة عل أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وعكس إرادة الشارع الفلسطيني في الخطط والبرامج والسياسات الفلسطينية وأعتقد أنه لن يتكرر مجلس تشريعي فلسطيني يستطيع أن يقوم بالدور التشريعي والرقابي الذي قام به المجلس التشريعي السابق بالرغم من كل المعوقات والجميع يدرك حجم الصعوبات والمعوقات أمام المجلس التشريعي الأول الذي نصّب السلطة وعلى رأسها قيادة الثورة الفلسطينية والتي تعاني من صعوبة الانتقال السلس من عقلية الثورة إلى عقلية الدولة ونجح المجلس التشريعي إلى حد كبير بفضل بعض الكفاءات المتميزة وإن كانت قليلة في ذلك المجلس بالتحدي والعزيمة والإصرار .

ملحق رقم (7)

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور / رياض الزعنون وزير الصحة –

تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/20م

تم توجيه الأسئلة الآتية :

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج: لقد كان لي شرف المشاركة في إعداد الجزء الخاص بالصحة . لقد استلمت مسئولية وزارة الصحة في مايو 1994م . وقد كنا في سنة 1993 أعددنا أول خطة صحية وطنية فلسطينية 1994-1999م .

لذلك كان من الضروري أن تكون خطة 1999-2003م تكمل ما بدأ تنفيذه في الخطة السابقة وتضع في الاعتبار تحقيق الطموحات التي لم يتم تغطيتها في الخطة الأولى وكذلك معالجة التحديات الجديدة وتلبية الاحتياجات المطلوب إنجازها خلال فترة 1999-2003م .

لقد كان لدينا بالوزارة إدارة التخطيط فرع في غزة وفرع بالضفة الغربية في نابلس وهما مرتبطتان مباشرة بمكتب الوزير.

كما أشرف على إعداد الخطة خبير من الصحة العالمية وهو فلسطيني أمريكي عاش معنا ومع الخطة ليله ونهاره منذ سنة 1997م وحتى سنة 1999م .

وكان هناك مجلس أعلى للتخطيط الصحي يلتقي شهرياً يضم مدراء المستشفيات ومدراء الرعايات الأولية والطب الوقائي .. وكافة أقسام وزارة الصحة.

كذلك تم ترتيب ورش عمل تضم بالإضافة إلى وزارة الصحة وكالة الغوث والمؤسسة الأصلية المقدمة للخدمات الصحية والقطاع الخاص وممثلين عن المجتمع المدني (الجمهور الذي سيتلقى الخدمات الصحية لمعرفة احتياجاتهم

ومطـالبهم) ولقـد تـم بعـد ذلـك ترتيـب ورشـة مشـتركة بـين غـزة والضـفة والقـدس وصولاً إلى صياغة خطة وطنية تنموية للصحة في فلسطين .

س3: مـا رأيـك فـي هـذه الخطـة ؟ وهـل تلبـي طموحـات المـواطن الفلسـطيني فـي مجـال الخدمات الصحية ؟

ج : لقـد جـاءت هـذه الخطـة بعـد لقـاءات عديـدة مـع المـواطنين الفلسـطينيين فـي كـل أنحـاء الوطن تم فيها مشاركتهم في المناقشة وتسجيل ملاحظاتهم واحتياجاتهم .

فعلـى مسـتوى الرعايـة الصـحية الأوليـة (المستوصـفات) جـاءت الخطـة لتغطـي بنـاء مراكـز رعايـة صـحية أوليـة فـي المخيمـات والقـرى والمـدن التـي لـم تشـملها الخطة الأولى 1994-1999م .

وعلـى مسـتوى الرعايـة الثانيـة (المستشـفيات) غطـت الخطـة إنشـاء وتجهيـز مستشفيات في المحافظات التي ليس فيها مستشفيات.

وعلـى مسـتوى الرعايـة الصـحية الثالثـة (المتقدمـة) اهتمـت الخطـة بتطـوير وتجهيز جراحة القلب وقسطرة القلب وجراحة المخ والأعصاب وجراحة المناظير.

كـذلك اهتمـت الخطـة بتطـوير الصـحة المدرسـية / صـحة الطفـل والأم، بـرامج التطعيم للأطفال / الصحة الإنجابية وصحة المرأة .. الخ .

لقـد كانـت الخطـة الصـحية التنمويـة تكلـف 40-50مليـون دولار سـنوياً ابتـداءً مـن سـنة 1999م وهـذه مبـالغ تغطيهـا الـدول المانحـة كالاتحـاد الأوروبـي واليابـان والدول العربية .

لقـد كانـت الخطـة تلبـي الكثيـر مـن طموحـات وإحتياجـات الشـعب الفلسـطيني ولكـن للأسـف أنـه منـذ سـنة 2001م بعـد قيـام الانتفاضـة تنـاقص الـدعم الخـارجي ولـم يـتم اسـتكمال هـذه الخطـة إلـى بـبطء شـديد وبنسـبة 50% علـى الأكثـر فـي الجـزء مـن 2003/2002م .

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج : نقـاط الضـعف فـي هـذه الخطـة اعتمادهـا الكلـي علـى التمويـل الخـارجي ولقـد ثبـت لنـا أن التمويـل الخـارجي مُسيَّس ... وتـتحكم فيـه سياسـة الـدول المانحـة التـي تـربط مـدى مساهمتها بمدى تقدم المسيرة السلمية.

أمـا نقـاط القـوة فهـي فـي اسـتناد الخطـة للاحتياجـات الحثيثـة للشـعب الفلسـطيني فـي كـل أمـاكن تواجـده بالقـدس والضـفة وغـزة .. مـع التركيـز عـل القـرى والأريـاف والمخيمـات وكـذلك الاهتمـام بقطاعـات طـلاب المـدارس (مليـون طالـب وطالبـة) وبتطعـيم الأطفـال (نسـبة التطعـيم 95% فمـا فـوق) وبصـحة الأم والطفـل وبصـحة البيئـة وإنشـاء مختبرات لفحص المياه والأغذية .

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد؟

ج : سـنوات 2000/1999م تـم تنفيـذ الخطـة بنسـبة 70-80% أمـا سـنوات 2003/2002/2001م فقـد تـم فقـط اسـتكمال مشـاريع بـدأت فـي سـنة 2000م وتـدني الإنجـاز إلـى 30-35% وفـي المقابـل ازداد الـدعم مـن الـدول العربيـة والبنـك الإسـلامي وذلـك مـن أجـل دعـم الانتفاضـة وإنشـاء مستشـفيات طـوارئ وتعزيـز خـدمات للجرحـى والمعاقين.

س6 : إذا كـان الجـواب بـــ لا فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنميـة الاقتصادية ؟

المعوقات:

1- الاعتماد الكلي على التمويل الخارجي من الدول المانحة.
2- أحداث الانتفاضة من أكتوبر 2000م وحتى الآن .

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : لا يوجـد تضـارب ولكـن يوجـد تـداخل فـي المشـاريع مـثلاً بـين وزارة الزراعـة ووزارة الصـحة وسـلطة البيئـة ووزارة التمـوين فـي إنشـاء المختبـرات لفحـص الأغذيـة والميـاه واللحـوم ... الـخ ، وتـداخل الاختصاصـات ولقـد بـدأ معالجـة هـذه التـداخلات وتحديـد الاختصاصـات لمنـع الازدواج الـذي يـؤدي إلـى هـدر المـال وخلـق مشـاكل للمواطنين.

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات؟

ج: 1- الاعتماد التدريجي على تمويل ذاتي وتقليل الاعتماد على الدول المانحة.

2- تعزيز التعاون مع البنك الإسلامي والبنوك التنموية العربية والإسلامية.

3- التنسيق بين الوزارات المشتركة في بعض الخدمات لمنع الازدواج في المرافق والتضارب في الصلاحيات.

س9: وفي سؤال أخير للدكتور /رياض الزعنون وزير الصحة السابق ، لو قُدّر لك المشاركة في إعداد خطة التنمية الفلسطينية المقبلة ، فما هي أهم الأهداف التي سوف تركز عليها لتحقيقها؟

ج : لو قدر الله لي شرف المشاركة في إعداد خطة التنمية الفلسطينية المقبلة فإن أهم الأهداف التي أركز عليها :

* بالنسبة لشبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية:

1- استكمال ما بقي من القرى والمخيمات بناءًوتجهيزاً .

2-إدخال نظم المعلومات وربط المراكز الصحية في كل محافظة بمديرية الصحة بالمحافظة والتي ترتبط بإدارة الرعاية الأولية في قطاع غزة والتي ترتبط بالضفة ومثل ذلك يتم في الضفة.

3- إعطاء مزيد من الاهتمام لنوعية الخدمات المقدمة للجمهور ومتابعة قياس مدى رضى مُتلقي الخدمات.

4- المزيد من الاهتمام بصحة الأطفال حديثي الولادة ثم الطفل والأم حتى 4 سنوات ثم أطفال ما قبل المدرسة (4-6) سنوات ثم التوعية الإنجابية والتوعية ضد الإيدز والأمراض التناسلية ... الخ ورعاية الحامل والحمل الخطر.

5- الاهتمام بالأمراض المزمنة غير المعدية مثل السكر والضغط والقلب والكلى والاكتشاف المبكر للسرطان ... الخ .

6- الاهتمام بالصحة المدرسية / صحة العمال / صحة المسنين / الصحة النفسية / صحة البيئة / رعاية المعاقين / رعاية الجرحى .

7- مزيد من الاهتمام بسلامة مياه الشرب والأغذية الطازجة والمصنعة .. ومصانع الغذاء .... الخ .

8- الاهتمام بإعداد كوادر طبية وتمريضية للطب الرياضي .

9- الاهتمام بتنمية القوى البشرية العاملة بالصحة .

* بالنسبة لشبكة المستشفيات:

1- اســـتكمال بنـــاء وتجهيـــز المستشـــفيات فـــي بـــاقي المحافظـــات والمستشـــفيات التخصصية في المدن .

2- تطـوير عمـل قسـطرة القلـب وجراحـة القلـب فـي القـدس ورام الله وغـزة بإعـداد الكوادر والمحافظة على سلامة الأجهزة.

3- الانتهـاء مـن إعـداد الكـوادر الطبيـة للعمـل فـي مركـز الأميـر نـايف لعـلاج الأورام بمستشفى الشفاء بغزة ومثل ذلك في مستشفى المطلع بالقدس.

4- تدريب طلبة كلية طب فلسطين في مستشفيات غزة والضفة المعترف بها .

- القوى البشرية :

1- سـد الـنقص فـي التمـريض بتعيينـات جديـدة ووقـف الإغـراق بتعيـين غيـر الفنيين وإعادة توزيع الموظفين بشكل فاعل.

2- تنمية القوى البشرية من خلا ل خطط تعليم وتدريب داخلي وخارجي.

3- المختبرات وبنوك الدم متابعة تحديثها وتطويرها.

4- إصـلاح نظـام التـأمين الصـحي ليأخـذ مـن القـادر بمقـدار قدرتـه ويعـين غيـر القادر بمقدار احتياجه.

5- إصـــلاح نظـــام تحويـــل المرضـــى للعـــلاج خـــارج فلســـطين بحيـــث يلتـــزم بضوابط فنية بعيداً عن الإنفلات الأمني والمحسوبية.

6- إعداد وتحديث قائمة الأدوية الأساسية وتطبيق نظام الطب السريري.

7- تطـوير دائـرة الهندسـة والصـيانة لتقـوم بصـيانة وقائيـة دوريـة وصـيانة طوارئ للأبنية والأجهزة الطبية ... الخ .

8- مراجعة وتطوير خطط الإسعاف والطوارئ على مستوى الوطن .

هذا وبالله التوفيق ؛؛؛

ملحق رقم (8)

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ/ محمد عضيه – مدير عام بوزارة التخطيط – تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/10م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1: هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج: نعم

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج: هذه أول خطة خمسية يتم بلورتها من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ كانت الخطط السابقة قصيرة المدى إلى متوسطة (1-3 سنوات)وذلك يشكل انتقالاً في عملية التخطيط من الطارئ والمباشر وقصير الأمد إلى ما هو أبعد من ذلك ، وقد اعتمدت على قراءة الواقع الفلسطيني الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي ، وتشكل طموحاً باتجاه الازدهار الاقتصادي والتطور الاجتماعي والبناء المؤسسي باتجاه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ، وهي تلبي بشكل أو بآخر طموحات المواطن الفلسطيني من زاوية الربط بين البعد الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسة ، ولذلك فإنها ليست اقتصادية " بل انطلقت من مفاهيم التنمية البشرية التي تعطي الإنسان اهتماماً خاصاً في عملية التنمية ، صحة ، تعليم ، تدريب، بناء المؤسسة ، خفض الفقر والبطالة ..

س4 : ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج : إن أهم نقطة ضعف في هذه الخطة هو " التفاؤل " بالمعني السياسي ، فمع أنها وضعت ثلاثة سيناريوهات وبنت فرضيات على أساسها ، إلا أن الجرأة بوضع خطة " خمسية" انطلق من إمكانية استمرار الهدوء وتقدم العملية السياسية.

- نقطة ضعف أخرى لا تقل أهمية ، وهي اعتمادها في تحقيقها على التمويل الخارجي (حوالي 4.556.470 مليار $U) ، وكما علمتنا التجربة فإن المانحين لا يحترمون كثيراً الاحتياجات والأولويات الفلسطينية ، بل يفرضون في النهاية

برنـامجهم (المـرتبط بعمليـة السـلام – مـن وجهـة نظـرهم) حيـث اتضـح بـأن مسـاعدات المانحين مُسيسة .

* أنـا نقـاط القـوة فهـي : قـراءة الواقـع الكلـي والقطـاعي الاقتصـادي والاجتمـاعي الفلسطيني واشتقاق الأولويات الوطنية والقطاعية .

* المشـاركة ، حيـث تمـت عمليـة تشـاورية مـع الـوزارات والقطـاع الخـاص والمنظمـات الغيـر حكوميـة فـي عمليـة تشـخيص إطارهـا العـام والأولويـات الوطنيـة الكلية والقطاعية.

س5 : هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد؟

ج : لـم يـتم تنفيـذ الخطـة بسـبب انـدلاع الانتفاضـة الثانيـة حيـث تـم اسـتبدالها بخطـط طوارئ متكـررة سـنوياً ، حيـث أن السـيناريو الأكثـر سـوءاً قـد فـرض نفسـه ، إضـافة إلى تراجع المساعدات الدولية خلال هذه الفترة.

س6 : إذا كـان الجـواب بـــ (لا) فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنميـة الاقتصادية؟

ج : أهـم معوقـات تنفيـذ الخطـة كمـا أشـير سـابقاً هـو انـدلاع الانتفاضـة والعـدوان العسـكري الإسـرائيلي علـى الشـعب الفلسـطيني وتراجـع أداء الاقتصـاد الفلسـطيني وازديـاد الفقـر والبطالـة إضـافة إلـى تراجـع المسـاعدات الدوليـة ، حيـث أصـبحت السـمة الرئيسية لخطط التنمية هي الإغاثة وليس التنمية .

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية تنفيذ الخطة؟

ج : يوجـد تضـارب وتـداخل فـي اختصاصـات الـوزارات والمؤسسـات المعنيـة بتنفيـذ خطـط التنميـة ، حيـث بـرزت إشـكاليات التنسـيق بـين الخطـة والموازنـة ، والعلاقـة مـع المانحين إضافة إلى عملية التنفيذ والمتابعة والمراقبة.

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

- وضوح مهام ورسالة ودور الوزارات إزاء الخطة.
- وضوح وتحديد طبيعة العلاقة مع المانحين.

- البنـــاء المؤسســـي القـــادر علـــى القيـــام بالـــدور المطلـــوب لكـــل مؤسســـة وعلى الصعيد الوطني بشكل فعال ومقبول.
- أهمية الاعتماد على الذات.
- الفعل التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي.
- الإصـــلاح وتقدمـــه علـــى جميـــع الأصـــعدة ، وتكـــريس الشـــفافية والمحاســـبة والنزاهة واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ملحق رقم (9)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع المهنـدس / جبريـل أبـو علـي وكيـل وزارة الزراعـة المساعد للتخطيط والاقتصاد – تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/15م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1: هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج1: نعـم اطلعـت علـى خطـة التنميـة الاقتصـادية الفلسـطينية وحضـرت عـدة ورش عمل وندوات في سبيل التحضير لإعدادها.

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج: نعـم كـان لـي دور فـي إعـدادها حيـث سـاهمت فـي إعـداد الخطـة المتعلقـة بالقطـاع الزراعي.

س3: ما رأيك في هذه الخطة؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني؟

ج : أعتقـد أن الخطـة الموضـوعة مقبولـة بالنسـبة للإمكانيـات المتاحـة أو التـي قـد تتـاح في ذلك الوقت كما أنها وضعت لتلبي طموحات المواطن وذلك من خلال :

1- خلق فرص عمل.

2- تطوير البنية التحتية.

3- تنمية القوى البشرية والاهتمام بالبناء المؤسسي .

4- زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار.

س4 : ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

أ) نقاط الضعف:

1- عدم توفير الأموال الكافية.

2- عدم التزام بعض الدول المانحة بتقديم المساعدات للسلطة الوطنية الفلسطينية.

3- الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة وعدم وجود الاستقرار.

4- ضعف عملية التمويل والاستثمار.

5- ارتفاع نسبة المخاطرة التي واجهت الإنتاج.

6- ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج وبالتالي زيادة التكلفة مما تسبب عنه ضعف القدرة التنافسية لمعظم السلع المنتجة.

ب) نقاط القوة:

1- إصرار السلطة ومؤسساتها على تنفيذ الخطة.

2- مرونة الخطة لتتلاءم مع الإمكانيات المتوفرة أو التي يمكن توفيرها.

3- وجود العناصر البشرية المدربة في كافة فروع الاقتصاد.

4- صغر حجم الاقتصاد الفلسطيني مما يترتب على ذلك سهولة إدارته.

5- تقديم المساعدات المالية من بعض الدول المانحة.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد؟

ج : لا وإنما تم تنفيذها بشكل مقبول إلى حد ما .

س6 : إذا كان الجواب بـــ لا فما هي برأيك أهم معوقات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ؟

ج : أهم المعوقات :

1- قلة المبالغ المالية المتوفرة وضعف إمكانيات السلطة بشكل عام.

2- ضعف عملية الاستثمار والتمويل.

3- عدم وجود البنية التحتية للكثير من المرافق وضعفها لمختلف فروع الإنتاج الاقتصادي .

4- عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما تسبب في كثرة التشوهات الاقتصادية.

5- الاحـتلال الإسـرائيلي والاعتـداءات المتكـررة والقفـل الكيـدي للمعـابر والمنافـذ ممـا تسبب عنه عرقلة التجارة المحلية والخارجية.

6- عـدم وجـود مطـار عامـل ومينـاء عامـل ممـا تسـبب عنـه ضـعف حركـة النشـاط التجاري والاقتصادي بشكل عام.

س7: هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج: هنـاك بعـض التضـارب فـي اختصاصـات الـوزارات وخاصـة بـين وزارة الحكـم المحلي ووزارة الأشغال والإسكان.

س8 : ما هي أهم الحلو ل التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

ج : أهم الحلول :

1- العمـل علـى تـوفير المنـاخ السياسـي الملائـم كلمـا أمكـن ذلـك لحـدوث الاسـتقرار السياسي والاقتصادي .

2- تشجيع الاستثمار والتمويل.

3- العمـل علـى تـوفير العدالـة واحتـرام القـانون والاهتمـام بالديمقراطيـة وإتاحـة الفـرص لجميع المواطنين للمساهمة في تنمية البلد.

4- الاهتمام بتوفير البنية التحتية الملائمة.

5- العمل على إزالة التشوهات الاقتصادية.

6- العمل على إقناع الدول الشقيقة والصديقة لتقديم المساعدات للشعب الفلسطيني .

7- العمـل علـى الإسـراع فـي تشـغيل المطـار وبنـاء المينـاء لأن ذلـك مـن شـأنه تسـهيل وتشجيع حركة التجارة سواء التجارة المحلية أو الخارجية.

ملحق رقم (10)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع المهنـدس/ صـلاح فـروخ نائـب مـدير عـام التخطـيط والسياسات الزراعية – تاريخ إجراء المقابلة 2003/8/16م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م؟

ج: نعم .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج: نعـم لقـد كـان دورنـا يتعلـق فيمـا يخـص التنميـة الزراعيـة مـن خطـط ومشـاريع تنموية.

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني؟

ج : نعـم لقـد جـاءت هـذه الخطـة لتحسـين أوضـاع الفلسـطينيين فـي مختلـف المجـالات التنمويـة اجتماعيـاً واقتصـادياً وخـدماتياً ونـرى فـي هـذه الخطـة التنمويـة محاولـة جـادة وحقيقيـة مـن جميـع قطاعـات المجتمـع الفلسـطيني حكوميـة وأهليـة للإسـراع فـي مواكبـة التقدم ودفع عجلة النمو الاقتصادي الفلسطيني.

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج :أولاً نقاط الضعف :

1- الاعتماد على التمويل الخارجي بشكل كبير من الجهات المانحة .

2- تدني الالتزام المالي والصرف من الجهات المانحة.

ثانياً : نقاط القوة:

تحقيق التنمية المتوازنة جغرافياً واجتماعياً .

-المرونة العالية في تنفيذ المشاريع.

- وجـود طـواقم فنيـة عاملـة تتبـع لـوزارة الزراعـة والتخطـيط وبـاقي الـوزارات الأخرى.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد؟

ج : تـم تنفيـذ جـزء مـن بـرامج ومشـاريع الخطـة خـلال الإطـار الزمنـي المحـدد ، إلا أن الكثير منها توقف وتعثر منذ بدء الانتفاضة في سبتمبر 2000م .

س6 : إذا كـان الجـواب بـــ (لا) فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنميـة الاقتصادية؟

ج: أهـم المعوقـات التـي واجهـت تنفيـذ الخطـة كانـت راجعـة للمتغيـرات والعوامـل السياسـية والأمنيـة بالدرجـة الأولـى، ثـم المعوقـات الحاليـة وتـدني الالتـزام بالـدفع والصرف من قبل المانحين.

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : لا يوجـد تضـارب وإنمـا كـان هنـاك تكامـل فـي الاختصاصـات كـوزارة التخطـيط باعتبارها المنسق الرئيسي للخطة في جميع الوزارات والجهات الأخرى.

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

ج : الحلول التي يمكن أن تعالج المشاكل والمعوقات تأتي على عدة مسارات :

المسار الأول :سياسياً ودولياً من خلال:

- تكثيـف الجهـود مـن السـلطة لجـذب وتجنيـد المـانحين للالتـزام بالمسـتحقات المالية والمخصص للخطة .

المسار الثاني : الأمني:

- مـن المهـم جـداً الإسـراع فـي مطالبـة الطـرف الإسـرائيلي بالانسـحاب الكامـل مـن مدن الضفة الغربية وفتح المعابر والحدود الدولية.

المسار الثالث : الاجتماعي والاقتصادي وذلك من خلال:

- تكثيـف التعـاون المحلـي والأهلـي الـوطني مـع المؤسسـات والجمعيـات الأهليـة للمشاركة في مراحل إعداد وتنفيذ الخطة.

ملحق رقم (11)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع الأسـتاذ/ غـازي الصـوراني مـدير عـام إدارة الدراسـات والتخطـيط فـي وزارة الاقتصـاد الـوطني ، ورئـيس منتـدى الفكـر الـديمقراطي. – تـاريخ إجراء المقابلة : 2006/8/17م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1: هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج: انحصـر دوري فـي المناقشـة والحـوار حـول خطتهـا وموضـوعاها ومسـودتها ضمن فريق عمل.

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني؟

ج : اسـتهدفت الخطـة إعـداد وحصـر المشـاريع الاقتصـادية الملحـة للسـلطة الفلسـطينية لتقـديمها إلـى الجهـات المانحـة ، وذلـك لتغطيـة احتياجـات الـوزارات (الصـحة ، والتعلـيم والعـدل والشـئون الاجتماعيـة والماليـة والاقتصـاد .... الـخ) أمـا مـن حيـث تلبيتهـا لطموحات المواطن فهي لا تلبي تلك الطموحات.

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج : نقطـة الضـعف الرئيسـية فـي كـون الخطـة المشـار إليهـا كانـت أقـرب إلـى طلـب احتياجـات أو تسـديد فـواتير لموازنـات وزارات السـلطة وعـدد مـن المشـروعات ولـم تكـن خطـة تنمويـة شـاملة تقـوم علـى المشـاركة الفعليـة مـن كافـة أطـراف القطـاع الخـاص والجمهور والقوى السياسية.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

ج : لا أعتقد ذلك ، بسبب أن المانحين لم يقدموا كل استحقاقاتهم تجاه تمويل الخطة علاوة على سلوك بعض أطراف وكبار العاملين في السلطة الذي كان في كثير من جوانبه يقوم على المصالح الشخصية الأنانية الفاسدة.

س6: إذا كان الجواب بـ (لا) فما هي برأيك أهم معوقات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ؟

ج : أهم المعوقات غياب الدافعية المعنوية والسياسية والاقتصادية لدى القائمين على الخطة وغياب المتابعة والرقابة والشفافية ، علاوة على أن قسم من مخططات الخطة تم صرفه على الجانب الإداري للمستشارين الأجانب وغيرهم.

س7: هل تشعر بوجوب تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : من حيث المبدأ لا ، إذ أن وزارة التخطيط (في أي بلد) هي المعنية بإعداد الخطة والإشراف على تنفيذها وفق احتياجات الوزارات الأخرى .. وهذا ما تم من حيث الشكل؛ إلا أن غياب الدافعية وانتشار مظاهر الخلل والفساد والمصالح الشخصية لابد أن يخلق التضارب.

س8: ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات؟

ج : المعالجة تنحصر في إعداد إستراتيجية تنموية شاملة (اقتصادية ، اجتماعية، ثقافية) تقوم على المشاركة الجماعية من كافة الجهات الشعبية والرسمية والقوى والقطاعات الاقتصادية ، علاوة على أن غياب الاستقرار وتزايد أشكال الحصار من العدوالإسرائيلي كان سبباً معوقاً ، وأخيراً انتشار مظاهر الخلل والفساد الإداري والاقتصادي ... وبالتالي فإن الاتفاق على إستراتيجية تنموية واضحة ووقف مظاهر الخلل والفساد في السلطة كفيل بمعالجة المعوقات.

س9: ما هي الإنجازات التي تم تحقيقها في القطاع الاقتصادي ؟

ج : بالرغم من أن المسار العام للاقتصاد الفلسطيني طوال الفترة من 1994م - 2003م كان محكوماً وما زال للمرجعيات الاقتصادية والسياسية والأمنية

الإسـرائيلية بمـا فـي ذلـك بروتوكـول بـاريس لاقتصـادي مـن ناحيـة ومحكومـاً أيضـاً للعديـد مـن مظـاهر الخلـل والفسـاد ، ولإنفـاق الغيـر رأسـمالي مـن ناحيـة ثانيـة إلا ، أننـي لا أسـتطيع أن أنكـر (أو أتجاهـل) الانجـازات الاقتصـادية الهامـة التـي تـم تحقيقهـا علـى صـعيد البنيـة التحتيـة فـي الصـفة الغربيـة وقطـاع غـزة وكـذلك الأمـر بالنسـبة لإنشـاء المـدن الصـناعية ومطـار غـزة الـدولي والبـدء بتأسـيس الميناء البحـري فـي غـزة ، وأخيـراً التطـور الملمـوس فـي قطـاع الصـناعة والمنشـآت الصـناعية وعقـد الاتفاقـات التجاريـة مـع بعـض الـدول فـي أوروبـا والولايـات المتحـدة وغيرهـا وكـذلك الاتفاقـات التجاريـة مـع الـدول العربيـة وأخيراً يمكـن أن نشـير إلـى أن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية قـد أنجـزت وأقـرت عبـر المجلـس التشـريعي مجموعـة مـن القـوانين الخاصـة بالقطـاع الخـاص والشـركات أو التجـارة الداخليـة والاسـتثمار إلـى جانـب الجهـود التـي بـذلت لإعـادة تأهيـل وهيكلـة القطاعـات الإنتاجيـة بهـدف تنميـة الصـادرات وتعزيـز القـدرة التنافسـية وتنويـع الأسـواق الخارجيـة والتنميـة الاقتصـادية عمومـاً إلا أن اسـتمرار هيمنـة العـدو الإسـرائيلي عبـر مرجعياتـه القانونيـة والسياسـة الأمنيـة ، وكـذلك معوقـات بروتوكـول بـاريس الاقتصـادي لـم تحقـق الإنجـازات الاقتصـادية المرجـوة خاصـة وأن المنـاخ العـام الـداخلي فـي الأراضـي الفلسـطينية [الضـفة والقطـاع]لـم يكـن مـؤهلاً لخلـق الدافعيـة الإنتاجيـة فـي أوسـاط القطـاع الخـاص وبالتـالي فقـد سـيطرت مظـاهر الخلـل والفسـاد والمحسـوبيات وكـان لهـا دور فـي إعاقـة تحقيـق الإنجـاز للاقتصـاد المطلوب.

س10: ما هي أهم الإنجازات التي تم تحقيقها في القطاع السيادي؟

ج : المعـروف أنـه منـذ إنشـاء السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية لـم تسـتطع أن تتصـرف فـي الأمـور السـيادية بصـورة مسـتقلة علـى الإطـلاق وهـو أمـر بـديهي ، يعـود فـي سـببه الرئيسـي إلـى إعـلان المبـادئ فـي أوسـلو عـام 1993م الـذي نـص علـى قيـام سـلطة الحكـم الإداري المحـدود المقيـدة منـذ البـدء بنصـوص ذلـك الإعـلان، حيـث نلاحـظ أن مفهـوم السـيادة بـالمعنى القـانوني لـم يتحقـق بصـورة متكاملـة للسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية فـي أي وقـت مـن الأوقـات ، ولـن يتحقـق طالمـا بقيـت هـذه السـلطة محكومـة لنصـوص اتفـاق أوسـلو ومـا تـلاه مـن اتفاقـات ، ودليلنـا علـى ذلـك أن المؤشـرات السـيادية التـي تـم إنشـاؤها فـي الضـفة والقطـاع سـواء علـى نطـاق المـدن الصـناعية وتصـدير السـلع

الفلسطينية بحرية أو على صعيد مرور وانتقال البضائع والأفراد بحرية كاملة بين فلسطين والعالم الخارجي، أو على صعيد إصدار جواز السفر الفلسطيني أو حتى شهادات الميلاد للمواطن الفلسطيني ، وكذلك الأمر بالنسبة لحق المواطن الفلسطيني في الخارج أن يقيم في بلده أو حتى زيارته ، كل هذه الأمور وغيرها تدل دلالة صارخة وواضحة على فقدان السلطة الوطنية الفلسطينية للسيادة الفعلية على أرضها وموانئها البحرية والجوية ، فالمعروف أنه بالرغم من إنشاء المطار وإفتتاحه من قبل الرئيس الأمريكي كلينتون عام 1997م فإن السلطة الوطنية لم تستطع امتلاك حرية التصرف وإدارة المطار بصورة مستقلة عن القوانين والإجراءات الأمنية الإسرائيلية كذلك ملاحظة تراجع مبدأ الولاية الجغرافية التي نص عليها إتفاق أوسلو بحيث أن السلطة الوطنية الفلسطينية لم تعد اليوم قادرة على تطبيق هذا المبدأ بعد أن أصبحت الضفة الغربية ممزقة إلى أجزاء ومعازل وكانتونات ، وحواجز تحول دون تنقل المواطنين والمسئولين في السلطة بحرية كاملة بين قرى ومدن الضفة الغربية بصورة خاصة ، أخيراً إن مفهوم السيادة يعني تقرير المصير بحرية كاملة للشعب الفلسطيني وإعلان استقلال دولته بصورة ناجزة وهو أمر لم يحقق بعد.

ملحق رقم (12)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع / محمـد إبـراهيم الراعـي – نائـب مـدير عـام إدارة السياسات في وزارة الاقتصاد الوطني – بتاريخ 2006/8/5م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1: هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2: إذا كان الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج : لا ، لأن الجهـة الرئيسـية صـاحبة الاختصـاص والمسـؤولة عـن إعـداد هـذه الخطـة هي وزارة التخطيط .

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج : إن هـذه الخطـة مـن الناحيـة النظريـة هـي خطـة جيـدة ولكنهـا لا تعتبـر خطـة إسـتراتيجية يمكنهـا أن تلبـي متطلبـات التنميـة إذ أن الفتـرة الزمنيـة التـي تغطيهـا هـذه الخطـة فـي فتـرة قصـيرة ، هـذا بالإضـافة إلـى أن هـذه الخطـة مـن الناحيـة النظريـة تلبـي جـزءاً مـن طموحـات المـواطن ، وبـالرغم مـن ذلـك فلـم يـتم تنفيـذ هـذه الخطـة بشـكل كامل.

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج : إن نقـاط القـوة فـي هـذه الخطـة تتمثـل فـي احتوائهـا علـى اسـتراتيجيات وأهـداف فاعلـة وهامـة ، إلا أن بعـض الأهـداف مـن الصـعب تنفيـذها خـلال الفتـرة التـي تغطيهـا هـذه الخطـة وهـو حسـب وجهـة نظـري مـا يـؤدي إلـى إضـعاف مثـل هـذه الخطـط وبقائهـا في الإطار النظري.

س5: هل تم تنفيذ الخطة هلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

ج : لا لم يتم تنفيذ هذه الخطة بشكل كامل ، وإنما تم تنفيذها على المستوى الجزئي ، والسبب في ذلك أن أهداف هذه الخطة هي أهداف إستراتيجية تحتاج إلى خطة طويلة الأجل من أجل تحقيقها .

س6: إذا كان الجواب بـــ لا فما هي برأيك أهم معوقات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية ؟

ج : 1-كبر حجم الأهداف التي تحتويها الخطة " الأهداف الإستراتيجية " وانخفاض الفترة الزمنية التي تغطيها الخطة .

2- ضعف المتابعة من قبل الجهات الرقابية من أجل التعرف على مدى تنفيذ الخطة.

3- ضعف التنسيق بين الجهات المنفذة للخطة والجهات التي قامت بصياغتها.

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : لا يمكن القول أن هناك تضارب في الاختصاص وإنما يمكننا القول بأن هناك ضعف في التنسيق بين هذه الوزارات ، الأمر الذي نتج عنه تضارب جزئي في بعض المهام والاختصاصات .

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات؟

ج : 1- ضرورة التنسيق بين كافة الجهات عند صياغة أي خطة للتنمية.

2- تفعيل دور الجهات الرقابية من أجل تقييم الأداء المتعلق بتنفيذ الخطة.

3- ضرورة الربط بين الجهات التي تقوم بصياغة الخطة والجهات المنفذة لها.

4- أن تكون الأهداف متناسبة مع المدة الزمنية للخطة.

ملحق رقم (13)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع المهنـدس / محـارب وادي مـدير عـام إدارة التنميـة الصناعية – تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/15م

تم توجيه الأسئلة الآتية:

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم اطلعت عليها كوزارة صناعة في ذلك الوقت / قبل الدمج .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج : قدمنا مقترحات لم يؤخذ بها .

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج :أنها عموماً أهداف خطة وهي تلبي بعض الطموحات .

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج : غيـر تفصـيلية ولا تتعامـل بالأرقـام ولـم تحـدد الأمـوال لكـل هـدف ، ولـم تحـدد مؤشـرات الإنجـاز للمتابعـة ، ولـم تـوزع المهـام ، ولـم تنـاقش فـي اجتمـاع عـام خـاص بالوزارة ، تم مشاركة إتحاد الصناعات مثلاً والقطاع الخاص.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

بقـدر مـا يتعلـق بـالأمر بنـا وإدارتنـا العامـة التـي كانـت تحـت عنـوان / الإدارة العامـة للمواصـفات والمقـاييس والسـلامة وبالنسـبة للنتـائج تـم إنجـاز مـا هـو مطلـوب ، وتم تنفيذ بعض مقترحاتنا التي لم يوافق عليها في ذلك الوقت.

س6: إذا كـــان الجـــواب بـــــ لا فمـــا هـــي برأيـــك أهـــم معوقـــات تنفيـــذ خطـــة التنميـــة الاقتصادية؟

- عدم الاهتمام بالتفاصيل وأن تكون بالأرقام .
- عدم مشاركة الجميع في وضع ومناقشة الخطة.
- عدم وجود متابعة لفقرات الخطة.
- العشـوائية وإعطـاء بعـض النشـاطات الجـزء الأكبـر وهـي المعـارض الداخليـة والخارجية والاهتمام بالإعلام .

س7: هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج : نعـم فالعلاقـة فـي ذلـك الوقـت بـين التجـارة والصـناعة والتمـوين لـم تكـن علـى مـا يرام ، بحيث لا يوجد تنسيق وكان القطاع الخاص له أكثر من مرجعية.

من هنا كان الدمج ، فقد حل كل هذه المشاكل.

س8: ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟.

- مشاركة الجميع في وضع الخطة .
- اعتماد التفاصيل والأرقام.
- تحديد مؤشرات الإنجاز.
- توفير متطلبات الخطة المادية والبشرية.

ملحق رقم (14)

وفـي مقابلـة أجراهـا الباحـث مـع الـدكتور / علـي خليفـة نائـب مـدير عـام التخطـيط التربوي سابقاً ومدير عام الكتبوالمطبوعات التربوية حالياً –

تاريخ إجراء المقابلة 2006/8/12م

تم توجيه الأسئلة الآتية :

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم قمت بالإطلاع عليها.

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج : لـم أشـارك فـي إعـداد الخطـة بشـكل مباشـر ، وقـام بالمشـاركة مـن سـبقني فـي الموقـع الوظيفي (الإدارة العامة للتخطيط التربوي) .

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج : الخطـة كانـت محاولـة لتحديـد الإطـار العـام المـؤدي إلـى تحقيـق التنميـة الاقتصـادية فـي فلسـطين وفـق الخطـوط العريضـة التـي حـددتها اللجنـة الوزاريـة العليـا لخطـة التنميـة ومـا ينبثـق عنهـا مـن بـرامج اسـتثمار وهـل تمثـل رغبـة الـدول المانحـة فـي تقـديم المساعدات للشعب الفلسطيني لتلبية الاحتياجات التنموية في الفترة 1998-2000م .

هنـاك إجمـاع فلسـطيني علـى اعتمـاد اقتصـاد يلعـب فيـه القطـاع الخـاص الـدور الريـادي والقيـادي فـي التنميـة فـي إطـار دولـة المؤسسـات العصـرية القـادرة علـى توظيـف قـدرتها الاقتصـادية والتنظيميـة كرافعـة لتوجيـه التنميـة وخلـق البيئـة التنافسـية الملائمـة لجـذب وتشـجيع الاسـتثمارات فـي ظـل القـانون والمسـئولية الاجتماعيـة المشـتركة وعدالـة التوزيـع الاجتمـاعي والجغرافـي واقتصـاد منفـتح علـى الأسـواق العالمية وقادر على جذب الاستثمارات العربية والأجنبية.

ويطمـح المـواطن الفلسـطيني لتلبيـة احتياجاتـه المتناميـة مـن الأمـن الشخصـي والمجتمعـي وتطبيـق سـيادة القـانون ، وخـدمات التعلـيم والخـدمات الصـحية ومعالجـة

البطالــة ومحاربــة الفقــر وتحقيــق البيئــة التنافســية لتحفيــز الاســتثمار الخــاص وتطــوير الصادرات وغيرها.

س4 : ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

ج :أولاً نقاط القوة:

* اعتمدت الخطة على رؤية تنموية قادرة على :

- تقوية ركائز ومتطلبات التحرر من الاحتلال .

- توسيع وتقوية سيطرة الشعب الفلسطيني على مصادر تطوره.

- توجيه الاقتصاد والبناء المجتمعي الفلسطيني نحو التنمية المستدامة.

- توطين التكنولوجيا الحديثة لتلبي خيارات الشعب في اقتصاد فاعل.

* تبنــت الخطــة مجموعــة مــن السياســات تقــوم علــى أســاس تلبيــة الحاجــات الأساســية للمواطنين وضمان مشاركتهم في العملية الإنتاجية.

* تشــجيع القطــاع الخــاص للاســتثمار مــن الأنشــطة الموجهــة للصــادرات وإقامــة مراكــز التسويق والمؤسسات لتوليد فرص للعمل والتخفيف من حدة البطالة.

* تفعيــل دور مؤسســات القطــاع العــام مــن حيــث اســتكمال الهياكــل التنظيميــة للــوزارات والمؤسســات وتطــوير الــنظم الماليــة والإداريــة وتــدريب العــاملين لتطــوير قــدراتهم الفنيــة والإدارية.

ثانياً: نقاط الضعف:

- عــدم وجــود منــاخ اقتصــادي خــال مــن القيــود السياســية والاقتصــادية فقــد افترضــت اســتراتيجيات الخطــة التطبيــق الكامــل للاتفاقيــات السياســية والاقتصــادية التــي تــم توقيعهــامــع الطــرف الإســرائيلي والتــي تتضــمن انســحاباً مــنالضــفة وغــزة وفــتح ممــراً آمنــاً بينهمــا وحريــة الوصــول إلــى الأســواق الإقليمية والعالمية.
- لــم تشــجع الخطــة القطــاع الخــاص للمســاهمة والاســتثمار فــي القطاعــات الاجتماعية والخدمات والصناعات المرتبة بها.

- لـم تعـط الخطـة أولويـة لتحسـين الأوضـاع الاجتماعيـة فـي فلسـطين باعتبـار التنمية الاجتماعية ملازمة للتنمية الاقتصادية في عملية التنمية الشاملة.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد؟

ج : مـرت تجربـة التنميـة الفلسـطينية خـلال فتـرة تنفيـذ الخطـة بظـروف لـم تكـن مواتيـة علـى الإطـلاق فقـد واجـه الشـعب الفلسـطيني أبشـع عمليـة اقـتلاع وسـلب للأمـلاك والثـروات وتهمـيش اقتصـادي ، وعـاني الاقتصـاد الفلسـطيني مـن البطالـة والركـود نتيجـة سياسـة الاحـتلال المعاديـة للتنميـة فقـد نفـذت سـلطات الاحـتلال سياسـات هـدفت إلـى إحبـاط المنـاخ الاسـتثماري بصـورة مباشـرة ، الأمـر الـذي أدى إلـى عـدم تنفيـذ الخطة في الوقت المحدد لها وبشكل كامل للأهداف المرسومة لها.

س6: إذا كـان الجـواب بـــ لا فمـا هـي برأيـك أهـم معوقـات تنفيـذ خطـة التنميـة الاقتصادية؟

أهم معوقات تنفيذ الخطة:

1- ضـعف القطـاع الحكـومي فـي ظـل عـدم الاسـتقرار السياسـي والاقتصـادي أسهمت في الانحراف عن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية.

2- انحسـار قاعـدة مصـادر الاقتصـاد فـي الأراضـي الفلسـطينية والاسـتيلاء على المصادر المائية وتقطيع أوصال المناطق.

3- المنـاخ الاسـتثماري المحـبط (التوسـع الاسـتيطاني – المجازفـة مـن قبـل المسـتثمرين – تقييـد منـاطق البنـاء ومنـع تطـوير البنـى التحتيـة مـن ميـاه وكهربـاء ومواصـلات واتصـالات وتطـوير المرافـق التعليميـة والصـحية والإسكان وغيرها) .

4- التشوهات الهيكلية المتراكمة في الاقتصاد الفلسطيني ومن أهمها :

- ضعف البنية التحتية.
- فجوة المصدر الناتج المحلي الإجمالي أقل من الاستهلاك.
- احتكار إسرائيل لتجارة فلسطين الخارجية.
- الاعتماد الشديد على سوق العمل الإسرائيلي.

- ضعف العلاقة بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني .
- ضعف العلاقة بين الإنتاج والاستهلاك .
- ضعف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية.
- نقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير لتلبية احتياجات قطاع الأعمال.
- ارتفاع أسعار الطاقة والمياه والاتصالات.

- كما أن هناك معوقات مختلفة أعاقت عملية تقدم التنمية وتنفيذ البرامج والمشاريع في الضفة وغزة ، فمنذ بدء عملية التنمية وتدفق المساعدات واجهت عمليات التموين مشاكل عديدة تتمثل في حركة البضائع عبر إسرائيل والإجراءات واللوائح المعمول بها في الدول المانحة والضرائب المفروضة على المواد المشتراه، ولا زال انعدام حرية وسهولة الحركة يمثل عائقاً أمام البضائع والخدمات والناس.
- كما أن عدم تنفيذ إسرائيل للاتفاقات المتعلقة بإنشاء الميناء والممر الآمن ودفع مستحقات الضرائب في الوقت المناسب وتنفيذ حقوق المياه وإعادة الانتشار قد يوقف جهود التنمية.
- صعوبة تأمين النفقات الجارية لبعض القطاعات مثل التعليم والصحة.
- تدني مستويات الأداء في الخدمات والمؤسسات الاجتماعية والإدارية والاقتصادية خاصة في المناطق الريفية والحدودية (القريبة من المستوطنات).

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة؟

ج: من يستعرض أهداف الخطة وتحديات عملية التنمية الفلسطينية يجد تداخل وتناقض في تحديد تلك الأهداف ، مما ينعكس تلقائياً على الأولويات التي تتطلبها الخطة . ففي حين يتطلب هدف إنعاش وتطوير الريف وتحقيق العدالة الاجتماعية إعطاء أولوية للمناطق الأقل تطوراً، فإن هدف زيادة النمو الاقتصادي والكفاءة يتطلب إعطاء أولوية للمناطق التي لديها إمكانيات أفضل لتحقيق إنتاجية عالية ، مما يشير إلى إمكانية حدوث تناقض بين هدف النمو الاقتصادي وإنعاش وتطوير

الريـف، وهـذا يـؤدي إلـى تـداخل وتضـارب فـي اختصـاص الـوزارات . وقـد سـعت السلطة إلـى تصـميم السياسـات التنمويـة التـي تمكـن مـن تحقيـق الأهـداف ، كمـا تـم وضـع السياسـات الخاصـة لكـل وزارة بحيـث لا تتعـارض مـع السياسـات الرئيسـة للسـلطة الوطنية.

- إن العديـد مـن المشـاريع التـي يـتم تمويلهـا مـن الـدول المانحـة تـتم دون تنسـيق مـع وزارة التخطـيط ممـا يـؤدي إلـى تعـارض وازدواجيـة لـدى الـوزارات المعنيـة وصعوبات في معرفة ومتابعة ما يتم إنجازه وتخطيطه.

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

1- تصميم السياسات التنموية التي تمكن من تحقيق الأهداف.

2- دعـم مشـاريع البنيـة التحتيـة الأساسـية بمـا يكفـل الحـد الأدنـى مـن الخـدمات الأساسـية كالمواصلات والاتصالات والمرافق الصحية والتعليمية.

3- تشـجيع القطـاع الخـاص للاسـتثمار مـن الأنشـطة الموجهـة للصـادرات وإقامـة مراكز تسويق لتوليد فرص عمل.

4- تشـجيع مشـاريع خلـق فـرص عمـل مـن خـلال مشـاريع القطـاع الإنتـاجي مثـل مشـروع منطقـة غـزة الصـناعية (17 ألـف فرصـة عمـل دائمـة) وكـذلك مشـاريع استصلاح الأراضي (5 آلاف فرصة عمل).

5- تبنـي سياسـات ماليـة تهـدف إلـى تحقيـق الاسـتقرار الاقتصـادي وزيـادة الإيـرادات المحلية وضبط النفقات وتحسين وسائل الجباية والإدارة الضريبية.

6- الاستثمار فـي الإنسـان الفلسـطيني كمـاً ونوعـاً رافعـة للتنميـة علـى الإطـلاق وذلـك مـن خـلال مضـاعفة الاسـتثمار فـي التعلـيم الأساسـي ، ورفـع جـودة التعلـيم العـالي ، والاستثمار في البحث العلمي .

والله الموفق .

ملحق رقم (15)

وفي مقابلة أجراها الباحث مع الدكتورة / هيفاء الأغا مدير عام التعليم العام

تاريخ إجـراء المقابلة 2006/8/13م

تم توجيه الأسئلة الآتية :

س1 : هل اطلعت على خطة التنمية الاقتصادية الفلسطينية 1999-2003م ؟

ج : نعم .

س2: إذا كانت الإجابة بنعم فهل كان لك دور في إعدادها؟

ج : المشـاركة فـي الاجتماعـات التـي كانـت تعقـد ، وكـذلك تزويـد اللجنـة بمعلومـات وتقـارير وأرقـام حـول قطـاع التعلـيم فـي فلسـطيني ، والأوضـاع والصـعوبات التـي يمـر بها قطاع التعليم ورصد أولوياته واحتياجاته.

س3: ما رأيك في هذه الخطة ؟ وهل تلبي طموحات المواطن الفلسطيني ؟

ج : أ) تعرضـت الخطـة لعـدة مشـاكل وصـعوبات منهـا التضـارب فـي التقـارير والأرقام، ووجهات النظر لكل وزارة .

ب) بالنسـبة لتلبيـة الخطـة لطموحـات المـواطن الفلسـطيني فـأرى أنهـا تلبـي الحـد الأدنـى لطموحاته .

س4: ما هي نقاط الضعف والقوة في هذه الخطة برأيك ؟

- نقاط الضعف :

1- لا تلبي طموحات المواطن الفلسطيني بشكل كامل.

2- لـم تبـين المصـادر الأساسـية للتمويـل ، ووضـع البـدائل فـي حالـة نضـوبها أو توقفها .

3- لـم تـذكر البـدائل لتصـدير المنتجـات الفلسـطينية والخطـة غيـر واضـحة تمامـاً وهناك تداخل في المعلومات وتضارب أحياناً في الأرقام المقدمة .

أما نقاط القوة فهي:

1- شـــجعت المشـــاركة فـــي تطـــوير وتحـــديث المنظـــور التنمـــوي ، المـــرن والضغط من أجل توجيه التمويل لخدمة المنظور التنموي .

2- نظمـــت العلاقـــة بـــين إدارة المســـاعدات الداخليـــة والخارجيـــة وبـــين المؤسسات التابعة للسلطة ومؤسسات المجتمع المحلي.

س5: هل تم تنفيذ الخطة خلال الفترة المحددة بشكل جيد ؟

ج :لم يتم تنفيذ الخطة بشكل جيد نتيجة لاعتبارات ذكرتها سابقاً .

س6: إذا كان الجواب بـ لا فما هي برأيك أهم معوقات تنفيذ خطة التنمية الاقتصادية؟

أهم المعوقات :

أ) الظروف السياسية الصعبة.

ب) الإغلاقات المتكررة للمعابر ونقاط المرور .

ج) منـع السـلطات الإسـرائيلية المنتجـات الفلسـطينية مـن التصـدير وإتـلاف الكثيـر والعديد منها.

د) توقف العديد من الدول المانحة للمعوقات التي كانت تقدمها .

هـ) الشروط المسبقة للمعونات وتعقيدات تنفيذ المشروعات الاقتصادية.

و) تردي الوضع الاقتصادي في فلسطين بشكل عام .

ي) عدم وضوح الخطة بشكل كامل وعدم معرفة الدور المناط بكل وزارة .

س7 : هل تشعر بوجود تضارب في اختصاصات الوزارات المعنية بتنفيذ الخطة ؟

ج : نعم وفي كثير من الوزارات .

س8 : ما هي أهم الحلول التي تراها مناسبة لمعالجة المعوقات ؟

- توضـيح العمـل بشـكل لا لـبُس فيـه وتوضـيح مسـار كـل وزارة ومهامهـا ومـا هـو المطلوب تنفيذه ومن كل واحدة على واحدة.
- البحـث عـن مصـادر أخـرى للتمويـل وكـذا التسـويق للمنتجـات الفلسـطينية وفـتح آفاق جديدة كعبر رفح للتصدير مثلاً.
- فتح باب العمالة الفلسطينية في الأسواق العربية.

ملحق رقم (16)

وفي مقابلة أجراها الباحث مع السيد / أحمد محمد بشير مساعد رئيس هيئة الرقابة العامة الفلسطينية بتاريخ 2006/8/31م بالقاهرة .

- تم توجيه الأسئلة الآتية:
- السؤال الأول : ما هو الأثر السلبي للفساد المالي والإداري، في إعاقة وتراجع عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 1994-2003م ؟

ج : قبل الدخول والبحث في هذه الظاهرة الخطيرة ، والمرض المستشري، لابد من تعريف للفساد المالي والإداري ، فهو يعرف بأنه كل عمل يتضمن سوء استخدام للسلطة العامة لأغراض خاصة ، وهو أيضاً خروج عن النظام والقانون ، أو استغلال غيابهما ، وتجاوز السياسة والأهداف المعلنة والمعتمد من قبل السلطة السياسية وغيرها من المؤسسات الشرعية وذلك بغية تحقيق منفعة شخصية.

وبالتطبيق علىالحالة الفلسطينية ، فإن للفساد أسباباً تتمثل في حداثة التجربة ، وضعف دور المجلس التشريعي ، وغياب القانون وسيادته ، غياب الخطة الوطنية التفصيلية ذات الأهداف المحددة ، تعدد وقدم التشريعات ، غياب الشفافية والوضوح ، وضعف أو غياب الإدارة السياسية لمعالجة حالات الفساد ومحاسبة المفسدين ، ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب عن متابعة دور الحكومة ، والاحتلال الصهيوني وممارساته المعوقة لكل عمليات التنمية حيث يتحكم في كل المعابر وأغلب المرافق الأخرى.

- س2: ما هو الدور الإيجابي الذي قامت به هيئة الرقابة العامة الفلسطينية – كمراقب مالي للحكومة – في مكافحة الفساد المالي في الأراضي الفلسطينية ؟ وما هي أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال ؟
- الإجابة :

إن الهدف الأول والأساسي لهيئة الرقابة العامة هو الرقابة على المال العام وضمان حسن استغلاله في الأغراض التي خُصص من أجلها، والعمل على تطوير

السياسات والإجراءات الإدارية وتحسين الأداء ، وكيفية الاستخدام الجيد للسلطة، والكشف عن الانحراف أينما وجد ، كما تعمل على تعزيز المصداقية ، والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية.

وقد كان لهيئة الرقابة العامة ، باعتبارها الجهاز الأعلى للرقابة الدور الكبير ، في مراجعة حسابات الجهات الخاضعة لرقابتها ، ومراجعة المنح والهبات والتبرعاتالمقدمة لتلك الجهات للتأكد من إنفاقها طبقاً للقوانين السارية ، وكذلك مراجعة العديد من العقود والمناقصات والاتفاقات المعقودة مع تلك الجهات ، كذلك المتابعة الفعالة لأجهزة الرقابة الداخلية للتحقق من قيام هذه الأجهزة بممارسة مهامها بصورة سليمة وفعالة ، كذلك متابعة وتقييم أداء الجهات الخاضعة لرقابة الهيئة ، والنظر في أسباب القصور في العمل والإنتاج والكشف عن عيوب النظم الإدارية ، والمالية التي تعرقل السير المنتظم للأجهزة العامة ، واقتراح وسائل تلافيها، بما في ذلك اقتراحات لتعديل بعض القوانين . كذلك تقوم الهيئة بمراجعة الحسابات الختامية، والموازنات العامة للسلطة ولمختلف الجهات الخاضعة لرقابتها ، كما قامت الهيئة خلال فترة عملها ، بإحالة العديد من ملفات الفساد للنائب العام، لإجراء التحقيقات الجنائية اللازمة حسب القانون . وقد تم الفصل في بعضها وإجبار المفسدين على رد المال العام كما كان للهيئة دور كبير في إقرار قانون الكسب غير المشروع.

- س3: وفي سؤال أخير للأستاذ / أحمد بشير بصفتك مساعد رئيس هيئة الرقابة العامة الفلسطينية ، وصاحب موقع متنفذ في مكافحة الفساد المالي ، والإداري في فلسطين ، فما هي برأيك أهم المقترحات والتوصيات التي تراها لمحاربة واجتثاث الفساد المالي والإداري لدفع عملية التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للأمام ؟

الإجابـــــة:

1- الاهتمام بفتح ملفات الفساد والتعاون مع النائب العام وجهات الاختصاص صاحبة القرار السياسي .

2- الاهتمام بوحدات الرقابة الداخلية بالجهات الخاضعة لرقابة الهيئة.

3- حـث الجهـات علـى اسـتكمال الأنظمـة والتعليمـات لتقليـل الاجتهـادات الشخصية والحد منها .

4- السـعي لوضـع قـانون الكسـب غيـر المشـروع موضـع التنفيـذ، وتفعيـل دور هيئة الكسب غير المشروع .

5- تعزيز مبدأ الشفافية والوضوح في عمل المؤسسات الحكومية.

6- التركيز على البعد الأخلاقي باعتباره أحد مرتكزات محاربة الفساد.

7- الاهتمـام بشـكاوي المـواطنين ، ومتابعتهـا لتأكيـد التعـاون بينـه وبـين الجهـات العليا في السلطة الوطنية الفلسطينية.

8- العمل على تفعيل وسائل المساءلة التي نصت عليها القوانين والأنظمة.

9- تعزيز دور الصحافة والإعلام في محاربة الفساد.

10- نشـر التقريـر الرقـابي السـنوي تعزيـزاً لمبـدأ الشـفافية ولمراقبـة عمـل الحكومة.

المقابلات :

أ) مقابلة مع الرئيس الفلسطيني السيد/ ياسر عرفات. بتاريخ 2003/12/6م .

ب) مقابلات أجراها الباحث

1- مقابلة مع السيد/ د. علي شعث وكيل وزارة النقل والمواصلات والمنسق العام لخطة التنمية الاقتصادية. بتاريخ 2006/8/10م .

2- مقابلة مع د. سعدي الكرنز وزير الصناعة ووزير النقل والمواصلات ، ورئيس لجنة الموازنة بالمجلس التشريعي، والمستشار الخاص للرئيس الفلسطيني . بتاريخ 2006/8/19م .

3- مقابلة مع د. رياض الزعنون وزير الصحة. بتاريخ 2006/8/20م .

4- مقابلة مع د. محمد عضيه مدير عام بوزارة التخطيط . بتاريخ 2006/8/10م .

5- مقابلة مع المهندس جبريل أبو علي وكيل وزارة الزراعة المساعد للتخطيط والاقتصاد. بتاريخ 2006/8/15م .

6- مقابلة مع المهندس صلاح فروخ نائب مدير عام التخطيط والسياسات الزراعية. بتاريخ 2006/8/16م .

7- مقابلة مع الأستاذ / غازي الصوراني مدير عام إدارة الدراسات والتخطيط في وزارة الاقتصاد الوطني ورئيس منتدى الفكر الديمقراطي. بتاريخ 2006/8/17م .

8- مقابلة مع السيد/ محمد إبراهيم الراعي نائب مدير عام إدارة السياسات في وزارة الاقتصاد الوطني. بتاريخ 2006/8/5م .

9- مقابلة مع المهندس / محارب وادي مدير عام إدارة التنمية الصناعية. بتاريخ 2006/8/15م .

10- مقابلة مع د.علي خيلفة نائب مدير عام التخطيط التربوي سابقاً ومدير عام الكتب والمطبوعات التربوية حالياً. 2006/8/12م .

11- مقابلة مع الدكتورة / هيفاء الأغا مدير عام التعليم العام. بتاريخ 2006/8/13م .

12- مقابلة مع السيد / أحمد محمد بشير مساعد رئيس هيئة الرقابة العامة الفلسطينية. بتاريخ 2006/8/31م .